وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي التبسي -تبسة-

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية، وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

الرقم التسلسلي: ...../ 2022

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي (ل م د)

فرع: العلوم التجارية

تخصص: تسويق مصرفي

المذكرة موسومة بـ :

دور التدقيق الداخلي في تحسين أداء البنك

دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة تبسة -488-

من إعداد:

- أسماء بوطويل
- يعقوب لسود

إشراف الأستاذ (ة):

- عبد المالك توبي

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
فارس طارق	د. أستاذ محاضر	رئيســــــــا
عبد المالك توبي	د. أستاذ محاضر	مشرفا ومقررا
الزهرة بوازدية	د. أستاذ محاضر	عضوا مناقشا

السنة الجامعية : 2021- 2022

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و عرفان

بعد الشكر لله تعالى على كريم فضله و حسن توفيقه لنا على انجاز هذه المذكرة

يشرفنا ان نتقدم بخالص شكرنا و تقديرنا و احترامنا إلى استاذنا الدكتور توبي عبد المالك الذي اشرف على انجاز هذا العمل المتواضع

إلى كل أساتذة قسم العلوم التجارية

كما نتوجه بخالص الشكر إلى الأستاذة مناصرة سميرة التي ساعدتنا و لم تبخل علينا بعلمها

والشكر أيضا إلى السيد فرحي زكريا الذي لم يبخل علينا في تقديم معلومات خاصة ببنك الفلاحة و التنمية الريفيية

الى موظفي بنك الفلاحة و التنمية الريفيية وكالة تبسة

الى كل من ساهم من قريب أو بعيد في إتمام هذا العمل و إخراجه

إلى كل هؤلاء

شكرا جزيلا

إهداء

: اهدي ثمرة عملي

إلى من كلله الله بالهيبة و الوقار إلى من دفعني للعلم و به ازداد افتخار ... جدي العزيز أطال الله في عمره

﴿الى من اوصانا بهما الله في قوله ﴿و بالوالدين إحسانا

الى من غمرتني بعطفها و حنانها إلى من جعلت الجنة تحت أقدمها إلى بسمة الحياة .... امي

إلى من زرع في نفسي الصدق و العنفوان فهداني بذالك إلى الخير و الأمان..... ابي

إلى اجمل هدايا امي إلى سندي في الحياة ...اخواي بهاء و انفال و فقكم الله

إلى من أكن لهم الحب و التقدير إلى السواعد القوية التي تساعدني في أوقات المحن إلى من اعيش معهم أجمل اللحظات و أحلاها ..... عائلتي احبكم كثيرا

إلى شرايين حياتي إلى اخواتي اللواتي انجبتهن الحياة إلى رفيقات الدرب .....صديقاتي ادامكم الله في حياتي

الى من شجعتني على الدراسة و لازلت تشجعني و كانت مساندتي طيلة هذه السنوات ....عايب آمنة حفظك الله انت و عائلتك

إلى من شاركني هذا العمل.... لسود يعقوب أدامك الله و جميع عائلتك

إلى أحبتي قلبا و لا دما

. إلى كل من سعتهم ذاكرتي و لم تسعهم مذكرتي

اهديكم هذه الدراسة

إهداء

الى والدي أصحاب البسمة الصادقة في حياتي أطال الله في عمرهم وأدامهم في حياتي

الى اخوتي الذين بأيدهم تكللت مساعدي لنجاح لقد كانوا دعما طوال مرحلتي الدراسية

الى زملتي في الدراسة بوطويل أسماء التي تقاسمت معها سنين هذه الدراسة خطوة بخطوة

الى أصدقائي الذين رسموا على جدران قلبي ذكريات في مشواري الدراسي

أهدي هذه الدراسة لكل من مدى يد العون من قريب أو بعيد

لسود يعقوب

فهرس المحتويات

شكر وعرفان	**–**
فهرس المحتويات	**I**
فهرس الجداول	**VI**
فهرس الأشكال	**VIII**
مقدمة عامة	**أ – و**
الفصل الأول: التأصيل النظري للتدقيق الداخلي.	
مقدمة الفصل الأول	**02**
المبحث الأول: ماهية التدقيق الداخلي.	**03**
المطلب الأول: نشأة ومفهوم التدقيق الداخلي.	**03**
المطلب الثاني: أهمية التدقيق الداخلي وأهدافه.	**05**
المطلب الثالث: أنواع ووظائف التدقيق الداخلي.	**07**
المبحث الثاني: أساسيات حول التدقيق الداخلي.	**10**
المطلب الأول: مبادئ التدقيق الداخلي.	**10**
المطلب الثاني: منهجية وطريقة تنفيذ التدقيق الداخلي.	**11**
المطلب الثالث: إجراءات التدقيق الداخلي.	**14**
المبحث الثالث: عناصر، معايير وتقنيات التدقيق الداخلي وواقع تطبيقه.	**15**
المطلب الأول: عناصر ومعايير التدقيق الداخلي.	**15**
المطلب الثاني: تقنيات التدقيق الداخلي.	**18**
المطلب الثالث: واقع تطبيق مهنة التدقيق الداخلي في الجزائر.	**19**
خاتمة الفصل الأول	**22**
الفصل الثاني عموميات حول الأداء البنكي	
مقدمة الفصل الثاني	**24**
المبحث الأول: ماهية الأداء البنكي.	**25**
المطلب الأول: تعريف الأداء وأبعاده.	**25**
المطلب الثاني: مفهوم الأداء البنكي وأنواعه.	**27**
المطلب الثالث: العوامل المسهر في الأداء البنكي.	**29**
المبحث الثاني: مدخل عام لتقييم الأداء البنكي.	**31**
المطلب الأول: تعريف تقييم الأداء البنكي وأهميته.	**31**
المطلب الثاني: أهداف وخطوات تقييم الأداء البنكي.	**34**

المطلب الثالث: مجالات تقييم الأداء البنكي ومقوماته.	37
المبحث الثالث: نماذج تقييم الأداء البنكي.	40
المطلب الأول: نموذج القيمة الاقتصادية المضافة (EVA).	40
المطلب الثاني: نموذج Camels.	41
المطلب الثالث: العلاقة بين التدقيق الداخلي والأداء البنكي.	43
خاتمة الفصل الثاني .	47
الفصل الثالث: دراسة ميدانية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة -488-	
مقدمة الفصل الثالث	49
المبحث الأول: ماهية بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة تبسة – 488-	50
المطلب الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة تبسة –	50
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة تبسة 488 –	51
المطلب الثالث: مصلحة التدقيق.	55
المبحث الثاني: تصميم الدراسة.	56
المطلب الأول: مجتمع وعينة الدراسة.	56
المطلب الثاني: طرق جمع البيانات.	57
المطلب الثالث: أساليب المعالجة الإحصائية.	61
المبحث الثالث: تحليل واختبار نتائج الدراسة الميدانية.	64
المطلب الأول: تحليل مخرجات المقابلة الشخصية	64
المطلب الثاني: تحليل نتائج الاستبيان	66
المطلب الثالث: الاختبارات الإحصائية لنتائج الاستبيان	77
خاتمة الفصل الثالث	82
خاتمة عامة	84
قائمة المصادر والمراجع	89
الملاحق	96

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	التقسيم الوظيفي لوكالة تبسة – 488 – والمهام المكونة لكل وظيفة.	54
02	عينة الدراسة.	56
03	مقياس ليكارت الخماسي.	58
04	طول خلايا مقياس ليكارت الخماسي.	58
05	معامل الارتباط بيرسون للاستبانة والمحاور.	59
06	اختبار آلفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبيان.	61
07	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس.	66
08	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير السن.	67
09	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المستوى الدراسي.	68
10	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير السلم الوظيفي.	69
11	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الخبرة المهنية.	70
12	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة – بيئة الرقابة.	71
13	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة –تقدير المخاطر.	72
14	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة –الأنشطة الرقابية.	73
15	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة –المعلومات والاتصال.	74
16	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة – المراقبة.	75
17	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة –الأداء البنكي.	76
18	نتائج اختبار T–Test لاستجابات أفراد العينة – بيئة الرقابة.	77
19	نتائج اختبار T–Test لاستجابات أفراد العينة – تقدير المخاطر.	78
20	نتائج اختبار T–Test لاستجابات أفراد العينة – الأنشطة الرقابية.	78
21	نتائج اختبار T–Test لاستجابات أفراد العينة – المعلومات والاتصال.	79
22	نتائج اختبار T–Test لاستجابات أفراد العينة – المراقبة.	80
23	نتائج اختبار T–Test لاستجابات أفراد العينة – التدقيق الداخلي.	81

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	نموذج الدراسة.	د
02	أهداف التدقيق الداخلي.	07
03	الهيكل التنظيمي بنك الفلاحة والتنمية الريفية – الوكالة الجهوية للاستغلال – وكالة تبسة 488.	52
04	الهيكل التنظيمي بنك الفلاحة والتنمية الريفية – الوكالة المحلية للاستغلال – وكالة تبسة 488.	53
05	توزيع نسب أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس.	66
06	توزيع نسب أفراد عينة الدراسة حسب متغير السن.	67
07	توزيع نسب أفراد عينة الدراسة حسب متغير المستوى الدراسي.	68
08	توزيع نسب أفراد عينة الدراسة حسب متغير السلم الوظيفي.	69
09	توزيع نسب أفراد عينة الدراسة حسب متغير الخبرة المهنية.	70

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
01	استمارة استبيان	96
02	مخرجات SPSS	101
03	اتفاقية تربص	111

مقدمة عامة

مقدمة عامة

في ظل التغيرات التي شهدتها بيئة الأعمال الاقتصادية والتجارية ونظرا للتقدم العلمي، النظري والتطبيقي في جميع المجالات الخاصة على مستوى البنوك والمؤسسات المالية وذلك لكبر حجمها وتعدد أنشطتها وزيادة حجم عملياتها.

وتماشيا مع ما تم ذكره وحرصا على تنفيذ هذه العمليات بصورة دقيقة وجبت الإشارة إلى العنصر البشري الذي يمكن البنك من تحقيق أهدافه المسطرة.

وبالحديث عن القطاع المصرفي والذي تستند نشاطاته في الغالب على تسيير ومراقبة كافة الأنشطة الداخلية وجب التطرق إلى عنصر التدقيق الذي يعرف على أنه عبارة عن فحص لعمليات البنوك ودفاترها بهدف التأكد من صحة البيانات وتحقيق كفاءة في استخدام الموارد وتوفير البيانات والمعلومات المحاسبية ذات المصداقية العالية مما ساعد على ظهور نوعين من التدقيق داخلي وآخر خارجي، ويعتبر التدقيق الداخلي إحدى الوسائل الفعالة للرقابة الداخلية لدى البنوك كونه يساهم في تقييم أدى أي وظيفة من وظائفها.

وفي هذا الإطار وجب على المؤسسات البنكية وضع شخص مؤهل ألاء وهو المدقق الداخلي والذي يسهر على إحداث عمليات التكامل والتفاعل بين أنشطة وحدات البنك من خلال استخدام معايير خاصة بمهنة التدقيق وبالتالي يتم تحسين الأداء حيث يعتبر الأداء داخل البنك من أهم الوسائل التي تعتمد عليها البنوك في تعزيز مكانتها في السوق الذي تعمل جاهدة على تحسين وتعظيم ربحيته من خلال البحث عن مؤشراته والعمل على استمراريته واستدامته في المدى الطويل وكذلك الاستجابة المستمرة لحاجات العملاء التي تعد من الأسس المهمة لتحقيق أداء بنكي عال.

أولا: إشكالية الدراسة:

على ضوء ما سبق ذكره يمكن طرح التساؤل الجوهري التالي: " **مامدى مساهمة التدقيق الداخلي في تحسين أداء بنك الفلاحة و التنمية الريفية؟** "

التساؤلات الفرعية للدراسة:

حتى يتسنى لنا الإجابة على التساؤل الرئيسي فإنه من الضروري طرح التساؤلات الفرعية التالية:

1. ما الأثر بين البيئة الرقابية وأداء بنك الفلاحة والتنمية الريفية؟

2. ما الأثر بين تقدير المخاطر وأداء بنك الفلاحة والتنمية الريفية؟

3. ما الأثر بين الأنشطة الرقابية وأداء بنك الفلاحة والتنمية الريفية؟

4. ما الأثر بين المعلومات والاتصال وأداء بنك الفلاحة والتنمية الريفية؟

5. ما الأثر بين المراقبة وأداء بنك الفلاحة والتنمية الريفية؟

ثانيا: فرضيات الدراسة

قصد الإجابة على هذه الأسئلة وكمنطلق للدراسة تم صياغة الفرضية الرئيسية التالية:" **يمكن أن يساهم التدقيق الداخلي في تحسين اداء بنك الفلاحة و التنمية الريفية**"

كما يمكن انطلاقا من الفرضية الرئيسة صياغة جملة من الفرضيات الفرعية.

الفرضيات الفرعية للدراسة

1. لايوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين البيئة الرقابية وأداء بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

2. لايوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين تقدير المخاطر وأداء بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

3. لايوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين الأنشطة الرقابية وأداء بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

4. لايوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين المعلومات والاتصال وأداء بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

5. لايوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين المراقبة وأداء بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

ثالثا: أهداف الدراسة

يمكن صياغة اهداف الدراسة وفقا للنتائج التي يسعى الباحث الى تحقيقها على النحو التالي :

- إبراز أهمية التدقيق الداخلي في البنوك.
- تسليط الضوء على الأثر الذي يحدثه التدقيق الداخلي في تحسين أداء بنك الفلاحة و التنمية الريفية وعلى بنك الفلاحة والتنمية الريفية –تبسة –خاصة.
- إعطاء نظرة عامة حول مدى مساهمة التدقيق الداخلي في تحسين أداء بنك الفلاحة و التنمية الريفية.
- اقتراح توصيات من خلال مخرجات الدراسة التطبيقية.

رابعا: أهمية الدراسة

تكمن أهمية الموضوع في:

- نظرا لأهمية موضوع الأداء البنكي ودور المدقق الداخلي في تفعيل المتطلبات والركائز التي يقوم عليها هذا الأخير، تتبع أهمية هذه الدراسة من خلال إبراز الأسس والضوابط التي تحكم أداء المدقق في متابعة ومراجعة مرتكزات الأداء البنكي وما سيترتب عليه من فائدة للبنك وبالتالي انعكاسها الإيجابي على تطويره ونموه وزيادة قدرته على المنافسة مما يدعم استقراره.

خامسا: مبررات اختيار الدراسة

هناك مجموعة من الأساليب التي دفعت إلى اختيار هذا الموضوع، حيث كان بعضها ذاتيا والآخر موضوعيا تمثلت فيما يلي:

- الميول الشخصي للبحث في هذا الموضوع؛
- تماشي الموضوع مع التخصص المدروس؛
- حاجة البنوك الجزائرية للتدقيق الداخلي قصد تحقيق الفعالية خاصة بعد التحولات التي شهدها النظام المالي العالمي؛
- الاعتماد أكثر على وظيفة التدقيق الداخلي من أجل تحسين أداء بنك الفلاحة و التنمية الريفية.

سادسا: نموذج الدراسة

تتم هذه الدراسة على اختبار مدى مساهمة التدقيق الداخلي على تحسين أداء بنك الفلاحة والتنمية الريفية، والتي يمكن تمثيلها بمتغيرين للدراسة أحدهما مستقل والأخر تابع

- **المتغير المستقل:** التدقيق الداخلي وقد قسم إلى:(بيئة الرقابة، تقدير المخاطر، الأنشطة الرقابية، المعلومات والاتصال، المراقبة).
- **المتغير التابع:** أداء بنك الفلاحة والتنمية الريفية بدر وكالة تبسة.

الشكل رقم (01) نموذج الدراسة.

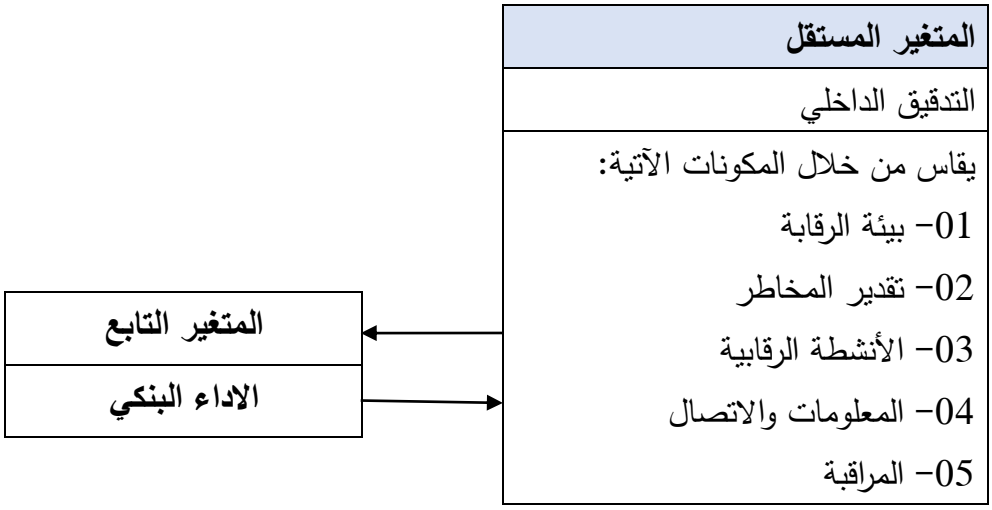

المصدر: من إعداد الطلبة.

سابعا: حدود الدراسة

تتمثل حدود هذه الدراسة في:

- **الحدود المكانية:** بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة.
- **الحدود الزمانية:** كانت بداية الدراسة الميدانية من 2022/03/01 وامتدت إلى 2022/03/31.

ثامنا: منهج الدراسة

- للإجابة على الإشكالية المطروحة تم الاعتماد على المنهج الوصفي لوصف الخلفية النظرية للموضوع خلال المراحل المختلفة للدراسة ثم تم التوجه للدراسة الميدانية لجمع مختلف البيانات حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة وتحليلها للخروج بنتائج الدراسة.

تاسعا: هيكل الدراسة

- لغرض دراسة الإشكالية قسم البحث إلى ثلاثة فصول، خصص الفصل الأول للتأصيل النظري للتدقيق الداخلي حيث قسم بدوره إلى ثلاثة مباحث حيث تناول البحث الأول ماهية التدقيق الداخلي والمبحث الثاني أساسيات التدقيق الداخلي أما المبحث الثالث تم التطرق فيه إلى معايير وتقنيات التدقيق الداخلي ووقائع تطبيقه

- أما الفصل الثاني فقد تناول عموميات حول الأداء البنكي حيث قسم بدوره إلى ثلاثة مباحث فالمبحث الأول عنون بماهية الأداء البنكي أما المبحث الثاني كان تحت عنوان مدخل عام لتقييم الأداء البنكي في حين خصص المبحث الثالث إلى نماذج تقييم الأداء البنكي.
- أما الفصل الثالث فقد خصص للدراسة الميدانية لمحاولة اسقاط الجانب النظري على المؤسسة محل الدراسة حيث كان تحت عنوان دور التدقيق الداخلي في تحسين أداء البنك دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة – 488–، وللتعمق في هذا الفصل تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث المبحث الأول تقديم المؤسسة البنكية محل الدراسة في حين عنون المبحث الثاني بتصميم الدراسة، أما المبحث الثالث فقد خصص لتحليل نتائج الدراسة واختبار الفرضيات.

عاشرا: الدراسات السابقة

01– دراسة فارس حمايزية بعنوان: دور **التدقيق الداخلي في المساعدة على إدارة المخاطر في المؤسسات –دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية المفتشية الجهوية للتدقيق الوكالة رقم 18**، مذكرة ماستر أكاديمي في العلوم التجارية، جامعة أم البواقي ، (2016).

- تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على علاقة التدقيق الداخلي بتسيير مخاطر الأعمال في البنوك التجارية بولاية أم البواقي وذلك من خلال دراسة عينة من العاملين في المفتشية الجهوية للتدقيق من جل معرفة مدى قدرة المدقق الداخليين في تسيير مختلف الأخطار واليات التنبؤ بها.

ولقد توصل الباحث من هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- تسعى إدارة المؤسسة في التنبؤ وإدارة المخاطر بأنواعها لأنها على دراية تامة بتأثير هذه المخاطر على أهداف المؤسسة
- هناك مساهمة فعالة لنشاط التدقيق الداخلي في عملية إدارة المخاطر في البنك

02– دراسة صورية فارح بعنوان: دور **التدقيق الداخلي في تفعيل حوكمة الشركات – دراسة حالة SOMIPHOS تبسة –** مذكرة ماستر أكاديمي تخصص مالية المؤسسة جامعة تبسة (2020).

- تهدف هذه الدراسة إلى معرفة الدور الذي يلعبه التدقيق في تفعيل حوكمة الشركات وهذا انطلاقا من المواصفات التي يتمتع بها كل من المدقق الداخلي وقسم التدقيق.

توصلت الباحثة من خلال هذه الدراسة إلى نتائج أهمها:

- يساهم التدقيق الداخلي في عدة جوانب إقتصادية المتمثلة في رفع مستوى الكفاءة الاقتصادية .

- إن حوكمة الشركات تساعد على تحقيق الإستقرار الاقتصادي خاصة في ضل عالم تسيطر عليه العولمة.

03- دراسة جهاد غربي، بعنوان: دور **تسويق المنتجات البنكية في تحسين أداء بنك الفلاحة و التنمية الريفية التجارية –دراسة استطلاعية لعينة من موظفي بنك الخليج الجزائر وكالة عين مليلة 110، باتنة 103، قسنطينة109، مذكرة** ماستر تخصص مالية وبنوك جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي 2017.

- تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهمية تسويق المنتجات البنكية في التأثير على أداء البنك وزيادة ربحيته خاصة في ضل بيئة اقتصادية تسودها منافسة قوية.

ولقد توصلت الباحثة إلى عدة نتائج أهمها:

- عملية الأداء تمكن البنك من مقارنة الأهداف المسطرة مع المحققة لكي يتمكن من تحديد سبب الإنحرافات وتصحيحها
- مساهمة التسويق البنكي في رفع مردودية البنك وتحسين جودة منتجاته وترقية صورتها لدى زبائنها

04- دراسة عطاوي إلهام بعنوان: **جودة الخدمات المصرفية وأثرها على أداء بنك الفلاحة و التنمية الريفية – دراسة ميدانية على المصارف الجزائرية** –أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه تخصص مالية جامعة جيلالي اليابس سيدي بلعباس 2015.

- تهدف هذه الدراسة إلى معرفة ومقارنة جودة الخدمة المصرفية في المصارف الجزائرية والأردنية من وجهة نظر العملاء فقد اعتمدت الدراسة على مقياس SERVPERFلقياس الأداء الفعلي كما هدفت إلى معرفة أثر جودة الخدمة المصرفية المقدمة على الأداء البنكي.

توصلت الباحثة من خلال هذه الدراسة إلى نتائج أهمها:

- زيادة حدة المنافسة بين مؤسسات الخدمات وحاجتها إلى تميز خدماتها
- تحسين وتطوير الخدمات المصرفية من أجل تدعيم المركز التنافسي لها

إحدى عشر: صعوبات الدراسة

خلال القيام بهذه الدراسة واجهنا العديد من الصعوبات تمثلت في ما يلي :

- الإطار الزمني مقيد وجد محدود للدراسة؛
- إلغاء اتفاقية التربص في البنك الوطني الجزائري لسبب مشاكل داخلية واستبدالها ببنك الفلاحة والتنمية الريفية حيث أنه لا يوجد قسم خاص بالمدقق الداخلي؛
- صعوبة العمل في وضع صحي غير مستقر بسبب انتشار فيروس كورونا covid 19.

الفصل الأول: التأصيل النظري للتدقيق الداخلي

مقدمة الفصل الاول:

إن التطور الحاصل في المجال الاقتصادي أدى إلى ضرورة اهتمام المؤسسات بالعمليات المتعلقة بها عن طريق وضع مجموعة من العناصر والأسس التي يعتمد عليها القائم بالعمليات مهما كان نوعها خاصة بعد التحولات السياسية والمالية والاقتصادية، ومن أجل أن تتحكم هذه المؤسسات في نشاطها استلزم عليها إيجاد وسائل وتقنيات تساعدها على اتخاذ القرار من بينها التدقيق والذي يعني عملية فحص السجلات والقوائم المالية والبيانات المحاسبية من أجل إيجاد رأي فني محايد، ما أدى إلى ظهور نوعين من هذا التدقيق داخلي وخارجي، ومن خلال التدقيق الداخلي أصبحت المؤسسة في حاجة ملحة إليه فيساعدها للحصول على معلومات دقيقة وذات مصداقية. لقد حظي التدقيق الداخلي بمكانة هامة في معظم المؤسسات ذلك لأنه وسيلة رقابية إدارية تعمل على قياس وتقييم وسائل الرقابة والتحقق من البيانات المحاسبية والمالية، كما أن هدفه الرئيسي هو اكتشاف الأخطاء والتلاعبات التي قد توجد في القوائم المالية، وللوقوف على مدى كفاءة وفعالية التدقيق الداخلي أصبح الزاما على المدققين تطبيق معايير وأساليب من شأنها تحسين عملية التدقيق داخل كل قسم.

وبناءا على ما سبق سوف نتطرق في هذا الفصل إلى:

- **المبحث الأول:** ماهية التدقيق الداخلي.
- **المبحث الثاني:** أساسيات التدقيق الداخلي.
- **المبحث الثالث:** وسائل وتقنيات التدقيق الداخلي.

المبحث الأول: ماهية التدقيق الداخلي.

لقد ظهر التدقيق الداخلي منذ حوالي ثلاثة عقود، وبالتالي يعد حديثا بالمقارنة مع التدقيق الخارجي وقد لاقى قبولا كبيرا في الدول المتقدمة، وقد اقتصر في بادئ الأمر على التدقيق المحاسبي للتأكد من صحة التسجيل للعمليات المالية وتسجل الأخطاء إن وجدت ولكن مع تطور المصارف تطور التدقيق الداخلي، حيث أصبح يستخدم كأداة لفحص وتقويم مدى فعالية الأساليب الرقابية وامداد الإدارة المعلومات.

المطلب الأول: نشأة ومفهوم التدقيق الداخلي.

يعتبر التدقيق الداخلي من بين المفاهيم التي نشأة وتطورت عبر حقبات زمنية مختلفة فهي وسيلة مهمة لإدارة المؤسسات، وسوف يتم التطرق في هذا المطلب إلى نشأة التدقيق الداخلي ومفهومه.

الفرع الأول: نشأة التدقيق الداخلي.

تعود بداية الاهتمام بالتدقيق الداخلي إلى عام (1941) حيث تم إنشاء معهد المدققين في الولايات المتحدة الأمريكية، وهذه الخطوة يمكن اعتبارها الخطوة الأساسية في مجالات التجسيد المهني للتدقيق الداخلي، حيث ساهم منذ إنشائه في تطوير التدقيق واتساع نطاق الانتفاع بخدماته، وقد عمل المعهد على تدعيم وتطوير التدقيق الداخلي عن طريق بل الجهود المختلفة من أجل المضي قدما بهذه المهنة، وفي عام (1947) أصدر أول قائمة تتضمن مسئوليات المدقق الداخلي، وفي عام (1964) تم اعتماد دليل تعريف التدقيق الداخلي على أنه تدقيق الأعمال والسجلات التي تتم داخل المنشأة بصفة مستمرة أحيانا، بواسطة موظفين متخصصين لهذا الغرض، حيث يختلف نطاق وأهداف التدقيق الداخلي كثيرا في المنشآت المختلفة وقد تتميز خاصة فيها إلى أمور متعددة لا تتعلق مباشرة بالنواحي المالية.[1]

وتعتبر أهم إنجازات معهد التدقيق الداخلي هي قيامه بوضع مجموعة من معايير الأداء المهني للتدقيق الداخلي حيث تم تشكيل لجان عام (1974) لدراسة واقتراح إطار متكامل لمعايير الأداء المهني وقد انتهت هذه اللجنة من أعمالها عام (1979) وقدمت تقرير بنتائج دراسات وتم التصديق عليها.

أما سنة في (1999) تم صياغة دليل تعريف التدقيق الداخلي من قبل معهد المدققين الداخلين الأمريكي وتم تعريف التدقيق على أنه نشاط توعي واستشاري وموضوعي مستقل داخل المنشأة مصمم لمراجعة

1. أحمد محمد مخلوف، **المراجعة الداخلية في ظل المعايير الدولية للمراجعة الداخلية في البنوك التجارية الأردنية**، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2007/2006، ص 23.

وتحسين انجاز الأهداف من خلال التحقق من اشباع السياسات، الخطط، والإجراءات الموضوعية واقتراح التحسينات اللازمة حتى تصل إلى درجة الكفاية القصوى.

أما في عام (2001) تم صياغة دليل جديد لممارسة مهنة التدقيق وتم تعريفه على أنه نشاط استشاري مصمم لإضافة قيمة للمنشاة ولتحسين عملياتها وهو يساعد على تحقيق أهدافها بإيجاد منهج منظم دقيق لتقييم وتحسين فاعلية عمليات إدارة الخطر والتوجيه.

الفرع الثاني: مفهوم التدقيق الداخلي.

أولا. تعريفه:

هناك عدة تعاريف للتدقيق الداخلي لكن تشترك أهدافها، وفيما يلي بعض منها:

عرفه مجمع المراجعين الداخليين بالولايات المتحدة الأمريكية على أنه: وظيفة يؤديها موظفين من داخل المشروع تتناول الفحص الانتقادي للإجراءات والسياسات والتقييم المستمر للخطط والسياسات الإدارية والإجراءات الرقابية الداخلية، ذلك بهدف التأكد من إجراء القوانين الإدارية والتحقق من أن مقومات الرقابة الداخلية سليمة ومعلوماتها دقيقة وكافية. [1]

كما أنه عبارة عن: وظيفة تؤديها هيئة مؤهلة من الموظفين، تتناول الفحص الانتقادي المنظم والتقييم المستمر المخطط والإجراءات ووسائل الرقابة الداخلية وأداء الإدارات والأقسام. [2]

وهو عبارة عن نشاط مستقل تأكيدي موضوعي واستشاري مصمم لزيادة قيمة المنظمة وتحسين عملياتها ومساعدتها على انجاز هدفها. [3]

عرفه أيضا المعهد الفرنسي للمدققين والمراقبين الداخليين كما يلي: التدقيق الداخلي وظيفة مستقلة على مستوى المؤسسة تساعد الإداريين على المراقبة العامة لأنشطتها.

1. محمد السيد سرايا، **أصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل (الإطار النظري، المعايير، مشاكل التطبيق العملي)**، ط 1، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 126.

2. عبد الفتاح الصحن ومحمد سيد سرايا، **الرقابة والمراجعة الداخلية على المستوى الكلي والجزئي**، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، جامعة الجزائر 03، 1998، ص 185.

3. أحمد حلمي جمعة، **المدخل الحديث لتدقيق الحسابات**، ط 1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص 46.

وهو أيضا فحص العمليات المنشأة ودفاترها وسجلاتها بواسطة إدارة أو قسم من داخل المنشأة وهو عبارة عن جزء من نظام الرقابة الداخلية.[1]

ثانيا. خصائص التدقيق الداخلي:

يتميز التدقيق الداخلي بالخصائص التالية:[2]

- **وظيفة تقييم مستقلة:** أي أن يكون المدقق الداخلي مستقلا عن الأنشطة التي يقوم بتدقيقها؛
- **وظيفة استشاري:** حيث تعمل على تزويد إدارة ومجلس إدارة الشركة بالتحليلات والاستشارات والدراسات والاقتراحات المناسبة في الوقت المناسب؛
- **وظيفة تأكيدية:** بناء على تقدير المخاطر، يعمل التدقيق الداخلي على تقييم كفاية وفعالية النظام الرقابة الداخلية، وبناء على تقدير المخاطر لتطمئن الإدارة أن هذه المخاطر مفهومة ويمكن التعامل معها بشكل مناسب،
- **وظيفة موضوعية:** أن يقوم المدقق بأداء عمله تمييز أو تحيز ويمارس العدالة والتجرد في جمع وتقييم الأدلة والاثبات والنتائج وتعتبر خاصية أساسية فهي تسمح للمدقق أن يوفر خدمات التأكد والاستشارة للإدارة وجميع الأطراف ذات المصلحة في الشركة.

المطلب الثاني: أهمية التدقيق الداخلي وأهدافه.

إن تعدد الجهات الطالبة لخدمات التدقيق الداخلي مبررة لمدى أهميته كما أنه مثله مثل أي نظام له أهداف يسعى المدقق إلى تحقيقه. وهذا ما سيتم التطرق إليه في هذا المطلب.

الفرع الأول: أهمية التدقيق الداخلي.

ازدادت أهمية التدقيق الداخلي وقتنا الحالي في الشركات بصورة ملحوظة وذلك لمجموعة من الأسباب أهمها:

- زيادة حجم المشروعات، التعقيد في أنظمتها الإدارية والإنتاجية، زيادة عدد الشركات المتعددة الجنسيات وانتشار فروعها في العديد من البلدان وما رافق ذلك من تعقيدات في أنظمتها المالية والمحاسبية[3]

1. **المرجع نفسه**، ص 64.
2. بن داود محمد عبد النور، **دور المراجعة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات دراسة عينة من الشركات في ولاية ورقلة**، رسالة ماجستير (غير منشورة) في علوم المالية والمحاسبة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2015، ص 5.
3. إيهاب نظمي وهاني العزب، **تدقيق الحسابات الإطار النظري**، ط1، دار وائل للنشر، الأردن، 2012، ص 12.

وقد بينت لجنة الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) عند إصدار المعايير في عام (2002)أن أهمية التدقيق الداخلي تتمثل في النقاط التالية:

- يساعد مدقق الحسابات على الحفاظ على أمانة وكفاءة البيانات المالية المقدمة إلى المؤسسة المالية وذلك كدعم جزئي للقروض وحاملي الأسهم للحصول على رأس المال؛
- يعمل المدراء الماليون في الإدارات المالية المختلفة في المؤسسات ويساهمون باستغلال موارد المؤسسات فعالية وكفاءة؛
- يساعد خبراء الضرائب في بناء الثقة والكفاءة عند التطبيق العادل للنظام الضريبي؛
- يساعد في وضع القرارات الأولية السليمة.

ولقد ازدادت أهمية التدقيق الداخلي في وقتنا الحالي، وأصبحت نشاطا تقويميا لكافة الأنشطة والعمليات في المؤسسة بهدف تطوير هذه الأنشطة ورفع كفاءتها الإنتاجية، وتعود أهمية هذه الوظيفة للخدمات التي تقدمها للإدارة العليا في مختلف المجالات، بحيث اعتبرت هذه الوظيفة كصمام الأمان في يد الإدارة وتظهر أهمية التدقيق الداخلي للإدارة العليا من خلال تقديم الخدمات التالية: [1]

- **خدمات وقائية:** حيث يقدم التدقيق الداخلي التأكيدات على وجود الحماية الكافية للأصول وحمايتها؛
- **خدمات تقييمية:** حيث تعمل هذه الوظيفة على قياس وتقييم فعالية نظم الرقابة الداخلية وإجراءاتها ومدى الالتزام بالسياسات الإدارية؛
- **خدمات إنشائية:** يمكن تقديم هذه الخدمة اقتراح التحسينات اللازمة على الأنظمة الموضوعية داخل المشروع؛
- حماية السياسة الإدارية من الانحراف عن التطبيق الفعلي.

الفرع الثاني: أهداف التدقيق الداخلي.

لقد ظهرت الحاجة إلى التدقيق الداخلي من خلال زيادة أنشطة المؤسسة وتشغيلها فكانت تضع مجموعة من الإجراءات والسياسات وتقوم بإرسال الأفراد لتأكد من مدى اتباع تلك الإجراءات والسياسات وحمايتها من أي انحراف، حيث يسعى التدقيق إلى التأكد من صحة البيانات المحاسبية المسجلة بالدفاتر والسجلات، حيث يمكن الاعتماد عليها كأسس سليم لرسم السياسات والمحافظة على أموال المؤسسة وموجودتها من التلاعب

1. عبد الباسط احمد الخيسي، **مدى مساهمة وظيفة التدقيق الداخلي في ضبط الاداء المالي والاداري في هيئات الحكم المجلي بقطاع غزة**، رسالة ماجيستر (غير منشورة) في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2013، ص 31.

والضياع، وبصفة عامة يقسم التدقيق الداخلي إلى قسمين: هدف البناء وهدف الحماية موضحان في الشكل رقم (02).

الشكل رقم (02) أهداف التدقيق الداخلي.

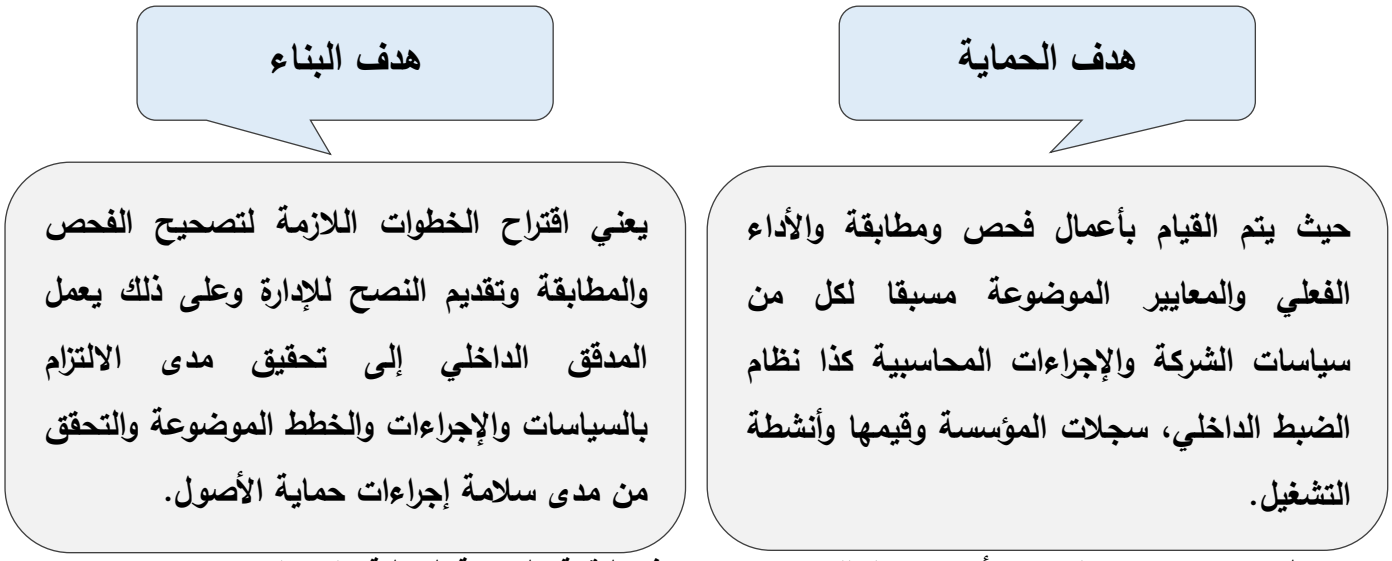

المصدر:فتحي رزقي السوافري وأحمد عبد المالك محمد، **دراسات في الرقابة والمراجعة الداخلية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص 35.

إضافة إلى هذه الأهداف يمكن ذكر أهداف أخرى للتدقيق الداخلي من بينها:

- ✓ التحقق من مدى الالتزام بسياسات وإجراءات الرقابة الداخلية؛
- ✓ التحقق من مدى كفاءة وفاعلية الأداء داخل أقسام المشروعات والإدارات.

ولتحقق هذين الهدفين فعلى المدقق الداخلي أن يقوم بالآتي:

- ✓ التأكد من صحة وسلامة العمليات واكتشاف الأخطاء؛
- ✓ حماية أصول المشرع.

المطلب الثالث: أنواع ووظائف التدقيق الداخلي.

هناك أنواع متعددة للتدقيق الداخلي تختلف باختلاف الزوايا التي ينظر إليها من خلالها كما أن هذا الأخير يتميز بمجموعة من الوظائف وهذا ما سيتم التطرق له في هذا المطلب.

الفرع الأول: أنواع التدقيق الداخلي.

توجد مجموعة من الأنواع التي تميز التدقيق الداخلي ويمكن إيجازها في ما يلي:

1. التدقيق المحاسبي المالي: يعرف بأنه الفحص الكامل والمنظم للقوائم المالية والسجلات والعمليات المتعلقة بتلك السجلات لتحديد مدى تطابقها مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والسياسات الإدارية واية متطلبات أخرى، ويعتبر التدقيق المالي المجال التقليدي للتدقيق الداخلي الذي يتضمن تدقيق وتتبع القيود المحاسبية التي تعود إلى الأحداث الاقتصادية التي تخص الشركة وتدقيقها حسابيا ومستنديا، ثم التحقق من سلامتها وتطابقها مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، والسندات والأنظمة الخاصة بالإدارة، والهدف من التدقيق هو اظهار البيانات والقوائم المالية بصورة موضوعية وصحيحة تعكس الوضع الحقيقي للمؤسسة، كذلك يشمل التدقيق المالي أيضا التحقق من وجود الأصول وحمايتها سواءا الضياع أو الاختلاس وكذلك فحص وتقييم الرقابة الداخلية للشركة. [1]

ويهدف المدقق الداخلي في إطار التدقيق المحاسبي والمالي إلى فحص وتدقيق الوثائق المالية لتجنب الوقوع في أخطاء تتعلق بالتسيير، حيث يعتمد المدقق على المعطيات التالية:

- **المحاسبة العامة:** ذلك من أجل التحقق من موثوقية المعلومات المحاسبية والمالية المقدمة في الميزانية العامة وجدول حسابات النتائج؛
- **المحاسبة التحليلية:** يقوم المدقق الداخلي بالتأكد من صحة حسابات التكاليف والهوامش من خلال تحليل مختلف مكونات تلك الحسابات والنتائج؛
- **المعطيات الإحصائية:** لها دور في إعطاء صورة حقيقية حول وضع المؤسسة. [2]

2. التدقيق الإداري (التشغيلي، العملي): إن توسع مجال تدفق تدخل المراقبة الداخلية أدى إلى ظهور تدقيق العمليات التي تهتم بالناحية التسييرية في مختلف نشاطات المؤسسة، يدرس هذا النوع من التدقيق نجاعة تطبيق سياسات إدارية ويزود متخذ القرار عبر مختلف مستويات الهرم التنظيمي بتحاليل واقتراحات قصد ترقية تلك النشاطات وتطوير المؤسسة باعتبارها نظام معقد مفتوح على محيط مسيطر.

3. تدقيق المهام الخاصة: هذا النوع من التدقيق يتعلق بالمهام التي يقوم بها المدقق الداخلي حسب ما يستجد من موضوعات تكلفه الإدارة العليا للقيام بها ويتفق من حيث الأسلوب أو النطاق مع النوعين

1. رغدة إبراهيم عوض المدهون، **العوامل المؤثرة في العلاقة بين التدقيق الداخلي والخارجي في المصارف وأثرها في تعزيز نظام الرقابة الداخلية وتخفيض تكلفة التدقيق الداخلي**، رسالة ماجستير (غير منشورة)، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2014، ص 25.

2. شدري معمر سعاد، **دور المراجعة الداخلية المالية في تقييم الاداء في المؤسسة الاقتصادية**، دراسة حالة سونلغاز، رسالة ماجستير (غير منشورة) في علوم التسيير، فرع مالية المؤسسة، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2007-2008، ص – ص: 55، 56.

السابقين، ولكنه يختلف من ناحية التوقيت إذ أنه غالبا ما يكون فجائيا وغير مدرج ضمن خطة التدقيق الداخلي. [1]

الفرع الثاني: وظائف التدقيق الداخلي.

إن وظيفة التدقيق الداخلي هي التقرير المستمر والمنظم للتحقق من تنفيذ السياسات الإدارية والمالية وتأتي عن طريق:

- ✓ التأكد من سلامة ودقة البيانات والمعلومات المحاسبية والإدارية التي تعرض عن إدارة المنشأة وكذلك الجهات الخارجية؛
- ✓ تقييم ضبط النظم.

وللتدقيق الداخلي عدة وظائف تتمثل في:

1. الفحص: إن عملية الفحص تقتضي قيام المدقق الداخلي بفحص سجلات محاسبية ومراقبية للتحقق من التقارير المالية والاحصائية، كما يمتد الفحص إلى التحقق من التقارير المستخرجة من سجلات المشروع، حيث أن الإدارة تعتمد إلى حد كبير على المعلومات والبيانات الواردة في هذه التقارير لتسيير النواحي التشغيلية واتخاذ القرارات المناسبة.

2. التقييم: إن عملية فحص السجلات المحاسبية تعطي المدقق الداخلي مقدرة للحكم على مدى فعالية النظام داخل المؤسسة وذلك من خلال تقييم نظام المراقبة الداخلية بهدف الحصول على المعلومات الكافية والدقيقة، كذلك المحافظة على موارد المؤسسة من الضياع ومراقبة وتقييم الكفاية المحاسبية.

3. مراقبة التنفيذ: إن تدقيق التنفيذ يجب أن تتناول مقارنتها مع أرقام الخطة، فعلى سبيل المثال فحص بند من بنود الصرف من ناحية الصرف المستندي ليس كافيا لتحقيق وظيفة التدقيق الداخلي إنما يجب مقارنتها مع البند الذي حدد في الموازنة، كما توجد لها وظائف أخرى ثانوية تتمثل في تدريب الموظفين الجدد والقدامى، تسهيل عمل المدقق الخارجي والقيام بعمل بحوث خاصة التي تطلبها الإدارة.

1. كمال سعيد محمد سعيد كمال النونو، **مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة**، رسالة ماجستير (غير منشورة) في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2009، ص 24.

المبحث الثاني: أساسيات حول التدقيق الداخلي.

تعتبر أساسيات التدقيق الداخلي بالغة الأهمية لكونها مفيدة من ناحية المدققين لذلك فهم يعتمدون عليها بكثرة ومن بين هذه الأساسيات مبادئ وإجراءات ومنهجية تنفيذها.

وهذا ما سيتم التطرق إليه من خلال هذا المبحث

المطلب الأول: مبادئ التدقيق الداخلي.

قامت لجنة بازل للرقابة المصرفية في وثيقتها اتفاقية بازل لعام (2001) والمعنية بالتدقيق الداخلي وعلاقة المراقبين بمدققي الحسابات بوضع عدة مبادئ هي:[1]

1 العمل الدائم (الاستمرارية): يجب على كل مؤسسة أن تكون له وظيفة للتدقيق الداخلي وأثناء قيامه بمهامه ومسؤولياته على الإدارة العليا اتخاذ كافة الإجراءات لكي يتمكن البنك من الاعتماد المستمر على وظيفة التدقيق الداخلي الملائمة لحجم العمليات التي يقوم بها وطبيعتها، حيث تتضمن تلك الإجراءات توفير الموارد والموظفين للتدقيق الحسابي الداخلي من أجل تحقيق مقاصدها؛

2 العمل المستقل: يجب أن تكون وظيفة التدقيق الداخلي خاصة بالمؤسسة مستقلة عن أعمال التدقيق، ويجب أن تستقل أيضا عن عمليات التدقيق الداخلي اليومي، هذا يعني أن للتدقيق الحسابي دورا هاما داخل المؤسسة كما أنها تؤدي أعمالها بموضوعية وحيادية؛

3 ميثاق التدقيق: يتعين على كل مؤسسة أن يكون له ميثاق التدقيق الداخلي الخاص به الذي يعزز موقف وسلوك وظيفة التدقيق الداخلي، يحقق ميثاق التحقيق الداخلي على الأقل مقاصد وظيفة التدقيق الداخلي ونطاقه كذلك مكانة قسم المدقق الداخلي داخل المنظمة؛

4 الحيادية: يجب أن تكون وظيفة التدقيق الداخلي موضوعية وحيادية مما يعني أنها يجب أن تكون في وضع يسمح لها بأداء مهامها بحرية بعيدا عن التحيز والتدخل، تتضمن الموضوعية والحيادية بأن يخلو قسم التدقيق الداخلي ذاته من تضارب المصالح فيما بينها، لهذا يجب تبادل المهام بين الموظفين في القسم بشكل دوري وقت ما يمكن، ويجب ألا يقوم مدققين الحسابات الذين تم توظيفهم داخليا بمراجعة النشاطات أو الأعمال التي قاموا خلال العام الماضي أما الحيادية فتتطلب أن لا يرتبط قسم التدقيق الداخلي بأي من

1. **ملتقى المحاسبين العرب الأردنيين**، الساعة 11:35، تاريخ الاطلاع: https://aazs.yoo7.com.2022/02/03

عمليات البنك أو اختيار إجراءات الضبط الداخلي وتطبيقها وإلا ستتحمل مسؤولية تلك الأعمال مما سيؤثر على استقلاليتها في التقييم؛

5 الكفاءة المهنية: إن الكفاءة المهنية لكل مدقق حسابات داخلي، ولوظيفة المراقبة الداخلية ككل تعد ضرورية للغاية لكي تعمل وظيفة التدقيق الداخلي الخاصة بالمؤسسة بشكل سليم، وتعد كل من الكفاءة المهنية لكل مدققي الحسابات الداخليين وتدريبهم المستمر ركائز أساسية لكفاءة قسم التدقيق الداخلي، عند تقييم الكفاءة المهنية يجب الأخذ بعين الاعتبار طبيعة دور مراقب الحسابات وطاقته الاستيعابية في جميع المعلومات والقيام بالفحص والتقييم؛

6 نطاق النشاط: يجب أن يقع كل نشاط تقوم به المؤسسة وكل كيان تابع له ضمن نطاق التدقيق الداخلي، بحيث لا يجوز استبعاد أي من الأنشطة التي بقوم يقوم بها بما فيها أنشطة الفروع والشركات التابعة، بالإضافة إلى أنشطة المصادر الخارجية من نطاق قسم التدقيق الداخلي للتحقيق، ويحق لهذا القسم الاطلاع على أية سجلات أو ملفات أو بيانات بما فيها معلومات الإدارة وتفاصيل الهيئات الاستشارية وهيئات صناعة القرار وقتما يرتبط هذا بأداء الإدارة لمهامها.

المطلب الثاني: منهجية وطريقة تنفيذ التدقيق الداخلي.

إن منهجية وتنفيذ التدقيق الداخلي تهدف إلى إيجاد نظام رقابة فعال على أعمال البنك ومساعدة العاملين فيها على القيام بمسؤولياتهم بشكل فعال وكفئ بحيث أنها تتضمن الخطوات التي سيتم ذكرها في الفرعين التاليين .

الفرع الأول: منهجية تنفيذ التدقيق الداخلي.

تتمثل منهجية تنفيذ التدقيق الداخلي في مجموعة الخطوات والوسائل التي يتبعها المدقق الداخلي في سبيل أعماله المختلفة داخل المؤسسة. ويمكن حصرها في ما يلي:

1. التحضير لمهمة التدقيق الداخلي: يتطلب الأمر من المدقق الداخلي قبل البدء بالتنفيذ الأعمال التدقيق أن يقوم أولا بالتحضير الجيد لهذه المهمة من أجل تحديد أولوياتها، بالتوافق مع أهداف المؤسسة وتتمثل خطوة التحضير للمهمة في مرحلتين هما:

- **الأمر بالمهمة:** هو عبارة عن التفويض الذي يعطي من قبل الإدارة العامة للمؤسسة للمدققين الداخليين والذي يعلم المسئولين المعنيين بقيام المدققين الداخليين بمهمة التدقيق.

- **الدراسة والتخطيط:** إن هذه المرحلة تعتبر ضرورية وهامة جدة لإنجاح مهمة التدقيق الداخلي حيث يجب على المدققين وضع خطة التدقيق المبنية على المخاطر لتحديد أوليات مهمة التدقيق بما يتلائم والأهداف المسطرة.[1]

2. تنفيذ مهمة التدقيق الداخلي: بعد أن ينتهي المدقق من دراسته وتخطيطه المهمة التدقيق المكلف به، تبدأ خطوة التنفيذ لميداني للمهمة والتي من خلالها يقوم المدقق الداخلي بجمع المعلومات وأدلة الإثبات، بما يمكنه من تحقيق أهداف هذه المهمة.

وتتمثل هذه الخطوات في ثلاثة مراحل هي:

- **اجتماع الافتتاح:** يتم عقد اجتماع الافتتاح في مقر النشاط الذي سيتم تدقيقه بين الفريق المكلف بالمهمة والمسئولين على النشاط محل التدقيق، وفيه يتم بناء أولى العلاقات بين الطرفين وكذلك التهيئة الميدانية لعملية التدقيق.
- **برنامج التدقيق (مخطط التنفيذ):** يقوم برنامج التدقيق بتقييم أعمال التدقيق بين مختلف أعضاء الفريق المحقق وفقا لمؤهلاتهم وخبرتهم وحسب الزمن، ويسمح للمدقق بمعرفة أدق التفاصيل عن مهمته ويساعد على تتبع عمل المدققين، لضمان السير العادي للمهمة خلال الزمن وتحديد المراحل التي ينم التوصل إليها من طرف المدقق، ويعتبر مرجعا مهم مستقبلا، كما لا يجب الخلط بين هذا المخطط مع خط التقارب، فالثانية تخطيط العمل في نهاية مرحلة الدراسة والتخطيط فقط.
- **العمل الميداني:** يتم تنفيذ هذه المرحلة مباشرة بعد إعداد برنامج التدقيق واعتماده من مدير التدقيق، حيث يقوم فريق التحقيق بتطبيق هذا البرنامج على الواقع من خلال إجراء الاختيارات والمقارنات وغيرها من تقنيات التدقيق بغرض جمع أدلة الإثبات الكافية والملائمة لتحقيق أهداف مهمة للتدقيق والكشف أي مشاكل أو مخالفات أو انحرافات تحدث. [2]

1. أقاسم عمر، **التدقيق الداخلي**، مطبوعة دروس مقدمة لطلبة سنة الثانية ماستر تخصص تدقيق ومراقبة التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية، أدرار، ص 45.

2. عبد السلام عبد الله سعيد أبو سرعة، **التكامل بين المراجعة الداخلية والخارجية "دراسة حالة التكامل بين الشركةK.P.H.M.G وحازم حسن وشركائهم المحاسبون القانونيون"**، رسالة ماجستير(غير منشورة)، قسم العوم التجارية فرع المحاسبة والتدقيق،2010/2009،جامعة الجزائر 03 ، الجزائر ، ص 65.

3. عبد الفتاح الصحن وسمير كمال،**الرقابة والمراجعة الداخلية**، الدار الجامعية الجديدة للنشر، 2001، ص ص: 222،223.

4. سامح رفعت أبو حجر وإيمان أحمد محمد رويحه، **دور المراجعة الداخلية كآلية لتقويم نظم الرقابة الداخلية في ظل تطبيق حوكمة**

الفرع الثاني: طريقة تنفيذ التدقيق الداخلي.

تختلف طريقة أداء المدقق الداخلي تبعا لاختلاف طبيعة نشاط المنشأة ونوعية المشكلات التي تؤثر على أداء عملياتها إلا أن هناك عناصر مشتركة في أداء التدقيق وهي:

1. التحقيق: يهدف التحقيق إلى التأكد من مدى صحة العمليات المحاسبية من حيث الدقة المحاسبية وسلامة التوجيه المحاسبي وجمع الأدلة والقوانين التي تثبت صدق ما تتضمنه السجلات، وما يترتب عليه من أمانة البيانات المحاسبية وإمكانية الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات، ويستلزم التحقيق التفرقة بين الحقائق والآراء حيث أن قوة أي استنتاج تتوقف على مدى الاعتماد على الحقائق، وطبقا لذلك فإن التدقيق يختص أساسا بالعمليات والحسابات، ويعتبر عاملا مشتركا بين التدقيق الداخلي والخارجي؛

2. التحليل: يقصد بالتحليل الفحص الانتقادي للسياسات الإدارية وإجراءات الرقابة الداخلية المستندات، السجلات والتقارير لتحديد نقاط الضعف فيها. ويستخدم المدقق الداخلي العديد من الأساليب التي تقع داخل نطاق الفحص كما يتطلب إجراء المقاربات والربط بين العلاقات كذلك التمعن بقصد اكتشاف الأمور الشاذة مثل وجود مبلغ دائن في حساب أصل ويرتبط التحليل بالتحقيق وليس هناك حد فاصل بينهما؛[1]

3. الالتزام: يقصد به الالتزام بالسياسات الإدارية المرسومة وأداء العمليات وفقا للطرق والنظم والقرارات الإدارية حتى يتحقق الانضباط بالتنظيم؛

4. التقييم: وهو تقرير الشخص الواعي على مدى كفاية، فعالية واقتصادية السياسات والإجراءات التي تسير عليها الشركة، وما لديها من تسهيلات بقصد ترشيد الأداء وتطويره، ويختص التقييم بجميع البيانات والمعلومات وتقصي الحقائق والاستعانة بآراء المسئولين وتقييم هذه الآراء والاقتراحات؛

5. التقرير: تقرير المدقق الداخلي يدرج المشكلة وأهميتها وطريقة معالجتها وما توصل إليه من نتائج وتوصيات، وبفضل عرض التقرير على المسؤول عن النشاط محل الفحص لتجنب تشويه الحقائق وسوء تقدير بعض الأمور.[2]

1. عبد الفتاح الصحن وسمير كمال، **الرقابة والمراجعة الداخلية**، الدار الجامعية الجديدة للنشر، 2001، ص ص: 222،223.
2. سامح رفعت أبو حجر وإيمان أحمد محمد رويحه، **دور المراجعة الداخلية كآلية لتقويم نظم الرقابة الداخلية في ظل تطبيق حوكمة الشركات في مصر**،المؤتمر السنوي الخامس لقسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة القاهرة، مصر، 2014، ص 15.

المطلب الثالث: إجراءات التدقيق الداخلي.

تتضمن أعمال التدقيق كل من التخطيط لعملية التدقيق، الفحص، تقييم المعلومات والتقرير عن النتائج ومتابعة التوصيات، عن التخطيط لعملية التدقيق يجب الاهتمام بوضع الأهداف، نطاق العمل والحصول على معلومات كافية لتكوين خلفية عن الأنشطة التي يتم تدقيقها وكتابة برنامج التدقيق، وأخير الحصول على موافقة من المشرف على قسم التدقيق الداخلي على خطة أعمال التحقيق، ويتضمن فحص وتقييم المعلومات ضرورة قيام المدقق بتجميعها وتحليلها وتفسيرها، ولكي تتم عملية الفحص والتقييم على المحقق إتباع الآتي:[1]

- ✓ يجب أن تكون المعلومات كافية ويمكن الاعتماد عليها؛
- ✓ تجميع المعلومات حول موضوع التدقيق وذلك باستخدام إجراءات المحاسبة التحليلية؛
- ✓ يجب توفير الإشراف الكافي على عملية تجميع المعلومات بما يوفر تأكدنا من الحفاظ على موضوعية المدقق والتأكد من تحقيق الأهداف؛
- ✓ يجب إعداد أوراق العمل لتوثيق عملية التدقيق عن طريق المدقق مع مراجعة الأوراق مع المشرف على قسم التدقيق الداخلي وبعد انتهائه من عملية التدقيق إعداد تقرير يتضمن نتائج الفحص والتقييم وعلى المدقق يناقش النتائج وتوصيات على المستوى الإداري المناسب كما يجب أن يتضمن أيضا توصيات المدقق بشأن التحسينات الممكنة.

1. رضا خلاصي، **مرام المراجعة الداخلية للمؤسسة**، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص ص: 97،98.

المبحث الثالث: عناصر، معايير وتقنيات التدقيق الداخلي ووقائع تطبيقه في الجزائر

تقوم المعايير كمختلف العلوم والمهن المتطورة على عدة تقنيات أداء معينة ومتعارف عليها لجمع أدلة كافية وصحيحة من أجل تدعيم عمل المدقق الداخلي من حيث تقديم نصح وتوصيات للإدارة العليا من خلال هذا المبحث سيتم التطرق إلى مختلف المعايير والتقنيات.

المطلب الأول: عناصر ومعايير التدقيق الداخلي

تتم ممارسة التدقيق الداخلي في بيئات مختلفة و ضمن عدة معايير و عناصر تحددها منظمات عالمية من اجل تقييم اداء التدقيق في البنوك و لكي يتمكن المدققون من الوفاء بمسؤوليتهم و هذا ما سنتطرق اليه في هذا المطلب.

الفرع الأول: عناصر التدقيق الداخلي

يتكون نظام التدقيق الداخلي من مجموعة من العناصر تتمثل في ما يلي:[1]

1. البيئة الرقابية :تعرف البيئة الرقابية على أنها مجموعة من المعايير والعمليات والهياكل التي تعد أساسا لتطبيق الرقابة الداخلية في المؤسسة وتتضمن قسم المؤسسة في ما يتعلق بالنزاهة والقيم الأخلاقية في المعايير التي تمكن مجلس الإدارة من القيام بمسؤولياته الإشرافية المتعلقة بالحكومة والهيكل التنظيمي وتفويض الصلاحيات والمسؤوليات وعملية استقطاب الكفاءات وتنسيقهم والاحتفاظ بهم والاهتمام اللازم بمقاييس الأداء والحوافز والمكافئات لتنمية الشعور بالمسؤولية ويكون لبيئة الرقابة الناشئة عن ذلك أمر واسع الانتشار في نظام الرقابة الداخلية.

2. تقييم المخاطر: وهي تشير إلى عمليات التعامل مع المخاطر التي تشكل فرقا أو تهديدا لتحقيق أهداف المنظمة وهي تتضمن تحديد وتحليل وتقييم المخاطر الملائمة الداخلية منها والخارجية والمخاطر التشغيلية والمالية ومخاطر الالتزام بالأنظمة والقوانين وغيرها.

1. جلايلي بلال، **تقييم هيكل الرقابة الداخلية في المؤسسات الجزائرية**، ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص محاسبة والتدقيق،2018، جامعة سعيدة الجزائر ص ص 38 ،39.

3. أنشطة الرقابة: وهي تشير إلى السياسات والإجراءات والممارسات التي تؤكد للإدارة بأنه قد تم تحقيق الأهداف وأن الإستراتيجيات الموصوفة لتحقيق المخاطر قد نفذت بفعالية وتتضمن تسويات ومراجعة هذه الأنشطة المصادقات والصلاحيات والفحص ومراجعة الأداء التشغيلي وحماية الأصول وتقسيم الواجبات.

4. المعلومات والاتصال: هذا الجزء يتعلق بالتأكيد على المعلومات الملائمة قد تم تحديدها والسيطرة عليها وإيصالها بالشكل والإطار الزمني المناسبين بحيث يتمكن الأفراد من إنجاز وتحمل واجباتها ومسؤولياتهم بفعالية وتمثل هذه الناحية وجود نظام اتصال فعال داخل المنظمة وخارجها مع أطراف مثل المستهلكين والموردين والتشريعيين وحملت الأسهم وكذلك التعامل مع البيانات الداخلية والبيانات المتعلقة بالأحداث والأنشطة والظروف الداخلية.

5. المراقبة: وهي تشير إلى عملية تقييم جودة الرقابة على نظام المراقبة الداخلية وهي تتضمن ناحيتين هما: التقييمات المستمرة بواسطة أنشطة الإدارة والإشراف المنتظم وتصرفات الأفراد الأخرى المكلفين بهذه الناحية والناحية الثانية تتمثل في التقييمات المنفصلة والتي يتحدد مجالها ومدى تكرارها بناءا على تقييم المخاطرة وفعالية إجراءات المراقبة المستمرة حيث ينبغي تسجيل نواقص الرقابة في إيصالها للإدارة ومجلس الإدارة

إن معايير التدقيق الداخلي هي المبادئ التي تحكمه حيث تكون مقبولة ومتعارف عليها وتتمثل هذه المعايير الإطار العام الذي من خلاله يقوم المدقق الداخلي باستخدام اجراءات التدقيق المناسبة وهي تعبر عن مدى الجودة المطلوبة من المدقق عند أدائه لمختلف مهامه.

الفرع الثاني: معايير التدقيق الداخلي

تعتبر معايير التدقيق الداخلي من الإصدارات الرسمية لمعهد المراجعين الداخليين الأمريكي والتي وضعت حتى تحكم الممارسة المهنية لهذه الأخيرة، فأهم هذه المعايير متمثلة في الآتي:

1. استقلالية المدقق الداخلي:[1] إن هدف وجود التدقيق الداخلي كوظيفة هو خدمة المؤسسة فرغم المناداة باستقلال عمل المدقق الداخلي إلا مجال ونطاق عمله محدد من طرف الإدارة، كما أنه يتلقى تعليمات وأوامر يمتثل لها فالتعارض بين استقلال المدقق وتبعيته للإدارة واضح إذ يصعب ضمان هذه الاستقلالية نظرا لأن من واجبه تقديم تقاريره إلى فرد أو مسئول في المؤسسة.

1. شعباني لطفي، **المراجعة الداخلية مهمتها ومساهمتها في تحسين تسيير المؤسسة مع دراسة حالة قسم تصدير الغاز التابع للنشاط التجاري المجمع سوناطراك الدورة مبيعات – مقبوضات**، رسالة ماجستير (غير منشورة) في العلوم الاقتصادية، قسم علوم التسيير، فرع إدارة الأعمال، جامعة الجزائر، 2004/2003، ص 74.

ولضمان الاستقلالية في تدخلات المحقق الداخلي يجب توفر مكانة خاصة تتمتع بامتيازات داخل المؤسسة، وخصائص تضمن للمدقق القيام بعمله بكل استقلالية وموضوعية وهي تنقسم إلى:

- **المكانة المميزة للتدقيق الداخلي بالمؤسسة لاستقلالية التدقيق:** تقيم حسب المكانة التي تكتسبها بداخل المؤسسة، والتدقيق الداخلي يجب أن يكون مرتبط بصفة أو رتبة عالية بالمؤسسة كالمدير العام أو مجلس الإدارة، فهذا الارتباط يضمن لها تغطية مجمل نشاطات المؤسسة كما أنها تضمن وصول تقرير المدقق الذي يكون عبارة عن مجموعة من النصائح والتصحيحات المقترحة إلى يد مسؤول يتمتع بالخبرة التي تسمح له بتقييم هذه الاقتراحات.
- **خصائص خاصة بالمدقق الداخلي:** على المدققين الداخليين أن يقوموا بمهمتهم بكل موضوعية ولتحقيق هذه الأخيرة يجب عليهم أن يتميزوا بمجموعة من الخصائص ويطبقوا أهم القواعد المتعلقة بهم.

2. معايير التأهيل العلمي والعملي: تنبع أهمية هذا المعيار من وجود أطراف متعددة تعتمد على رأي المدقق عن القوائم المالية الختامية للمشروع، مما يتطلب معه ضرورة توافر الثقة لدى هؤلاء الأطراف في مدى كفاءة وحياد القائمين بعملية التدقيق ولن تتحقق هذه الثقة إلا من خلال توافر الاستقلال لهم عند الرأي الفني عن القوائم المالية محل الفحص.[1]

الفرع الثالث: أوجه التشابه والاختلاف بين معايير التدقيق الدولية والجزائرية

عند مقارنة الاثني عشرة معيار جزائري للتدقيق الصادرة حتى الآن وما يقابلها من معايير تدقيق دولية فإن أول شيء يلاحظ هو تشابه تسميات وأرقام المعايير، حيث جاءت عناوين وأرقام المعايير الجزائرية مطابقة لمعايير التدقيق الدولية، كما أن هناك تشابه تام في بعض النقاط حيث تناولتها معايير التدقيق الجزائرية بحذافيرها كما جاءت في معايير التدقيق الدولية ويمكن أخذ مثال على ذلك معيار التدقيق 620 حيث كانت مسؤوليات المدقق في رأي التدقيق التي وردت في معايير التدقيق الجزائرية مطابقة تماما لما جاء في معايير التدقيق الدولية.

ويكمن الاختلاف بين معايير التدقيق الدولية ومعايير التدقيق الجزائرية في النقاط التالية:[2]

✓ معايير التدقيق الدولية كانت أكثر شمولا وتفصيلا من معايير التدقيق الجزائرية؛

1. حمد سمير الصبان، **نظرية المراجعة وآليات تطبيقها**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،2003/2002، ص 49.

2. خلايفية إيمان وجاوحدو رضا، **التدقيق الخارجي في الجزائر بين منظور معايير التدقيق الدولية ومعايير التدقيق الجزائرية**، مجلة معارف، المجلد 14، ع 1، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، 2019، ص ص: 464- 466.

✓ معايير التدقيق الجزائرية لم تستعمل نفس ترتيب العناوين في فهرس المعيار كما ورد في معايير التدقيق الدولية، كما تم تخصيص جزء تحت عنوان تعاريف في معايير التدقيق الدولية، حيث تتناول شرح لبعض الكلمات المفتاحية في المعيار وهذا جاء في كل معايير التدقيق الدولية باستثناء المعايير (300،501، 570)، أما المعايير الجزائرية فلم تخصص فقرة معينة للتعاريف بل كان تناولها بشكل ضمني في المعيار ودون عرض كافة التعاريف التي وردت في معايير التدقيق الدولية ويمكن ملاحظة ذلك على سبيل المثال في معيار التدقيق(505) ، حيث تطرق المعيار الجزائري إلى تعريف التأكيد الخارجي، طلب تأكيد مستعجل، طلب تأكيد ضمني، أما الدولي فإضافة إلى التعاريف السابقة التي تناولها المعيار الجزائري فقد تناول تعريف عدم الإجابة، التناقض؛

✓ تناول معايير التدقيق الدولية لبعض النقاط التي لم ترد مطلقا في معايير التدقيق الجزائرية ومثال على هذا نأخذ معيار التدقيق (700) في فقرة تأسيس الرأي حول القوائم المالية، المعيار الجزائري تناول فقط أنه يجب على المدقق تكوين رأي يبين اذا ما كانت القوائم المالية قد أعدت في جميع جوانبها وفقا للمرجع المحاسبي المطبق إضافة إلى استنتاجه اذا كان حصل أو لم يحصل على الضمانات المعقولة بأن القوائم المالية في مجملها لا تحتوي على اختلالات معتبرة، أما نفس المعيار الدولي فزيادة إلى ما تعرض له المعيار الجزائري فقد تناول توضيحات بشأن الضمانات المعقولة، زيادة إلى تناول ما يجب على المدقق أن يقوم بتقييمه والنقاط التي يجب عليه الوقوف عليها وأخذها بعين الاعتبار عند إجراء هذا التقييمات.

في الأخير يمكن القول أن الاختلاف بين معايير التدقيق الدولية ومعايير التدقيق الجزائرية كان شكليا فقط أما المضمون فهناك توافق كبير بين معايير التدقيق الجزائرية ومعايير التدقيق الدولية، حيث ما ورد في معايير التدقيق الجزائرية تم تناوله في معايير التدقيق الدولية إما كما هو أو زيادة عليه في التفصيل أو التطرق إلى عناصر إضافية.

المطلب الثاني: تقنيات التدقيق الداخلي

يقوم المدقق الداخلي بالاعتماد على مجموعة من التقنيات عند القيام بمهمته حيث تهدف هذه التقنيات الجمع أدلة كافية وصحيحة، من أجل تدعيم عمل المدقق الداخلي من حيث تقديم نصحه وتوصياته للإدارة العليا، وتتحدد هذه التقنيات حسب الأوضاع والميادين محل التدقيق وللتذكير فإن هذه التقنيات لا تكفي

وحدها بل لا بد من تنسيق جميع التقنيات والطرق والأدوات من أجل تحقيق هدف التدقيق الداخلي، وسنذكر فيما يلي البعض منها:[1]

1. المقابلات: تعتبر هذه التقنية ضمن التقنيات غير رسمية التي تتسم بوصف الإجراءات، وذلك بسرد شفهي دون الرجوع إلى وثائق ومستندات تتعلق بذلك. وهذه التقنية في التدقيق الداخلي لا تعتبر حوارة أو محادثة بل ترتكز على برنامج، خطط وأهداف تحدد مسبقا من طرف المدقق، وأيضا لا تعتبر محضر للاستجواب بل العكس يجب أن تتسم المقابلة بجو من التفهم والتعاون والهدف منها هو أخذ رأي أولي ونوعي بشكل أساسي على مختلف الأنظمة المكونة للمؤسسة.

2. الفحص التحليلي: تعتبر الإجراءات التحليلية من التقنيات الفعالة، والتي تلعب دورا هامة وأساسية في مهمة التدقيق الداخلي، وذلك من خلال مساعدة المدقق في التخطيط المهمة التدقيق.

ونقصد بالفحص التحليلي مجموعة من الفحوصات التي تتضمن تحقيقات، تحريات ومقارنات لجميع المعلومات والتدفقات المرتبطة بالميدان محل التدقيق، وترتكز هذه التقنية على التقنية السابقة وهي المقابلة إضافة خرائط التدفق للوثائق والمعلومات ذلك باستخدام أساليب وأدوات مختلفة تنطلق بالإجراءات والمقارنات البسيطة، المناقشة إلى إجراءات معقدة تستخدم الأساليب الإحصائية والرياضية.

3. الملاحظة المادية: تعتبر هذه التقنية طريقة مباشرة للحصول على أدلة إثبات ميدانية، عادة المدقق الداخلي لا يكتفي بالوثائق والمستندات التي يدرسها على مستوى إدارة التدقيق الداخلي وإنما يستدعي الأمر خروجه ميدانيا للدراسة والملاحظة الميدانية ويكون هذا عن طريق زيارة الأقسام والورشات أو قد تكون زيارة المصالح أو مديريات على مستوى المؤسسة، وتعد هذه الزيارات والفحوصات الميدانية قاعدة أساسية في مرحلة التحقيق والتدقيق، ذلك بهدف التحقق والتأكد من السير الحسن والفعلي للإجراءات وكذا احترام مبادئ الرقابة الداخلية.

المطلب الثالث: واقع تطبيق مهنة التدقيق الداخلي في الجزائر

شهدت الجزائر عدة تغيرات اقتصادية بداية من التوجه الاقتصادي المغلق ذو الطبيعة الاشتراكية والتحكم المركزي إلى الانفتاح على العالم الخارجي والذي يطلق عليه اقتصاد السوق، وخلال هذه المرحلة

1. كاروس أحمد، **تصميم إدارة للمراجعة الداخلية كأداة لتحسين أداء وفعالية المؤسسة حالة المؤسسة الوطنية لأجهزة القياس والمراقبة**، رسالة ماجستير (غير منشورة) في العلوم التجارية، قسم العلوم التجارية، فرع محاسبة وتدقيق، جامعة الجزائر 3، 2011/2010، ص ص: 154-157.

سنت الجزائر مجموعة من القوانين تتماشى مع المراحل الاقتصادية التي مرت بها، ومن بين القوانين والتشريعات المنظمة للحياة الاقتصادية نجد قوانين وتشريعات خاصة بتنظيم المهنة.

ويمكن تلخيص أهم المراحل التي مرت بها مهنة التدقيق في الجزائر ما يلي:

1. التدقيق في الجزائر في الفترة ما بين (1980/1969)

بصدور الأمر رقم 69-107 المؤرخ في (1969/12/31) المتعلق بقانون المالية لسنة (1970) حيث تم تكريس مراقبة الشركات الوطنية أو الرقابة الواجب فرضها على المؤسسات العمومية. وصدر بعدها المرسوم (70-173) المؤرخ في (1970/11/16) الذي جاء بكيفية تحديد واجبات ومهام محافظي الحسابات في المؤسسات العمومية وشبه العمومية وقد كرس النص محافظة الحسابات بصفتها مراقبا دائما للتسيير في هذه المؤسسات مسندا مهمة محافظي الحسابات في مادته الأولى إلى موظفي الدولة الذي يتم تعيينهم من قبل وزير المالية ويتبين مما سبق أن محافظ الحسابات اعتبر كموظف عام في الدولة وهذا ما ينسجم في الواقع مع التوجه الاقتصادي السائدة.[1]

2. التدقيق في الجزائر في الفترة ما بين (1980 /1989)

حيث في سنة (1988) صدر القانون التوجيهي رقم (88-01) المؤرخ في (1988/01/12) والخاص بتوجيه المؤسسات الاقتصادية العمومية، حيث أشار هذا القانون بالمراقبة في كيفية ممارسة الرقابة على المؤسسات وتحسين أنماط تسييرها في المواد من (م39 إلى غاية م42) من طرف جهاز خارجي مؤهل ويعمل على التقييم الاقتصادي للاستغلال باستثناء كل تدخل في التسيير. [2]

3. التدقيق في الجزائر من سنة (1990/ 2000)

خلال هذه الفترة صدرت عدة تشريعات ونصوص قانونية تتعلق بإعادة تنظيم المهنة وأبرزها قانون (91-08) المنظم لمهنة خبير محاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد بتاريخ 1991/04/27 والمعتمد

1. عبد الله بن صالح، **دراسة تحليلية تقييمية لواقع إصلاح مهنة المراجعة بالجزائر ومدى توافقها مع معايير المراجعة الدولية**، ملتقى حول تأهيل مهنة التدقيق لمواجهة الأزمات المالية والمشاكل المحاسبية المعاصرة للمؤسسات، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، 2013، ص2.

2. أحمد قايد نور الدين، بروية الهام، **مرجع سابق**، ص 6.

بتاريخ (1991/05/01) ويتضمن هذا القانون تسعة أبواب خاصة بمهنة التدقيق والشخص الممارس لها وتطرقت إلى الحقوق والواجبات وتحديد المسؤوليات.

كذلك صدور قرار رقم 24-02-SPM- 103 بتاريخ (1994/02/02) بأمر من وزير الاقتصاد، ويظم ستة توصيات يلزم فيه محافظي الحسابات بإتباعها، ومجلس الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين السهر على تطبيقها، وتتضمن هذه التوصيات إثراء وتنقيح مهنة التدقيق حسب ما تقتضيه الظروف، من تطور تقنيات المحاسبة والمعايير الدولية حول المراجعة القانونية.

إضافة إلى ذلك صدور سنة (1996) المرسوم التنفيذي (136-96) المتعلق بقانون أخلاقيات مهنة خبير المحاسبة ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد والمؤرخ في (1996/04/15) حيث بموجب المادة الأولى التي تبين طبيعة المرسوم على انه يحدد القواعد الأخلاقية المهنية المطبقة على أعضاء النقابة الوطنية لخبراء المحاسبة ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين.

4. التدقيق في الجزائر من سنة (2001 / 2011)

صدور عدة مراسيم تنفيذية أهمها ما صدر في الآونة الأخيرة المتعلق بإعادة تنظيم المهنة ونقل صلاحياتها من المصف الوطني للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين الى وزارة المالية ولعل أهم هذه المراسم ما يلي:

- ✓ المرسوم التنفيذي رقم (10-01) المؤرخ في (2010/06/29) المتعلق بمهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد حيث يهدف ما تشير مادة الأول إلى تحديد شروط وكيفية ممارسة مهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد؛
- ✓ صدور مجموعة من المراسيم التنفيذية في(27/01/2011) والتي تصب في إطار التغير الجذري للسلطة التي تحكم هذه المهنة وإعادة توزيع الأدوار وتوضيح الصلاحيات.[1]

1. أحمد قايد نور الدين، بروية الهام، **مرجع سبق ذكره**، ص 6-7.

خاتمة الفصل الأول

تعتبر وظيفة التدقيق الداخلي من الوظائف المهمة وخصوصا عندما تحول مفهومه من مهمة تقييم والكشف عن الأخطاء إلى عملية تقدير وتنبأ لهذه الأخطاء بالإضافة إلى أن التدقيق الداخلي يساهم بشكل كبير في تصميم وتطوير نظام الرقابة الداخلية وتقييم كفاءة استخدام الموارد المتاحة وهذا من خلال وضع مجموعة من الآليات والأدوات التي تساعد على تنفيذ هذه الوظائف، كما يمكن أن تساهم في تحقيق الأهداف المسطرة من طرف الإدارة، حيث تتم وظيفة التدقيق الداخلي من طرف مدقق داخلي تعينه المؤسسة كموظف كفء يكون متحليا بقواعد السلوك المهني ومبادئ التدقيق وفق إطار متناسق منتظم إضافة إلى ذلك فإن المدقق الداخلي يحتاج إلى وجود نظام رقابي فعال يتماشى ومتطلبات الأفراد لغرض تحسين أداء بنك الفلاحة و التنمية الريفية الذي سنتطرق له في الفصل الثاني.

الفصل الثاني: عموميات حول الأداء البنكي

مقدمة الفصل الثاني:

البنوك على اختلاف أنواعها تعمل في سوق تنافسية، لذلك فإنها تحاول أن تحصل على أكبر حصة ممكنة في هذا السوق عن طريق تقديم أفضل الخدمات والاستعمال الجيد للأموال المتاحة لديها، لذلك فإن الموازنة ما بين الاستعمال الأفضل للأموال المتاحة وتقديم أفضل الخدمات عملية ليست بالسهلة، لذا يجب على إدارة البنك أن تمارس تخطيط أنشطتها والمهام الضرورية التي توصلها إلى تحقيق أهدافها المرسومة، وهذا يعني أن تقوم بدراسة السوق والعوامل الفاعلة فيه، والامكانيات التي تمتلكها من أجل الظهور في أفضل صورة ممكنة.

يعتبر الأداء بمثابة المرآة العاكسة لمدى تحقق الأهداف والغايات، ولتحسين صورتها وجب على البنوك التجارية العمل على اكتشاف الثغرات والفجوات لتصحيحها أو تجنب المخاطر وذلك لضمان استمرار البنوك في تحقيق أهدافها وتأهيلها لمنافسة البنوك الأخرى.ومن أجل الالمام بمختلف جوانب هذا الفصل وتبيان العلاقة بين التدقيق الداخلي والأداء البنكي قمنا بتقسيمه إلى ثلاثة مباحث على النحو التالي:

- **المبحث الأول:** ماهية الأداء البنكي.
- **المبحث الثاني:** مدخل عام لتقييم الأداء البنكي.
- **المبحث الثالث:** نماذج تقييم الأداء البنكي.

المبحث الأول: ماهية الأداء البنكي

يمكن القول أن الأداء من بين الانشغالات الهامة للمسيرين في المؤسسات عموما والبنوك بشكل خاص، ويرجع ذلك إلى التطور والتعقيد المستمر في بيئة الأعمال، مما أدى إلى زيادة اضطراب المحيط وارتفاع درجة المخاطرة في ظل العولمة، وخاصة بعد دخول المؤسسات اقتصاد المعرفة وما يفرضه البحث المستمر عن الابتكار والتجديد لضمان تحقيق مستويات مرتفعة من الأداء كفيلة باستمرارية البنك وبقائه.

المطلب الأول: تعريف الأداء وأبعاده

يعتبر مفهوم الأداء من أكثر المفاهيم شيوعا واستعمالا في حقل اقتصاد وإدارة المؤسسات، حيث حظي باهتمام واسع من قبل الباحثين والمفكرين، كما يوجد مجموعة من المحددات لهذا ويمكن العرف عليها من خلال هذا المطلب.

الفرع الأول: تعريف الأداء

يعرف الأداء على أنه: "النشاط الشمولي المستمر والذي يعكس نجاح المؤسسة واستمراريتها وقدرتها على التكيف مع البيئة أو فشلها وفق أسس ومعايير محددة تضعها المؤسسة وفقا لمتطلبات نشاطها وفي ضوء الأهداف طويلة الأمد". كما يعرف بأنه: "مجموعة النتائج المترتبة عن الأنشطة والممارسات التي تقوم بها المؤسسة والتي يتوقع أن تكون مقابل الأهداف الموضوعة والمرسومة".[1]

ويعرف بأنه: "انعكاس لكيفية استخدام المؤسسة للموارد المالية والبشرية واستغلالها بكفاءة وفعالية بصورة تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها".[2]

ومن وجهة نظر Wright فإن الأداء يمثل: "النتائج المرغوب أو الم راد تحقيقها والوصول إليها من قبل المنظمة، مرتكزا فقط على الجوانب الإيجابية لنتائج الأداء، ومفترضا قدرة المنظمة على تحقيق مستوى عال لأدائها، وبما أنه ينظر إلى الأداء على أنه النتيجة لمختلف الأنشطة والأعمال التي تمارسها المنظمة، فإن قياسه يتحدد نسبة للعوامل المؤثرة فيه ومدى قدرة المنظمة على تحقيق أهدافها من خلاله.[3]

---

1. علاء فرحان طالب، **الحوكمة المؤسسية: والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص 64.

2. الشيخ الداوي، **تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء**، مجلة الباحث، جامعة الجزائر، العدد السابع، 2010/2009، ص 218.

3. وائل محمد صبحي إدريس وطاهر محسن منصور الغالبي، **أساسيات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 58.

الفرع الثاني: أبعاد الأداء

يستلزم تقدير مجموعة من الأبعاد التي ينطوي عليها الأداء والتي تكون متداخلة ومترابطة فيما بينها، يمكن ايجازها في:[1]

1. البعد الاقتصادي: بواسطته تشبع المؤسسة رغبات المساهمين والزبائن والمودعين وتكتسب ثقتهم. ويقاس هذا الأداء بالاستعانة بالقوائم المالية ومن المعايير التي تدخل في هذا البعد: القيمة المضافة، الحصة السوقية، الربحية، الهيكل التمويلي، التسعير، الاستثمارات المالية...إلخ.

2. البعد التنظيمي: يقصد بالأداء التنظيمي الإجراءات والآليات التنظيمية التي تعتمدها المؤسسة في المجال التنظيمي لتحقيق أهدافها، ومن ثم يكون لدى إدارة المؤسسة معايير يتم من خلالها قياس فعالية الإجراءات التنظيمية المعتمدة وأثرها على الأداء. مع الإشارة إلى أن هذا القياس يتعلق بالهيكلة التنظيمية وليس بالنتائج المتوقعة ذات الطبيعة الاجتماعية والاقتصادية.

ومن المعايير التي تدخل في هذا البعد: الهيكل التنظيمي، الإجراءات والآليات التنظيمية، معايير قياس فعالية الإجراءات، حركة العامليين، البيئة وتحسين ظروف العمل، النشاط الإداري... إلخ.

3. البعد الاجتماعي: يشير البعد الاجتماعي للأداء إلى مدى تحقيق الرضا لدى أفراد المؤسسة على اختلاف مستوياتهم، لأن مستوى رضا العاملين يعتبر مؤشرا على وفاء الأفراد لمؤسستهم، وتتجلى أهمية ودور هذا البعد في التأثير السلبي لاهتمام المؤسسة بالجانب الاقتصادي فقط وعلى حساب الجانب الاجتماعي للموارد البشرية، إذ يؤثر ذلك وعلى المدى البعيد سلبيا على تحقيق المؤسسة لأهدافها.

ومن العناصر التي تدخل في البعد الاجتماعي: رضا العاملين، علاقة العمال فيما بينهم في المؤسسة، رضا الزبائن، مدى تقبل المجتمع للخدمات المقدمة...إلخ.[2]

ومن محددات الأداء أيضا نجد البعد البيئي والذي يركز على المساهمة الفاعلة للمؤسسة في تنمية وتطوير بيئتها.[3]

---

1. مؤمن شرف الدين، **تدور الإدارة بالعمليات في تحسين الأداء للمؤسسة الاقتصادية**، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير (غير منشورة،) جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011-2012، ص 52.

2. إبراهيم محمد المحاسنة، **إدارة وتقييم الأداء الوظيفي: بين النظرية والتطبيق**، الطبعة الأولى، دار جزير للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص ص 108- 109.

3. مؤمن شرف الدين، **مرجع سابق**، ص 52.

المطلب الثاني: مفهوم الأداء البنكي وأنواعه

يعتبر الأداء من أهم الوسائل التي تعتمد عليها البنوك في تعزيز مكانتها في السوق لذا تعمل جاهدة على تحسينه لأنه يعبر عن التنفيذ الفعلي للأهداف المسطرة من قبل البنك، وعليه بعد التطرق إلى مفهوم الأداء بإطاره العام ومحدداته سنتناول الأداء البنكي بشكل خاص ومختلف أنواعه.

الفرع الأول: مفهوم الأداء البنكي

سوف يتم التطرق من خلال هذا الفرع إلى:

1- تعريف الأداء البنكي:

يعرف الأداء البنكي على أنه: "مجموعة الوسائل اللازمة وأوجه النشاط المختلفة والجهود المبذولة القيام البنوك بدورها، وتنفيذ وظائفها في ظل البيئة البنكية الخارجية المحيطة من أجل تقديم الخدمات البنكية".[1]

كما يمكن تعريفه على أنه "صورة تعكس نتيجة ومستوى وقدرة البنك على استغلال موارده وقابليته في تحقيق أهدافه وفق المعايير التي تلائمه ومقارنة ما تحقق من الأهداف مع الخطة الموضوعة سابقا لتشخيص الانحرافات إن وجدت واتخاذ الوسائل الكفيلة بمعالجتها ".[2]

واستخلاصا لما سبق يمكن القول "أن الأداء البنكي هو مجموعة الأدوات التي تقارن فيها النتائج المحققة للنشاط بأهدافه قصد بيان انسجام تلك النتائج لتقدير مستوى فعالية أداء النشاط كما تقاس فيه عناصر مدخلات النشاط بمخرجاته ".

2-أهمية الأداء البنكي:

- التأكد من كفاءة استخدام الموارد المتاحة للبنك؛
- خلق روح المنافسة بين أقسام البنك بغية تحسين مستوى الأداء؛
- الكشف عن مساوئ الإسراف في استخدام الأموال؛
- زيادة درجة الإفصاح والانسجام بين الأهداف الإستراتيجية وعلاقتها بالبيئة التنافسية،

1. حاكم محسن الربيعي، **حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة**، الطبعة الأولى، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص 146.

2. الموسوي، حيدر يونس كاظم،**أثر الأداء المالي للمصارف الإسلامية في مؤشرات سوق الأوراق المالية**، أطروحة دكتوراه(غير منشورة)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، العراق، 2009، ص 63.

- تطوير وتحسين أداء المسؤولين عبر الكشف عن جوانب القصور والضعف في كفاءة العاملين.[1]

الفرع الثاني: أنواع الأداء البنكي

إن تصنيف الأداء يطرح إشكالية تحديد المعيار الدقيق والعملي الذي يمكن الاعتماد عليه في التصنيف، وبما أن الأداء مرتبط بمفهوم الأهداف فإنه تم تقسيم أنواع الأداء البنكي إلى الأداء التجاري، المالي، الاستراتيجي، الوظيفي والتسويقي.

1. الأداء التجاري: يصف الأداء التجاري كفاءة وفعالية الوظيفة التجارية والتسويقية في تحقيق أهداف المبيعات ورضا الزبائن، وتعتبر المردودية، رقم الأعمال، عدد الزبائن، معدل شراء منتجات وخدمات البنك من أبرز مؤشرات الأداء التجاري للبنك.[2]

2. الأداء المالي وأهميته: يعد الأداء المالي من أكثر ميادين الأداء استخداما وقدما لقياس أداء بنك الفلاحة و التنمية الريفية، لأنه يمتاز بالاستقرار والثبات ويسهم في توجيه البنوك نحو المسار الأفضل والصحيح، وهناك من الخبراء الماليين والباحثين من حدد مفهوم الأداء المالي بإطاره الدقيق بأنه" وصف لوضع البنك الحالي وتحديد دقيق للمجالات التي استخدمها للوصول إلى الأهداف من خلال دراسة الإيرادات، الموجودات، المطلوبات وصافي الثروة".

إن أهمية الأداء المالي تنبع بشكل عام في أنه يهدف إلى تقييم أداء بنك الفلاحة و التنمية الريفية من عدة زوايا وبطريقة تخدم مستخدمي البيانات ممن لهم مصالح مالية لتحديد جوانب القوة والضعف في البنك والاستفادة من البيانات التي يوفرها الأداء المالي لترشيد القرارات المالية للمستخدمين.

وتتبع أهمية الأداء المالي أيضا وبشكل خاص في عملية متابعة أعمال البنك وتفحص سلوكه ومراقبة أوضاعه وتقييم مستويات أدائه وفعاليته وتوجيه الأداء نحو الاتجاه الصحيح والمطلوب من خلال تحديد المعوقات وبيان أسبابها واقتراح إجراءاتها التصحيحية وترشيد الاستخدامات العامة للبنك واستثمارها وفقا للأهداف العامة للبنك واتخاذ القرارات السليمة للحفاظ على الاستمرارية والبقاء والمنافسة.[3]

---

[1]- الموسوي ،حيدر يونس كاظم ،**مرجع سبق ذكره** ، ص 64

2. زينب بورقبة، **التدقيق الخارجي وتأثيره على فعالية الأداء في المؤسسة الاقتصادية**، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير (غير منشورة) في العلوم التجارية، جامعة الجزائر 3، 2010-2011، ص 84.

3. محمد محمود الخطيب، **الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات المساهمة**، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2010، ص ص 46-47.

3. الأداء الاستراتيجي: هو الأداء الأفضل لجعل استراتيجية البنك مفهومة من قبل الجميع بدءا من أعلى إلى أدنى مستوى في الهيكل التنظيمي وذلك بمجموعة من مؤشرات القياس.[1]

4. الأداء الوظيفي ومحدداته: يعرف الأداء الوظيفي على أنه" درجة تحقيق وإتمام المهام المكونة للوظيفة". وهو يعكس الكيفية التي يحقق بها الفرد متطلبات الوظيفة وغالبا ما يحدث لبس أو تداخل بين الأداء والجهد، فالجهد يشير إلى الطاقة المبذولة أما الأداء فيقاس على أساس النتائج.[2]

إن الأداء الوظيفي هو الأثر الصافي لجهود الفرد والتي تبدأ بالقدرات وإدراك الدور والمهام ولهذا نجد أن محددات الأداء الوظيفي تتوضح في:[3]

- ✓ الجهد المبذول من طرف الفرد؛
- ✓ القدرات التي يتمتع بها الفرد لأداء الوظيفة؛
- ✓ مدى إدراكه لمتطلبات وظيفته.

5. الأداء التسويقي: يحدد هذا الأداء قدرة البنك على تحقيق أهداف وظيفة التسويق بأكثر كفاءة وفعالية، من خلال زيادة مبيعاتها، رفع حصتها السوقية، وتحقيق رضا زبائنه.[4]

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في الأداء البنكي

يتأثر الأداء البنكي بعوامل عديدة ومتنوعة من شأنها أن تأثر على أداء البنك، حيث تعد دراستها وتحليلها أمر ضروري لتحقيق منهجية سليمة في تقييم الأداء، ومن أهم هذه العوامل نذكر ما يلي:[5]

1. العوامل الاقتصادية: العوامل الاقتصادية هي أكثر انعكاسا على الأداء وذلك لطبيعة نشاط البنك من جهة، ولكون المحيط الاقتصادي عموما يمثل مصدر مواردها ومستقبل منتوجاتها من جهة أخرى. وهي بدورها تنقسم حسب شموليتها إلى عوامل اقتصادية عامة (Macro) كمعدلات النمو الاقتصادي، سياسات

---

1. صبيحة قاسم هاشم، **أثر الثقة التنظيمية في الأداء الإستراتيجي باستخدام نموذج بطاقة العلامات المتوازنة**، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة الكوفة، العدد الأول، 2010، ص 46.

2. كمال بو الشرش،**الثقافة التنظيمية والأداء في العلوم السلوكية والإدارية**، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص 83.

3. كمال بو الرش، **مرجع سابق**، ص 87.

4. صونية كيلاني، **استراتيجية الجودة الشاملة ودورها في تحسين الأداء التسويقي للمؤسسات الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) في علوم التسيير، باتنة 1، 2015-2016، ص:82

5. عبد المليك مزهودة، **الأداء بين الكفاءة والفعالية: مفهوم وتقييم**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خضير، بسكرة، العدد الأول، 2001، ص ص 92، 93.

التجارة الخارجية، معدلات التضخم، أسعار الفائدة... إلخ، وأخرى قطاعية (Meso) متعلقة بالنشاط كدرجة المنافسة، هيكل السوق، اليد العاملة المؤهلة...إلخ.

2. العوامل الثقافية: وتؤثر هذه الأخيرة على الأداء بطريقتين فمن جهة تعتبر العوامل الداخلية الثقافية من ثقافة البنك والمستوى الثقافي لعماله واطاراته عامل أساسي في تحديد مدى تطور وقوة أدائه. فثقافة البنك ومرونته ومواكبته لتطورات العصر ميزة أساسية، أما من جهة أخرى فالعوامل الثقافية الخارجية والتي تتعلق بالبيئة التي يتواجد فيها البنك كذلك لها نفس الأهمية، فالوعي والقدرة على تقبل التطورات التي تفرضها العولمة من طرف المجتمع مثلا تسهل على البنك عملية الموازنة بين ما تقدمه داخل الحدود المحلية وما تقدمه خارجها، مما يحسن أداءه ويطوره.

3. العوامل التكنولوجية والإبداع: على غرار مختلف العوامل السابقة فإن العوامل التكنولوجية التي نذكر منها المعارف العلمية، البحث العلمي والإبداعات التكنولوجية وغيرها تمثل عنصر بالغ الأهمية، وذلك لأن نوعية التكنولوجية التي يستخدمها تساهم إلى حد بعيد في تخفيض أو تعظيم حجم التكاليف، وتحديد نوعية المنتجات مما يساهم في تخفيض أو تعظيم مستويات الأداء وعليه يجب على البنك متابعة التطورات التكنولوجية والتنبؤ بها وتقييمها وتحديد أثارها.

4. العوامل السياسية والقانونية: تعتبر هذه العوامل من العوامل ذات التأثير الكبير على الأداء الاقتصادي للبنك، وتتكون من مؤسسات النظام الحكومي، سياسات الدولة المالية والنقدية، كما تشمل أيضا التشريعات والقرارات الإدارية، واللوائح والإجراءات المنظمة لها، وبصفة عامة تشمل العوامل السياسية والقانونية العوامل التالية:

- ✓ مدى قدرة النظام على تحقيق الاستقرار السياسي؛
- ✓ وضوح الأهداف على مستوى الاقتصاد الوطني؛
- ✓ التشريعات والقوانين.

المبحث الثاني: مدخل عام لتقييم الأداء البنكي

تكتسب عملية تقييم الأداء في البنوك أهمية بالغة ومتزايدة لما تحظى به البنوك التجارية من مكانة متميزة على الساحة الاقتصادية من خلال دورها المتميز في توفير الموارد التمويلية، وتأدية مختلف الخدمات البنكية لقطاعات الاقتصاد القومي كافة بدفع عملية التنمية الاقتصادية، ولعملية تقييم الأداء دور رائد في تحقيق الكفاءة باستخدام الموارد المتاحة للبنك التجاري، والحكم على مدى نجاحه في تحقيق الأهداف المخططة له.

المطلب الأول: تعريف تقييم الأداء البنكي وأهميته

يعتبر تقييم الأداء إحدى الحلقات المهمة في العمليات الإدارية الشاملة وتوضيحا لذلك يجدر الإشارة إلى كلا من تعريفه وأهميته وهذا ما سيتم تناوله من حلال هذا المطلب.

الفرع الأول: تعريف تقييم الأداء البنكي

هناك عدة تعاريف لتقييم الأداء البنكي نذكر منها:

عملية تقييم الأداء هي: "دراسات وبحوث تستهدف الوقوف على العلاقات التي تربط بين الموارد المتاحة وبين كفاءة استخدامها من قبل البنك، وكيفية تطوير هذه العلاقات خلال مدة زمنية معينة عن طريق ما تحقق فعلا مع معايير محددة مسبقا".[1]

وبصورة أدق فإن تقييم الأداء البنكي هو "عملية شاملة تستخدم فيها البيانات المحاسبية وغيرها للوقوف على الحالة المالية للبنك، وتحديد الكيفية التي أديرت بها موارده خلال فترة زمنية معينة."

وعلى المستوى الاستراتيجي فإن تقييم الأداء البنكي هو " تشخيص لنقاط القوة ونقاط الضعف، بحيث يساهم هذا التشخيص في بناء وصياغة مخطط قرارات إدارة أصول وخصوم البنك".[2]

وتماشيا مع ما تم ذكره يمكن تعريف تقييم الأداء على أنه "عملية رقابية على مراحل العمليات داخل البنك والتي تبدأ من تحديد الأهداف المرجوة تحقيقها في حدود الموارد المتاحة إلى غاية الأهداف المحققة فعلا".

---

1. فلاح حسن الحسيني، **إدارة البنوك: مدخل كمي واستراتيجي معاصر**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص 232.

2. محمد جموعي قريشي، **تقييم أداء المؤسسات المصرفية: دراسة حالة لمجموعة من البنوك الجزائرية**، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد الثالث، 2004، ص 90.

الفرع الثاني: أهمية تقييم الأداء البنكي

تحظى عملية تقييم الأداء في المنظمات بصفة عامة والبنوك التجارية بصفة خاصة بأهمية بارزة وكبيرة وفي جوانب ومستويات عدة ومختلفة، يمكن إبرازها في الآتي:[1]

- اكتشاف الانحرافات ومعرفة أسبابها، لكي تتخذ الإجراءات التصحيحية منعا لتكرارها. ويتم اكتشاف الانحرافات لكل نشاط من أنشطة المنظمة حيث يساعد ذلك المستويات الإدارية المختلفة على ممارسة الوظيفة الرقابية عن طريق مبدأ الإدارة بالاستثناء، إذ يركز المديرون على الانحرافات المكتشفة وفي الوقت نفسه يستطيعون التفرغ لمهامهم الأخرى؛
- ترشيد الإنفاق عن طريق متابعة كيفية استخدام المنظمة لمواردها المتاحة، وهل كان هذا الاستخدام بدون هدر أو ضياع أو عطل. وهل للمنظمة طموح لتحقيق ما هو أعلى وأكثر اتساعا، ومدى الأهداف المرسومة من خلال الاستغلال الأمثل والأفضل للموارد الاقتصادية المتاحة؛
- يستهدف تقييم الأداء التأكد من تحقيق التنسيق بين مختلف أوجه نشاط المنظمة المتمثلة في الإنتاج والتسويق والتمويل والأفراد وغير ذلك. لتحقيق الوفورات الاقتصادية، وتجنب الضياع الاقتصادي والإسراف المالي؛
- يعد تقييم الأداء أساسا جوهريا لعمليات التطوير الإداري فهو يتناول جوانب عديدة متشابكة منها ما يتصل بالمنظمة وإجراءات العمل، ومنها ما يتصل بالعاملين أنفسهم حيث تسهم عملية تقييم الأداء في توفير معلومات مهمة عن مستوى أداء العاملين، وتساعد في تحديد الأساس الواقعي الذي يجب أن تبدأ منه جهود التطوير. كما تساهم عملية تقييم الأداء في الكشف عنا لقدرات والطاقات الكامنة لدى العاملين، ويمكن أن يكون مدخلا لإعادة تقسيم العمل وتوزيع المسؤوليات والأفراد؛[2]
- يوفر تقييم الأداء مقياسا لمدى نجاح المنظمة من خلال سعيها لمواصلة نشاطها بغية تحقيق أهدافها، إن النجاح مقياس مركب يجمع بين الفعالية والكفاءة، وبالتالي فهو أشمل من أي منهما، وفي كلتا الحالتين تستطيع المنظمة أن تواصل البقاء والاستمرار في العمل؛

1. فلاح حسن الحسيني ومؤيد عبد الرحمن الدوري، **مرجع سابق**، ص 232.
2. محمد الشريف، **إدارة الموارد البشرية**، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2004، ص 178.

- يوفر تقييم الأداء معلومات لمختلف المستويات الإدارية في المنظمة الأغراض التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات المستندة على حقائق علمية وموضوعية، فضلا عن أهمية هذه المعلومات للجهات الأخرى خارج المنظمة.
- يؤدي إلى الكشف عن العناصر الكفء ووضعها في المواقع الأكثر إنتاجية، وتحديد العناصر التي تحتاج إلى دعم وتطوير من أجل النهوض بأدائها إلى مستوى الأداء الطموح والاستغناء عن العناصر غير الكفء.[1]

وباعتبار خصوصية النشاط البنكي فإن عملية تقييم أداءها تكتسي أهمية خاصة، يمكن إبرازها من خلال العناصر التالية:[2]

- يبين تقييم الأداء في البنوك التجارية قدرة البنك على تنفيذ ما خطط له من أهداف من خلال مقارنة النتائج المحققة مع المستهدف منها، والكشف عن الانحرافات واقتراح المعالجات اللازمة الها، مما يعزز أداء البنك بمواصلة البقاء والاستمرار في العمل.
- يساعد تقييم الأداء في الكشف عن التطور الذي حققه البنك في مسيرته نحو الأفضل أو نحو الأسوأ، وذلك عن طريق مقارنة نتائج الأداء الفعلي زمنيا في البنك من مدة إلى أخرى، ومكانيا عن طريق المقارنة مع البنوك المماثلة الأخرى الموجودة في السوق.
- يظهر تقييم الأداء المركز الاستراتيجي للبنك التجاري في إطار البيئة القطاعية التي يعمل فيها، ومن ثم تحديد الأولويات وحالات التغيير المطلوبة لتحسين المركز الاستراتيجي للبنك التجاري.
- تساعد عملية تقييم الأداء في الإفصاح عن درجة الملائمة والانسجام بين الأهداف والاستراتيجيات المتعددة وعلاقتها بالبيئة التنافسية للبنك التجاري.
- يقدم تقييم الأداء صورة شاملة لمختلف المستويات الإدارية عن أداء البنك التجاري، وتحديد دوره في الاقتصاد الوطني، وآليات تعزيزه.
- يوضح تقييم الأداء كفاءة تخصيص واستخدام الموارد المادية والبشرية المتاحة للبنك التجاري.
- يساعد تقييم الأداء على تحقيق الأهداف المحددة في الخطط والعمل على إيجاد نظام سليم وفعال للاتصالات والحوافز.

1. محمد الشريف، **مرجع سابق**، ص 242.
2. صر حمود مزنان فهد، **مرجع سابق**، ص ص 28-30.

- يعمل تقييم الأداء على إيجاد نوع من المنافسة بين الأقسام المختلفة في البنك التجاري، مما يساهم في تحسين مستوى الأداء فيه.
- يكشف تقييم الأداء عن مدى مساهمة البنك التجاري في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تحقيق أكبر قدر من العوائد بأقل التكاليف والتخلص من عوامل الهدر والضياع في الوقت والجهد والمال مما يعود بالنفع على الاقتصاد والمجتمع.
- توضح عملية تقييم الأداء للعاملين كيفية أداء مهامهم الوظيفية، ويعمل على توجيه الجهود لتحقيق الأداء الناجح الذي يمكن قياسه والحكم عليه بصورة شفافة.

المطلب الثاني: أهداف وخطوات تقييم الأداء البنكي

إن عملية تقييم الأداء في البنوك لا تتم دفعة واحدة وإنما حتى تتحقق الأهداف المرجوة منه لابد عليها المرور بعدد من المراحل وبالتالي سوف تساهم في التخلص من نقاط الضعف من جهة وتدعيم نقاط القوة من جهة أخرى.

الفرع الأول: أهداف تقييم الأداء في البنوك

تحظى عملية تقييم الأداء بصفة عامة جملة من الأهداف يمكن التعرف على بعض منها في النقاط التالية:[1]

- اكتشاف الانحرافات ومعرفة أسبابها، لكي تتخذ الإجراءات التصحيحية منعا لتكرارها ويتم اكتشاف الانحرافات لكل نشاط من أنشطة المنظمة حيث يساعد ذلك المستويات الإدارية المختلفة على ممارسة الوظيفة الرقابية عن طريق مبدأ الإدارة بالاستثناء، إذ يركز المديرون على الانحرافات المكتشفة وفي الوقت نفسه يستطيعون التفرغ لمهامهم الأخرى؛
- ترشيد الإنفاق عن طريق متابعة كيفية استخدام المنظمة لمواردها المتاحة، وهل كان هذا الاستخدام بدون هدر أو ضياع أو عطل. وهل للمنظمة طموح لتحقيق ما هو أعلى وأكثر اتساعا، ومدى الأهداف المرسومة من خلال الاستغلال الأمثل والأفضل للموارد الاقتصادية المتاحة؛

1. فلاح حسن الحسيني ومؤيد عبد الرحمن الدوري، **مرجع سابق**، ص 232.

- يستهدف تقييم الأداء التأكد من تحقيق التنسيق بين مختلف أوجه نشاط المنظمة المتمثلة في الإنتاج والتسويق والتمويل والأفراد وغير ذلك. لتحقيق الوفرات الاقتصادية، وتجنب الهدر والضياع الاقتصادي والإسراف المالي؛
- يعد تقييم الأداء أساسا جوهريا لعمليات التطوير الإداري فهو يتناول جوانب عديدة متشابكة منها ما يتصل بالمنظمة وإجراءات العمل، ومنها ما يتصل بالعاملين أنفسهم حيث تسهم عملية تقييم الأداء في توفير معلومات مهمة عن مستوى أداء العاملين، وتساعد في تحديد الأساس الواقعي الذي يجب أن تبدأ منه جهود التطوير. كما تساهم عملية تقييم الأداء في الكشف عن القدرات والطاقات الكامنة لدى العاملين، ويمكن أن يكون مدخلا لإعادة تقسيم العمل وتوزيع المسؤوليات والأفراد؛[1]
- يوفر تقييم الأداء مقياسا لمدى نجاح المنظمة من خلال سعيها لمواصلة نشاطها بغية تحقيق أهدافها، إن النجاح مقياس مركب يجمع بين الفعالية والكفاءة، وبالتالي فهو أشمل من أي منهما، وفي كلتا الحالتين تستطيع المنظمة أن تواصل البقاء والاستمرار في العمل؛[2]
- يوفر تقييم الأداء معلومات لمختلف المستويات الإدارية في المنظمة الأغراض التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات المستندة على حقائق علمية وموضوعية، فضلا عن أهمية هذه المعلومات للجهات الأخرى خارج المنظمة؛
- يؤدي إلى الكشف عن العناصر الكفء ووضعها في المواقع الأكثر إنتاجية، وتحديد العناصر التي تحتاج إلى دعم وتطوير من أجل النهوض بأدائها إلى مستوى الأداء الطموح والاستغناء عن العناصر غير الكفء.[3]

وباعتبار خصوصية النشاط البنكي فإن عملية تقييم أداءها تكتسي أهمية خاصة، يمكن إبرازها من خلال العناصر التالية:[4]

- يبين تقييم الأداء في البنوك التجارية قدرة البنك على تنفيذ ما خطط له من أهداف من خلال مقارنة النتائج المحققة مع المستهدف منها، والكشف عن الانحرافات واقتراح المعالجات اللازمة الها، مما يعزز أداء البنك بمواصلة البقاء والاستمرار في العمل؛

1. محمد الشريف، **مرجع سابق**، ص 178.
2. فلاح حسن الحسيني ومؤيد عبد الرحمن الدوري، **مرجع سابق**، ص ص 241، 242.
3. فلاح حسن الحسيني ومؤيد عبد الرحمن الدوري، **مرجع سابق**، ص 242.
4. نصر حمود مزنان فهد، **مرجع سابق**، ص ص 28-30.

- يساعد تقييم الأداء في الكشف عن التطور الذي حققه البنك في مسيرته نحو الأفضل أو نحو الأسوأ، وذلك عن طريق مقارنة نتائج الأداء الفعلي زمنيا في البنك من مدة إلى أخرى، ومكانيا عن طريق المقارنة مع البنوك المماثلة الأخرى الموجودة في السوق؛
- يظهر تقييم الأداء المركز الاستراتيجي للبنك التجاري في إطار البيئة القطاعية التي يعمل فيها، ومن ثم تحديد الأولويات وحالات التغيير المطلوبة لتحسين المركز الاستراتيجي للبنك التجاري؛
- تساعد عملية تقييم الأداء في الإفصاح عن درجة الملائمة والانسجام بين الأهداف والاستراتيجيات المتعددة وعلاقتها بالبيئة التنافسية للبنك التجاري؛
- يقدم تقييم الأداء صورة شاملة لمختلف المستويات الإدارية عن أداء البنك التجاري، وتحديد دوره في الاقتصاد الوطني، وآليات تعزيزه؛
- يوضح تقييم الأداء كفاءة تخصيص واستخدام الموارد المادية والبشرية المتاحة للبنك التجاري؛
- يساعد تقييم الأداء على تحقيق الأهداف المحددة في الخطط والعمل على إيجاد نظام سليم وفعال للاتصالات والحوافز؛
- يعمل تقييم الأداء على إيجاد نوع من المنافسة بين الأقسام المختلفة في البنك التجاري، مما يساهم في تحسين مستوى الأداء فيه؛
- يكشف تقييم الأداء عن مدى مساهمة البنك التجاري في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تحقيق أكبر قدر من العوائد بأقل التكاليف والتخلص من عوامل الهدر والضياع في الوقت والجهد والمال مما يعود بالنفع على الاقتصاد والمجتمع؛
- توضح عملية تقييم الأداء للعاملين كيفية أداء مهامهم الوظيفية، ويعمل على توجيه الجهود التحقيق الأداء الناجح الذي يمكن قياسه والحكم عليه بصورة شفافة.

الفرع الثاني: مراحل تقييم الأداء في البنوك

تتمثل هذه الخطوات في المراحل التالية:

1. مرحلة جمع البيانات والمعلومات: تعتبر أهم مرحلة في عملية تقييم الأداء البنكي، إذ يتم من خلالها جمع البيانات والمعلومات الكافية الدراسة الغرض الذي تتطلبه العملية، فيتم الاعتماد على ما تم جمعه لحساب

النسب والمؤشرات المستخدمة في التقييم، وتشمل هذه البيانات والإحصاءات بيانات لعدة سنوات ولمختلف النشاطات التي يمارسها البنك.[1]

2. مرحلة تحليل المعلومات والبيانات: للوقوف على مدى دقتها وصلاحيتها لحساب المعايير والنسب والمؤشرات لعملية تقييم الأداء، حيث يتعين توفير مستوى من الموثوقية والاعتمادية في هذه البيانات وقد يتم الاستعانة ببعض الطرق الإحصائية المعروفة لتحديد مدى الموثوقية لهذه البيانات.[2]

3. مرحلة استخدام المؤشرات الإحصائية: هي مرحلة إجراء عملية التقييم باستخدام النسب أو المؤشرات بالاعتماد على البيانات المتاحة لمختلف النشاطات والعمليات التي يشتمل عليها أداء البنك التجاري.[3]

4. مرحلة تحليل نتائج التقييم: يتم من خلال هذه المرحلة تحليل نتائج التقييم، بيان مدى نجاح أو إخفاق الأهداف المسطرة من طرف البنك ومحاولة إعطاء أسباب الانحرافات التي حصلت في نشاطه، وكذا وضع الحلول اللازمة لمعالجتها لضمان تحقيق أداء أمثل.

5. مرحلة المتابعة والمراقبة: تعتبر آخر مرحلة في تقييم الأداء البنكي، حيث يتم من خلالها متابعة كل العمليات التصحيحية للانحرافات التي تحدث في النشاط البنكي، وكذا يتم من خلالها توفير الشروط اللازمة أو المشبعة لتحقيق الأداء المطلوب، كما يجب الاستفادة من نتائج التقييم في عدم تكرار الأخطاء في المستقبل.[4]

المطلب الثالث: مجالات تقييم الأداء البنكي ومقوماته

إن عملية تقييم الأداء في البنوك لا تتم دفعة واحدة وإنما حتى تتحقق الأهداف المرجوة منها لا بد عليه من المرور بعدد من المراحل، وبالتالي سوف تساهم في التخلص من نقاط الضعف من جهة وتدعيم نقاط القوة من جهة أخرى، وحتى يتسنى لنا توضيح ذلك سنتناول في هذا المطلب المراحل التي تمر بها عملية التقييم وكذلك المقومات الأساسية لنظم تقييم الأداء البنكي.

---

1. سماح ميهوب، **أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على أداء التجاري والمالي للمصارف الفرنسية: حالة نشاط بنك عن بعد**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة 2، 2013-2014، ص28.

2. مجيد الكرخي، **تقويم الأداء: في الوحدات الاقتصادية باستخدام النسب المالية**، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص 39.

3. نصر محمود مزنان فهد، **أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية**، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 34.

4. سماح ميهوب، **مرجع سابق**، ص 28.

الفرع الأول: مجالات تقييم الأداء البنكي

تتمثل هذه الخطوات في المراحل التالية:

1. مرحلة جمع البيانات والمعلومات: تعتبر أهم مرحلة في عملية تقييم الأداء البنكي، إذ يتم من خلالها جمع البيانات والمعلومات الكافية الدراسة الغرض الذي تتطلبه العملية، فيتم الاعتماد على ما تم جمعه لحساب النسب والمؤشرات المستخدمة في التقييم، وتشمل هذه البيانات والإحصاءات بيانات لعدة سنوات ولمختلف النشاطات التي يمارسها البنك.[1]

2. مرحلة تحليل المعلومات والبيانات: للوقوف على مدى دقتها وصلاحيتها لحساب المعايير والنسب والمؤشرات لعملية تقييم الأداء، حيث يتعين توفير مستوى من الموثوقية والاعتمادية في هذه البيانات وقد يتم الاستعانة ببعض الطرق الإحصائية المعروفة لتحديد مدى الموثوقية لهذه البيانات.[2]

3. مرحلة استخدام المؤشرات الإحصائية: هي مرحلة إجراء عملية التقييم باستخدام النسب أو المؤشرات بالاعتماد على البيانات المتاحة لمختلف النشاطات والعمليات التي يشتمل عليها أداء البنك التجاري.[3]

4. مرحلة تحليل نتائج التقييم: يتم من خلال هذه المرحلة تحليل نتائج التقييم، بيان مدى نجاح أو إخفاق الأهداف المسطرة من طرف البنك ومحاولة إعطاء أسباب الانحرافات التي حصلت في نشاطه، وكذا وضع الحلول اللازمة لمعالجتها لضمان تحقيق أداء أمثل.

5. مرحلة المتابعة والمراقبة: تعتبر آخر مرحلة في تقييم الأداء البنكي، حيث يتم من خلالها متابعة كل العمليات التصحيحية للانحرافات التي تحدث في النشاط البنكي، وكذا يتم من خلالها توفير الشروط اللازمة أو المشبعة لتحقيق الأداء المطلوب، كما يجب الاستفادة من نتائج التقييم في عدم تكرار الأخطاء في المستقبل.[4]

1. سماح ميهوب، **مرجع سابق**، ص 28.
2. مجيد الكرخي، **مرجع سابق**، ص 39.
3. نصر محمود مزنان فهد، **مرجع سابق**، ص 34.
4. سماح ميهوب، **مرجع سابق**، ص 28.

الفرع الثاني: المقومات الأساسية لنظم تقييم الأداء البنكي

حتى يتسنى لنظام تقييم الأداء المتبع تحقيق أهدافه لا بد أن تتوافر له المقومات الآتية:[1]

- الشمول بما يغطي كافة جوانب أداء البنك، ويعطي في ذات الوقت انطباعا ورؤية واضحة عن موقف البنك محل التقييم من كافة جوانب الأداء؛
- الارتباط بنشاط البنك محل التقييم وأهدافه، مع ضرورة تعرف القائمين والعاملين بهذه البنوك على المؤشرات وأهداف النظام بما يكفل توفير الرغبة في تقبل نتائجه؛
- أن يعكس النواحي الكيفية في الأداء بجانب النواحي الكمية، كما يجب أن يعكس الترابط بين الوظائف الإدارية المختلفة بالبنك؛
- أن يتمكن من الوصول إلى نتائج إيجابية وإلى تحسين الأداء، ورفع الكفاءة بتوضيح المسارات السليمة للأداء فيما بعد، وألا يقتصر على كشف أوجه الخلل والانحراف فقط؛
- التكامل مع أنواع الرقابة مع مراعات السهولة والبساطة وارتكازه على عدد قليل من النماذج والمؤشرات التفصيلية؛
- من المفضل اختيار معيار أو مؤشر رئيسي واحد أو عدد محدود جدا منها يقيم على أساسه أداء الإدارة، ويكون قادرا على استيعاب كفاءة أداء البنك من كافة جوانبها، بما يمكن من قياس كفاءته الكلية؛
- الاستمرار في تطبيق النظام المقترح لتصميم الأداء، بمعنى عدم الاقتصار على مدة زمنية معينة، بل يجب أن يتسم هذا النظام بالدورية والانتظام في فترات قصيرة، لمواجهة الانحرافات قبل انتشار آثارها في الاتجاهات غير المرغوبة، وتوجيهها نحو خطوط السير المرسومة.

1. صلاح حسن، **الرقابة على أعمال البنوك ومنظمات الأعمال: تقييم أداء البنوك والمخاطرالمصرفية الالكترونية**، الطبعة الأولى، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، 2010، ص ص 358-359.

المبحث الثالث: نماذج تقييم الأداء البنكي

يشكل تقييم الأداء البنكي أحد الوسائل المهمة لحماية البنك من الفشل ومواكبة التطورات وهذا بالاعتماد على عدة نماذج اقتصادية تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي ومن خلال هذا المبحث سيتم التطرق إلى نموذجين أساسيين هما:

المطلب الأول: نموذج القيمة الاقتصادية المضافة (EVA)

مع التطور الذي شهده النشاط البنكي أصبح نموذج العائد على حقوق الملكية لا يفي بغرض تقييم الأداء لكثير من البنوك، حيث ظهرت مفاهيم جديدة تتعلق بإدارة المخاطر والربحية منها على سبيل المثال تحليل المدة، ومحاسبة التكاليف المستندة للنشاط، وتخصيص رأس المال استنادا إلى أسلوب القيمة المضافة المعرضة للمخاطرة، وعائد رأس المال المعدل بالمخاطرة...، وغيرها من المفاهيم المالية والمحاسبية، وبذلك تم اعتماد نموذج جديد يعرف بنموذج القيمة المضافة، والذي يعرف بأسلوب البدء من القمة إلى القاعدة في إدارة المخاطر. وتقاس القيمة الاقتصادية المضافة بالمعادلة التالية:

القيمة الاقتصادية المضافة = الربح العامل الصافي بعد الضريبة (NOPAT) – (رأس المال X تكلفة رأس المال).

حيث:

الربح العامل الصافي بعد الضريبة(net Operational profit after tax) ، وهو معيار للأرباح الاقتصادية.

رأس المال: القيمة الدفترية لجميع عناصر رأس المال والمتمثلة في:[1]

- ✓ حقوق المساهمين؛
- ✓ مخصصات خسائر القروض (بعد طرح الضريبة المؤجلة)؛
- ✓ أرصدة ضريبية مؤجلة أخرى.

إذا كانت: [2]

1. محمد جموعي قريشي، **مرجع سابق**، ص 92.

2. شوقي بورقبة، **الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية**، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص 119.

- ✓ EVA 20: في هذه الحالة يمكن القول أن البنك ناجح وهناك زيادة في ثروة الملاك.
- ✓ EVA =0: في هذه الحالة البنك حقق توازن.
- ✓ EVA<0: فهذا يعني أن هناك تأكل في ثروة الملاك.

المطلب الثاني: نموذج Camels

تتمثل طريقة Camels في مجموعة من المؤشرات التي يتم من خلالها تحليل الوضعية المالية لأي بنك ومعرفة درجة تصنيفه، وتعتبر هذه الطريقة أحد الوسائل الرقابية المباشرة التي تتم عن طريق التفتيش الميداني، حيث عملت السلطات الرقابية في أمريكا على الأخذ بنتائج طريقة Camels والاعتماد عليها في اتخاذ القرارات. وذلك من خلال ستة مؤشرات تتمثل أساسا في العناصر التالية:[1]

Capital Adequacy	كفاية رأس المال
Asset Quality	جودة الأصول
Management Quality	جودة الإدارة
Earnings Quality	إدارة الربحية
Liquidity Position	درجة السيولة
Sensitivity to Market Risk	الحساسية اتجاه مخاطر السوق

وفيما يلي أهم معايير نموذج Camels:

- **كفاية رأس المال:** تحدد مؤشرات كفاية رأس المال صلابة البنوك في مواجهة الصدمات التي تواجه بنود الميزانية، وتكمن أهمية مؤشرات كفاية رأس المال في أن تأخذ بعين الاعتبار أهم المخاطر المالية التي تواجه البنوك مثل مخاطر أسعار الصرف، مخاطر الائتمان ومخاطر أسعار الفائدة. ومن المؤشرات المستخدمة في هذا المجال:

✓ نسب رأس المال التجميعية المعدلة بالمخاطر؛

✓ التوزيع التكراري لمعدلات رأس المال.

- **مؤشرات جودة الأصول:** بشكل عام تعتمد درجة مصداقية معدلات رأس المال على درجة موثوقية مؤشرات جودة ونوعية الأصول، كما أن مخاطر الإعسار في البنوك تأتي في الغالب من نوعية الأصول وصعوبة تسييلها، ومن هنا تأتي أهمية مراقبة المؤشرات التي تدل على جودة الأصول.

1. المرجع السابق، ص 119.

إن تقييم جودة الأصول عادة ما ينظر إليه من جهتين مختلفتين:[1]

✓ **المؤشرات المتعلقة بالمؤسسات المقرضة:**

- التركيز الائتماني القطاعي؛
- الإقراض بالعملة الأجنبية؛
- القروض غير العاملة؛
- القروض للمؤسسات العامة الخاسرة؛
- مخاطر الأصول؛
- مؤشرات الرفع المالي.

✓ **مؤشرات المؤسسة المقترضة:**

- جودة القروض في محفظة الإقراض بالنسبة للمؤسسة المقترضة؛
- نسبة الدين إلى حقوق الملكية؛
- ربحية قطاع الشركات.

• **مؤشرات الربحية:** إن انخفاض هذه النسب يمكن أن يعطي إشارة إلى وجود مشكلات في ربحية الشركات والمؤسسات المالية، في حين أن الارتفاع العالي في هذه النسب قد يعكس سياسة استثمارية في محافظ مالية مليئة بالمخاطر.[2]

ومن أهم النسب التي يمكن النظر إليها:[3]

✓ معدل العائد على إجمالي رأس المال = صافي الربح / رأس المال.

✓ معدل الفوائد المدفوعة إلى إجمالي المصروفات.

✓ معدل الفوائد المقبوضة إلى إجمالي الإيرادات.

• **مؤشرات السيولة:** في كثير من الحالات يحدث الاعسار المالي بسبب سوء الإدارة للسيولة ومن هنا تأتي أهمية متابعة مؤشرات السيولة. مؤشرات السيولة بشكل عام تشمل جانب الأصول والخصوم ففي جانب الخصوم يجب النظر إلى مصادر السيولة كالإقراض فيما بين البنوك والتمويل من البنك المركزي، كما يجب

1. يوسف بوخلخال،**أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي camels على فعالية نظام الرقابة على البنوك التجارية: دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية**، مجلة الباحث، جامعة الأغواط، الجزائر، العدد العاشر، 2012، ص 208.

2. يوسف بوخلخال،**مرجع سابق**، ص 209.

3. صلاح حسن، **تحليل وإدارة وحوكمة المخاطر المصرفية الالكترونية**، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2010، ص 120.

لمؤشرات السيولة أن تأخذ عدم التطابق في مجال الاستحقاق بين الأصول والخصوم في مجمل القطاع المالي أو على مستوى المؤسسات المالية ذات الحجم الكبير، ولتغطية هذه الجوانب يمكن النظر إلى المؤشرات التالية:[1]

- ✓ التسهيلات المقدمة من البنك المركزي للبنوك التجارية؛
- ✓ التجزئة في معدلات الإقراض بين البنوك؛
- ✓ نسبة الودائع إلى المجاميع النقدية؛
- ✓ نسبة الودائع إلى القروض؛
- ✓ هيكل استحقاق الأصول والخصوم؛
- ✓ سيولة السوق الثانية.

• **درجة الحساسية لمؤشرات المخاطر السوقية:** هذا يتعلق بالدرجة الأولى بالمحافظ الاستثمارية بالنسبة للمؤسسات البنكية، حيث أن هذه المحافظ تحتوي على عدد كبير من الأدوات المالية من الأسهم والسندات الحكومية والأجنبية، سندات المؤسسات والمشتقات المالية مثل الخيارات والتي يتنوع فيها الأصل المالي ليشمل كافة الأصول المالية، وهذه الأدوات تخضع لمخاطر مختلفة مثل مخاطر أسعار الأسهم، مخاطر أسعار الصرف، ومخاطر أسعار الفائدة وكل منها له مقاييس مختلفة إلا أن هناك مقياس إحصائي موحد يقيس جميع هذه المخاطر وهو مقياس VAR والذي يقيس أقصى خسارة متوقعة في المحفظة الاستثمارية خلال فترة زمنية معينة، وعادة ما يتصاحب هذا المقياس مع مقياس آخر لقياس الضغط الذي يقيس أقصى خسارة يمكن أن تصل اليها المحافظ الاستثمارية في البنوك تحت ظروف استثنائية في السوق. وبشكل عام فإن لكل من هذه المخاطر مقاييسها المعروفة والمستخدمة في العديد من المجالات.[2]

المطلب الثالث: العلاقة بين التدقيق الداخلي والأداء البنكي

يعمل التدقيق الداخلي في البنوك على كشف مواطن الضعف التي تؤثر سلبا على عوائد البنوك، إضافة إلى أن التدقيق يقيس درجة الثقة التي يمكن منحها للعمليات البنكية.

1. يوسف بوخلخال، **مرجع سابق**، ص 209.
2. يوسف بوخلخال، **مرجع سابق**، ص 209.

الفرع الأول: أهداف التدقيق الداخلي على مستوى البنوك

تهدف وظيفة التدقيق الداخلي في البنك إلى تحقيق ما يلي:[1]

- التأكد من التزام مختلف المصالح على مستوى البنك من خلال ممارسة أعمالها بتحقيق الأهداف والسياسات والإجراءات المعتمدة خلال فترة زمنية محددة؛
- التأكد من الالتزام بالتعليمات الداخلية للبنك؛
- التأكد من الامتثال بالقوانين والتشريعات المعمول بها؛
- تقييم مدى ملائمة وفعالية السياسات وإجراءات الضبط الداخلي المعتمدة البيئة وظروف العمل في البنك؛
- اقتراح الإجراءات اللازمة لزيادة وكفاءة وفعالية أنشطة البنوك. بالإضافة إلى الإجراءات الكفيلة بالمحافظة على الممتلكات والموجودات؛
- تقييم إجراءات إدارة أنشطة المخاطر والحوكمة في البنك وما اشتملت عليه مراكز الخطر، بالإضافة إلى مراجعة فعالية الأساليب المعتمدة التقييم تلك المخاطر؛
- بالإضافة إلى زيادة موثوقية القوائم المالية التي يصدرها البنك.

الفرع الثاني: علاقة التدقيق الداخلي بالأداء في البنوك

وتكمن هذه العلاقة في العناصر الموالية:[2]

1. تقدير المخاطر المصرفية: تتعرض البنوك العديد من المخاطر المرتبطة بأنشطتها وخدماتها وهذه المخاطر ناتجة من عدة عوامل خارجية وداخلية، لذا فإن فيد الدفق الطبيعة هذه المخاطر وانعكاساتها على النواحي الإدارية والمالية بات أمرا ضروريا النجاح مهمته، ولفهم طبيعة هذه المخاطر يجب أن يكون ملما بمحددات النشاط البنكي الداخلية والخارجية؛

2. إجراءات التدقيق الداخلي في البنوك: لقد بين التدقيق الداخلي أنه لا يوجد تحكم في المخاطر المعرفية إلا إذا لعبت أنظمة الرقابة الداخلية للبنوك دورها كما ينبغي؛

1. المهدي حجاج وآخرون، **دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في البنوك**، المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، العدد الثالث، جامعة أمحد بوقرة بومرداس، الجزائر، 2019، ص 136.

2. إيهاب ديب مصطفى رضوان، **أثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الدولية: دراسة عينة من البنوك الفلسطينية وقطاع غزة**، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، الجامعة الإسلامية، غزة، 2011، ص31.

3. برنامج التدقيق المحاسبي للبنوك: الاعتماد على المعلومات المحاسبية والمالية يتوقف على مدى كفاءة أصحاب مهنة المحاسبة والتدقيق على حد سواء، حيث تعتبر هذه المعلومات أهم المصادر إذ أنها تعكس صورة حقيقية عن حالة البنك، بحيث يقوم المدقق الداخلي باستكمال المعطيات المساعدة على إصدار الحكم بخصوص الحالة المالية للبنك.

4. إجراءات التدقيق الداخلي في البنوك: ويمكن حصر إجراءات التدقيق الداخلي في البنك فيما يلي:[1]

- **تحديد واضح لأهداف الرقابة الداخلية:** غالبا ما تحدد الأهداف العامة من قبل الإدارة العامة للبنك؛
- **استعمال دليل الإجراءات:** يعتبر دليل الإجراءات وسيلة فعالة للتحكم في العمليات والتنفيذ الصحيح لها؛
- **الفصل بين الوظائف:** من خصائص المراقبة الداخلية ضمان الفصل بين الوظائف والمهام؛
- **الموضوعية في الحسابات:** الحساب هو أداة ضرورية للمعاملات البنكية. لذلك فإن البنوك تسجل عددا كبيرا جدا من أرقام الحسابات، التي من خلالها يتم تنفيذ كل العمليات المالية والمحاسبية؛
- **مراجعة داخلية فعالة:** تضمن المراقبة الداخلية تنفيذ العمليات بشكل سليم بطابق الإجراءات الداخلية للبنك؛
- **كفاءة نظام المعلومات ومراقبة الأداء:** تعرف مراقبة الأداء بأنها مجموعة من التقنيات والأنظمة هدفها تقدير وتحسين باستمرار النتائج المحققة؛
- تحقيق التناسق والتكامل فيما بين هذه الوظائف ضروري لتحقيق أهداف التدقيق الداخلي في البنك.

الفرع الثالث: دور التدقيق الداخلي في تقييم نظام الرقابة الداخلية

يهدف دور المدقق الداخلي في تقييم نظام الرقابة الداخلية إلى الحصول على تأكيد من أن النظام يعمل بشكل جيد ومن ثم فإن عرض تقييمه على الإدارة العليا أو لجنة التدقيق بجعله مشاركا أساسيا في تطوير نظام الرقابة الداخلية في إطار وظيفته الاستشارية، فضلا على أن قيام المدقق الداخلي بتقييم الإجراءات الرقابية يمنح الإجراءات المزيد من القوة والقدرة على ضمان حسن استخدام المؤسسة دور التدقيق الداخلي في تفعيل حركة المؤسسات العمومية الاقتصادية لولاية سكيكدة لمواردها المتاحة لتحقيق أهدافها المسطرة، كما

1. الاتحاد الدولية، **إصدارات المعايير الدولية لرقابة الجودة والتدقيق والمراجعة وعملية التدقيق وعملية التأكيد الأخرى والخدمات**، الجزء الأول، 2010، ص 14.

أن وجود نظام فعال ومتين للرقابة الداخلية ضروري لضمان بقاء واستمرار المؤسسة في خضم المنافسة الحادة المحلية والدولية التي تميز بيئة الأعمال.[1]

وقد أشار الباحث جمعة في هذا السياق أن التدقيق الداخلي يساعد في حماية أموال المؤسسة وضمان سلامة الخطط الإدارية الموضوعة من خلال دقة البيانات التي تستخدمها الإدارة في توجيه السياسة العامة للمؤسسة والمساهمة في إدخال تحسينات على الأساليب الإدارية والرقابية المعتمدة.[2]

1. كفوس نوال، **مدى التزام الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية بمتطلبات الرقابة الداخلية وأثر ذلك على أدائها المالي**،رسالة ماجستير(غير منشورة)، تخصص محاسبة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، الأردن، 2010، ص 66.

2. جمعة أحمد حلمي، **التحكم المؤسسي وأبعاد التطور في إطار ممارسة مهنة التدقيق الداخلي**، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، مصر، 2004، ص ص 20-21.

خاتمة الفصل الثاني:

تحقيق الأداء في البنوك التجارية والمحافظة عليه من أهداف البنوك الاستراتيجية، كما يعتبر تقييم الأداء من قبل إدارة البنك عملية تتيح لها إمكانية تحديد الانحرافات وتحديد أسبابها وكيفية معالجتها ورسم السياسات المناسبة لتحقيق أهدافها وتحسين مستوى أداءه، بالمعايير التي يتطلبها العمل بغية اتخاذ الإجراءات الوقائية أو التصحيحية الملائمة، لذا فإن التقييم في المفهوم الحديث لا يعني إحصاء الأخطاء والإيقاع بالآخرين، وإنما يستهدف التخلص من الانحرافات وعدم تراكمها أثناء عملية الأداء المراد إنجازها، فهي عملية وقائية هادفة إلى تطوير وتحسين فعالية وكفاءة الإنجاز المستهدف، أيأن تقييم الأداء يهدف إلى تحسين الأداء نفسه، وذلك من خلال تحقيق الكفاءة و الفعالية المطلوبة، وبإتباع أسس ومراحل في عملية التقييم مع اختيار أنسب الطرق للتقييم حسب أهداف واتجاهات البنك.

وعلى هذا فإن عملية تقييم الأداء في البنوك التجارية تكتسي أهمية بالغة بالنسبة لعدة أطراف، كالمالكين والمودعين والمقترضين والعاملين في البنك، كما تختلف الزوايا التي يمكن من خلالها تقييم الأداء في البنوك التجارية، لذا يمكن النظر إلى هذه العملية من خلال مداخل مختلفة تعكس رغبات ووجهات النظر المختلفة إزاء عملية تقييم الأداء في البنوك.

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

وكالة تبسة -488-

مقدمة الفصل الثالث:

بعد ما تطرقنا في الفصول السابقة إلى استعراض أهم المفاهيم النظرية الخاصة بالأداء البنكي وبمفاهيم أساسية حول الأداء البنكي وأهميته وتقييمه، وتعرضنا أيضا إلى العلاقة أو الأثر الذي يربط التدقيق الداخلي بالأداء.

سوف نحاول في هذا الفصل استكمال الدراسة بإسقاط المفاهيم المدروسة السابقة من خلال الدراسة الميدانية على العينة التي تم اختيارها لاحتضان هذه الدراسة ومحاولة الاطلاع على الواقع الحقيقي لدور التدقيق الداخلي في تحسين أداء البنك حيث وقع الاختيار على بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة تبسة.

وعليه ينقسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

- **المبحث الأول:** ماهية بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة – 488–
- **المبحث الثاني:** تصميم الدراسة
- **المبحث الثالث:** تحليل واختبار نتائج الدراسة الميدانية

المبحث الأول: ماهية بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة – 488–

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية وسيلة من وسائل الحوكمة التي تهدف الى تنمية القطاع الفلاحي وترقية العالم الريفي كما يعد من البنوك الاكثر انتشارا على المستوى الوطني ومن هذا المبحث سوف نتطرق الى دراسة مفادها بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة – 488 – وهذا من خلال:

المطلب الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة – 488–

يعد بنك الفلاحة والتنمية الريفية من البنوك التجارية التي تلعب دورا فعالا في نجاح التنمية الاقتصادية، فهو يحتل مكانة هامة ضمن الجهاز البنكي الجزائري.

أولا: تعريف وكالة بدر تبسة–488–

نشأت وكالة بدر تبسة –488 – بواسطة المرسوم الرئاسي الصادر بتاريخ 13 مارس 1982، وهي الممثلة البنك الفلاحة والتنمية الريفية على مستوى ولاية تبسة، كونها وكالة رئيسية للفرع الجهوي 012 أو ما يسمى بالمجمع الجهوي للاستغلال البنك الفلاحة والتنمية الريفية وهي تقع في "نهج العقيد محمد الشريف" وهو مكان استراتيجي، إذ يتوسط معظم المرافق العمومية في المدينة، والوكالة يتفرع منها 06 وكالات أخرى.[1]

ثانيا: مهام وكالة بدر تبسة–488–

تمثل مهام الوكالة في:[2]

- القيام بالعمليات المصرفية المطلوبة من طرف الزبائن؛
- العمل على استقرار وتطوير العلاقات التجارية مع الزبائن؛
- السهر على استمرار وإعلام وتكوين الموظفين؛
- منح القروض والضمانات المطلوبة وضمان متابعة تحقيقها؛
- السهر على رفع مردودية الخزينة؛
- تنظيم جميع العمليات البنكية في إطارها القانوني؛
- العمل على مواكبة الإصلاحات البنكية والنقدية الحاصلة؛

1. وثائق المؤسسة.
2. نفس المرجع.

- تحصيل أكبر عدد مكن من الودائع.

ثالثا: امتيازات وكالة بدر تبسة -488-

من المعروف أن البنوك التجارية تشترك جميعها في مجال واحد، وهو العلاقات الحالية والمصرفية، وعليه تعرض الوكالة العديد من الامتيازات أبرزها[1]:

- التقديم المنتظم لبيانات تعليم طلبات منح القروض، وهو ما يفرض سرعة دراستها وتحليلها؛
- سرعة تنفيذ العمليات البنكية من محب، إيداع وتحويل؛
- الاعتماد على الموزعات الالية للأوراق النقدية لتسهيل العمليات البنكية، وكذا سرعة تنفيذها؛
- تقليص زمن دراسة طلبات منح القروض؛
- تحليل عمليات التجارة الخارجية في ظرف زمني جد قصير؛
- انجاز بعض الخدمات المصرفية عبر شبكات الإنترنت، حيث يتاح للزبائن معرفة ارصدتهم وكذا الاطلاع على معلومات تهمهما؛
- الجودة والسرعة في الخدمات البنكية على مستوى واجهة المكتب.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة -488-

تتلخص مهمة بنك الفلاحة والتنمية الريفية في عدة عمليات مصرفية وهذا من خلال عدة أقسام تحتوي موظفين سوف يتم التعرف عليهم من خلال هذا المطلب

الفرع الأول: الهيكل التنظيمي بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة -488-

1. وثائق المؤسسة.

الشكل رقم(03): الهيكل التنظيمي بنك الفلاحة والتنمية الريفية – الوكالة الجهوية للاستغلال- وكالة تبسة 488-

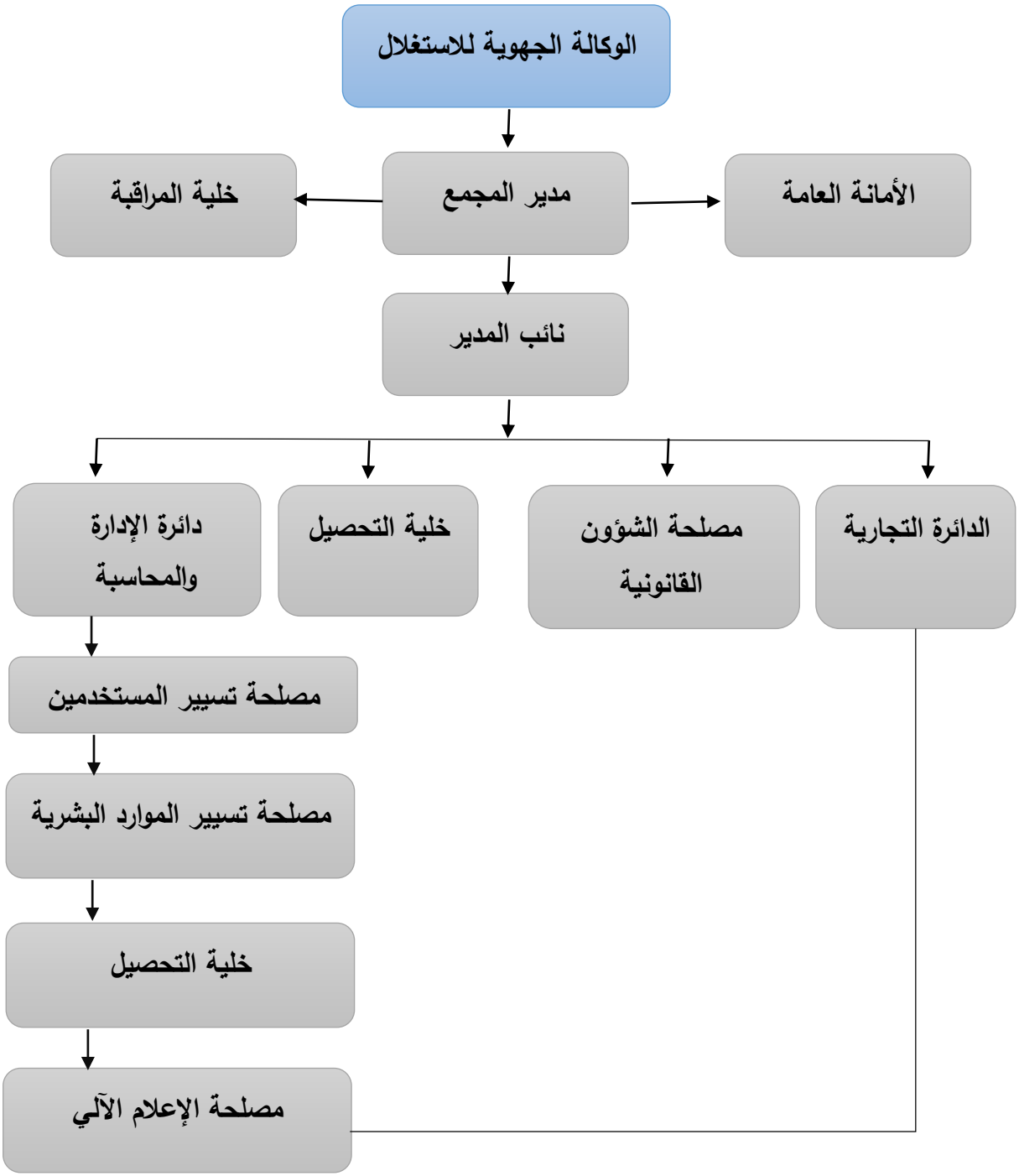

المصدر: بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

الشكل رقم (04): الهيكل التنظيمي بنك الفلاحة والتنمية الريفية – الوكالة المحلية للاستغلال وكالة تبسة -488-

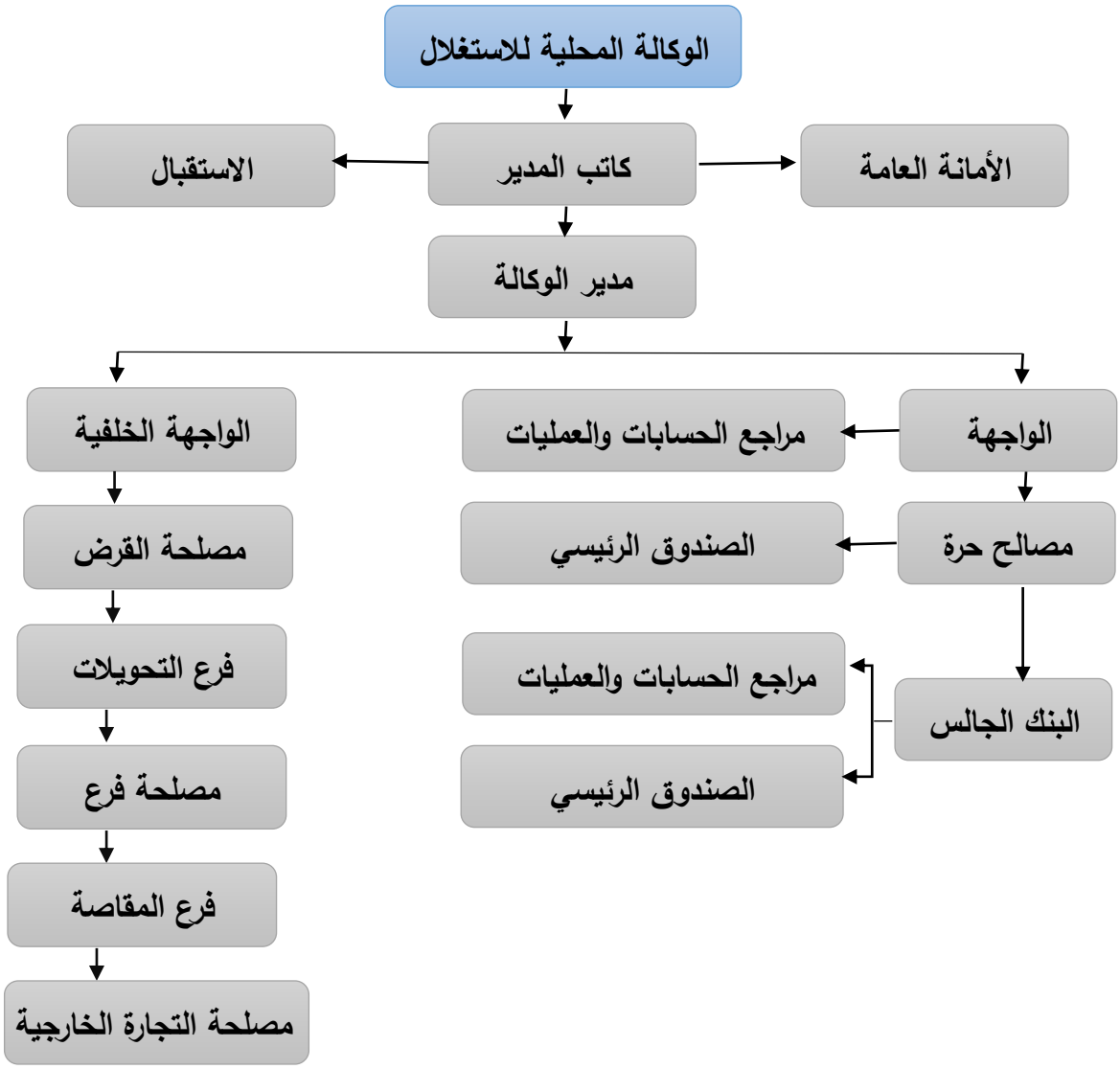

المصدر: بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

الفرع الثاني: الوظائف المكونة للهيكل التنظيمي لوكالة تبسة -488-

يدير بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة -488- مديرية عامة مشكلة من مجموعة من الدوائر صلح والأقسام الفرعية، ويوضح الجدول الموالي مختلف المهام الموكلة لكل منها:

الجدول رقم (01): التقسيم الوظيفي لوكالة تبسة – 488– والمهام المكونة لكل وظيفة.

المصلحة	الفروع	المهام
الشؤون الإدارية	المديرية	✓ تأطير العمليات المالية ومتابعتها؛ ✓ دراسة التقارير والأعمال اليومية؛ ✓ التوجيه والإشراف والمبادرة لحل المشاكل داخل الوكالة؛ ✓ اتخاذ القرارات في حدود السلطات المحولة له؛ ✓ ممارسة السلطة السليمة على الموظفين وفحص حالتهم الانضباطية؛ ✓ التوقيع على مختلف الوثائق؛ ✓ العمل على رفع حصة الوكالة والتنسيق بين الوكالات الأخرى؛ ✓ العمل على جلب أكبر عدد من الزبائن.
	الأمانة العامة	✓ كتابة التقارير واستقبال البريد الوارد والصادر وتوجيهه للمصالح المختلفة؛ ✓ إدارة المواعيد الرسمية المدير الوكالة؛ ✓ تنظيم كل الوثائق التي تحتاج إلى إمضاء المدير، والتي يستلمها من الموظفين أو الزبائن.
	الأرشيف	✓ استلام الوثائق من مصالح الوكالة والمحافظة عليها من الضياع؛ ✓ تدوين وتنظيم هذه الوثائق بحسب النوع والسنة؛ ✓ تنقه هذه الوثائق وتنظم حتى لا تتلف؛ ✓ إعلام المدير العام في حال وقوع أي ضياع أو سرقة.
خلف المكتب	القرض	✓ دراسة ملفات القروض؛ ✓ تصنيف القروض الممنوحة إلى طويلة ومتوسطة وقصيرة الأجل؛ ✓ تسليم وترحيل ملفات القروض إلى لجنة القروض (مدير الوكالة، المشرف، أحد المكلفين بالزبائن)؛ ✓ إعداد محضر خاص بدراسة ملفات القروض والإعلان عن الموافقة أو رفض القرض.
	المنازعات	✓ التكفل بكل الشؤون القانونية؛ ✓ دراسة كل النزاعات التي تحدث بين الوكالة والزبون.
	التحويلات	✓ تحويل المبالغ المالية من حساب إلى حساب آخر، أو من حساب إلى عدة حسابات أخرى؛ ✓ تحويل مبلغ معين إلى وذلك من وكالات البنك.
	المحفظة	✓ تحصيل الأوراق التجارية الصكوك والكمبيالات والسند لأمره.
	المحاسبة	✓ تداول أوراق الدين المتقابلة بقصد اطفائها بين البنوك وغرفة المقاصة بالبنك المركزي)؛ ✓ تنظيم كل يوم قائمة بماله وعليه تجاه البنك الآخر؛ ✓ مراقبة حركة الحسابات والعمليات التي تتم من خلال يوم العمل داخل الوكالة.

المصدر: مصلحة المديرية بالوكالة.

المطلب الثالث: مصلحة التدقيق

إن مصلحة التدقيق من أهم المصالح التي يعتمد عليها بنك الفلاحة والتنمية الريفية للمراقبة والمراجعة الدائمة من طرف خلية المراقبة الدائمة والتدقيق

الفرع الأول: تعريف مصلحة التدقيق

هي خلية تقوم بعمليات الرقابة الدائمة والتدقيق على مستوي البنك وفق برنامج عمل يعد سنوي منقبل رئيس الخلية ويصادق عليه على مستوي المديرية العامة للرقابة الدائمة والتدقيق.

يتمثل دورها في القيام بعمليات الرقابة البعدية بصفة دائمة ومستمرة على العمليات البنكية اليومية ومراقبة ما مدي نجاعة الرقابة الداخلية.

بالإضافة إلى مهام التدقيق في المصالح الحساسة في البنك على أن لا تتجاوز عملية التدقيق مرتين في السنة علي الأكثر في نفس المصلحة.

الفرع الثاني: مهام مصلحة التدقيق

يقوم بهذه المهمة مراقبون ومدققون تحت اشراف رئيس خلية المراقبة الدائمة والتدقيق.

ينتهي عملهم بإعداد تقارير دورية تحدد:

1. الاختلالات.
2. سبب الاختلالات (الإهمال، نقص المعلومات، نقص التكوين).
3. المسؤولين عنها (المديرية العامة، المديرية الجهوية، مدير البنك، المشرف أو الموظف).
4. تحديد فترة الخلل (الحالية أم السابقة).
5. إعطاء التعليمات بإصلاح الخلل (اقتراح تكوين، تعديل القوانين، تحويل الموظف، عقوبة
6. تحديد الهيئة المكلفة بتطبيق التعليمات لإصلاح الخلل (المديرية العامة، المديرية الجهوية، المدير، المشرف أو الموظف).
7. إعطاء الوقت اللازم لإصلاح الخلل (خلل سابق لا يمكن إصلاحه، أسبوع، شهر أو سنة).

ترسل التقارير للمديرية العامة للرقابة الدائمة والتدقيق، المديرية العامة والجهوية للبنك. [1]

1. وثائق المؤسسة.

المبحث الثاني: تصميم الدراسة

يعتبر تصميم الدراسة الميدانية خطوة أساسية للوصول إلى نتائج دقيقة حيث لابد من تحديد مجتمع وعينة الدراسة وتحديد مصادر جمع البيانات والتي سيتم تحليلها باستخدام نماذج مناسبة لذلك. وعليه سيتم التطرق في هذا المبحث إلى ما يلي:

- ✓ مجتمع وعينة الدراسة؛
- ✓ طرق جمع البيانات؛
- ✓ الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة.

المطلب الأول: مجتمع وعينة الدراسة

لابد من تحديد المجتمع والعينة المأخوذة منه لتطبق عليها الدراسة بغية الوصول إلى نتائج يمكن تعميمها.

أولا. مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من عمال بنك الفلاحة والتنمية الريفية والذي قدر عددهم 40.

ثانيا. عينة الدراسة:

استهدفت الدراسة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة –488 – حيث تم اختيار عينة مكونة من 40 فرد. وقد تم اختيارها كعينة عشوائية ويمكن توضيح عينة الدراسة في الجدول التالي:

الجدول رقم (02) عينة الدراسة.

عدد أفراد العينة	عدد الاستبيانات الموزعة	عدد الاستبيانات المسترجعة	عدد الاستبيانات الصالحة
40	40	38	38

المصدر: من إعداد الطلبة.

المطلب الثاني: طرق جمع البيانات

تعتمد نتائج الدراسة على المنهج المستخدم والأدوات المستخدمة في جمع البيانات ونظرا لتعدد مصادر جمع البيانات واختلافها تم الاعتماد في هذه الدراسة على:

أولا. المصادر الثانوية:

حيث أن المصادر الثانوية التي تم الاعتماد عليها في هذه الدراسة هي وثائق المؤسسة والموقع الإلكتروني لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وذلك لجمع البيانات المتعلقة بالبنك والتعريف بعينة الدراسة بدقة.

ثانيا. المصادر الأولية:

أما فيما يتعلق بالمصادر الأولية فقد تم الاعتماد على:

1. المقابلة الشخصية: حيث تم صياغة مجموعة من الاسئلة بهدف جمع معلومات حول موضوع البحث يتم طرحها على المستقصي منه أثناء المقابلة الشخصية معه.

2. الاستبيان: يعتبر الاستبيان أحد الأدوات الضرورية الأساسية المستعملة في الحصول على المعلومات والبيانات ملحق (رقم 01)، لذا فقد تضمن مجموعة من العبارات المحددة مسبقا استنادا إلى التأطير النظري الذي تم وضعه واعتماده في الدراسة وذلك من أجل اختبار الفرضيات، وعليه فقد تضمن الاستبيان (25) عبارة متسلسلا صيغت بما يتلاءم وخصائص العينة المستهدفة للإجابة عليها من أجل الإحاطة بموضوع الدراسة.

وتم تقسيم الاستبيان على النحو التالي:

الجزء الأول: ويتضمن البيانات الشخصية والتي تتمثل في الجنس، السن، المستوى التعليمي، السلم الوظيفي والخبرة المهنية.

الجزء الثاني: يتضمن البيانات الخاصة بمتغيرات الدراسة (التدقيق الداخلي والأداء البنكي) وهو بدوره ينقسم إلى محورين:

المحور الأول: التدقيق الداخلي، ويتكون من (18) عبارة، قسمت إلى (05)مجموعات تمثلت في عناصر التدقيق الداخلي (بيئة الرقابة، تقدير المخاطر، الأنشطة الرقابية، المعلومات والاتصال، المراقبة).

المحور الثاني: يتعلق الأداء البنكي، ويتكون من (07) عبارات.

✓ **المقياس المستخدم:** لتحويل إجابات عينة الدراسة إلى بيانات كمية تم استخدام مقياس ليكارت الخماسي لكونه أكثر ملاءمة وباعتباره يعطي مجالات أوسع للإجابة ويمكن توضيح الدرجات الخمس في الجدول التالي:

الجدول رقم (03) مقياس ليكارت الخماسي.

الإجابات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة	05	04	03	02	01

المصدر: محمد سليمان المثوني، **تقنيات ومناهج البحث العلمي**، منشأة المعارف، الإسكندرية –مصر–، 2002، ص177.

كما تم تحديد طول الخلايا حسب مقياس ليكارت الخماسي للتدرج الخماسي (الحدود الدنيا والعليا) حيث تم حساب المدى (5–1 =4) ومن ثم تقسيمه على أكبر قيمة في المقياس للحصول على طول الخلية أي 5/4 =0.8، وبعد ذلك تم إضافة القيمة إلى بداية المقياس وهي واحد أي:1+0.8 =1.8 وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية ويمكن توضيح طول الخلية في الجدول التالي:

الجدول رقم (04) طول خلايا مقياس ليكارت الخماسي.

عدد أفراد العينة	طول الخلية	الاتجاه	الدلالة
الفئة الأولى	**من 1 إلى أقل من 1.80**	**غير موافق تماما**	**منخفض جدا**
الفئة الثانية	**من 1.81 إلى أقل من 2.60**	**غير موافق**	**منخفض**
الفئة الثالثة	**من 2.61 إلى أقل من 3.40**	**محايد**	**متوسط**
الفئة الرابعة	**من 3.41 إلى 4.20**	**موافق**	**مرتفع**
الفئة الخامسة	**من 4.21إلى 5**	**موافق تماما**	**مرتفع جدا**

المصدر: الهادي بوقلقول، **تحليل البيانات باستخدام البرنامج الاحصائي**، ندوة علمية، جامعة باجي مختار عنابة، 2013، ص 24.

صدق وثبات أداة الدراسة:

1. الصدق: هو الدرجة التي يمتد إليها قياس ما وضع من أجله فالاختبار أو الاستبيان الصادق هو الذي يقيس بدقة كافة متغيرات الظاهرة التي صمم لقياسها.

1.1. صدق المحكمين: يقصد بصدق المحكمين "هو أن يختار الطالبان عددا من المحكمين المتخصصين في مجال الظاهرة أو مشكلة موضوع الدراسة"، حيث تم عرض الاستبانة على عدد من المحكمين من أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير – تبسة(ينظر الملحق رقم 04)، وفي ضوء تلك الملاحظات المقدمة تم تعديل الاستمارة.

2.1. معامل بيرسون:

الجدول رقم(05) معامل الارتباط بيرسون للاستبانة والمحاور.

	بيئة الرقابة	تقدير المخاطر	الأنشطة الرقابية	المعلومات والاتصال	المراقبة	الأداء البنكي
بيئة الرقابة	1	0.733	0.723	0.561	0.550	0.508
		0.000	**0.000**	**0.000**	**0.000**	**0.001**
تقدير المخاطر	0.733	1	0.727	0.518	0.687	0.635
	0.000		**0.000**	**0.001**	**0.000**	**0.000**
الأنشطة الرقابية	0.723	0.727	1	0.612	0.676	0.634
	0.000	**0.000**		**0.000**	**0.000**	**0.000**
المعلومات والاتصال	0.561	0.518	0.612	1	0.747	0.713
	0.000	**0.001**	**0.000**		**0.000**	**0.000**
المراقبة	0.550	0.687	0.676	0.747	1	0.785
	0.000	**0.000**	**0.000**	**0.000**		**0.000**
الأداء البنكي	0.508	0.635	0.634	0.713	0.785	1
	0.001	**0.000**	**0.000**	**0.000**	**0.000**	
معامل الارتباط بيرسون				**0.825**		**0.000**

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج spss (ينظر الملحق رقم 02).

يتضح من الجدول أعلاه أن قيم الارتباط بيرسون في كل محور وآخر موجبة، ودالة عند مستوى دلالة أقل من 5%، وهذا يشير إلى أن هناك ارتباط قوي بين محور أبعاد التدقيق الداخلي كمتغير مستقل، ومحور الأداء البنكي كمتغير تابع تراوحت بين (0.508 و0.733) وهي قيم دالة احصائيا لأن قيمة sig أقل من (0.05) (ينظر الملحق رقم 03)، وبالتالي فالمحاور صادقة ومتسقة لما وضعت لقياسه، كما بلغ معامل الارتباط بيرسون (0.870) بمعنى وجود ارتباط خطي بنسبة (82.5%) موجب طردي، كما أنها علاقة قوية، وهذا يعني أن لأبعاد التدقيق الداخلي (بيئة الرقابة، تقدير المخاطر، الأنشطة الرقابية، المعلومات والاتصال والمراقبة) دور في تحسين الأداء البنكي، مما يدل إلى أن افراد العينة يؤيدون ويميلون إلى أن للتدقيق الداخلي دور في تحسين أداء البنك.

2. ثبات أداة الدراسة: الثبات هو قدرة الأداة على إعطاء نفس النتائج إذا تم تكرار نفس القياس عدة مرات في نفس الظروف. في معظم الحالات يكون الاتساق معامل ارتباط، وهو المدى الذي ترتبط به قراءات نتائج القياس المتكررة. في العديد من الدراسات التي يتم فيها استخدام أداة القياس لأول مرة، يتم اختبارها على أشخاص محددين ثم إعادة اختبارها على نفس الأشخاص مرة أخرى، ثم يتم حساب معامل الارتباط بين نتائج القياس في المرة الأولى مع المرة الثانية. من الواضح أنه إذا كانت الأداة ذات مصداقية عالية، فإن نتائج في المرات التالية تكون متطابقة وقابلة للتطبيق مع نتائج القياس الأول، كما يعتمد الثبات على الاتساق. هناك عدد من الأساليب الإحصائية لقياس الثبات، والطريقة الأكثر شيوعًا لقياس الاستقرار هي معامل ألفا كرونباخ التي تعتمد على الاتساق الداخلي وتعطي فكرة عن اتساق الأسئلة مع بعضها ومع كل الأسئلة بشكل عام.

ولقد قمنا بالتحقق من ثبات الاستبانة بتوزيعها على عينة الدراسة المكونة من موظفي بنك الفلاحة والتنمية الريفية، ولقد تم حساب معاملات الاتساق الداخلي بطريقة معادلة ألفا كرونباخ لأبعاد التدقيق الداخلي والأداء البنكي، ويمكن توضيحها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (06) اختبار آلفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبيان.

المحور		عدد الفقرات	معامل الثبات
المحور المستقل: التدقيق الداخلي		**18**	**0.945**
أبعاد التدقيق الداخلي	بيئة الرقابة	5	0.770
	تقدير المخاطر	4	0.832
	الأنشطة الرقابية	3	0.729
	المعلومات والاتصال	3	0.855
	المراقبة	3	0.851
المحور التابع: الأداء البنكي		**7**	**0.918**
معامل الاستبيان الكلي		**25**	**0.959**

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج spss (ينظر الملحق رقم 02).

من خلال نتائج الجدول أعلاه نلاحظ أن معامل الصدق والثبات للاستبيان بالنسبة للمعامل الكلي مرتفع بنسبة جيدة جدا حيث بلغ نسبة (95.9%)، وبالنسبة لمعامل المحورين (المحور المستقل، المحور التابع) نلاحظ أن المعاملات بنسب جيدة جدا حيث بلغت نسبة (94.5%) بالنسبة للمحور المستقل وبنسبة (0.918%) بالنسبة للمحور التابع، وهي أكبر من مستوى الدلالة (60%)، وهذا يدل أن الاستبيان يقيس ما وضع لقياسه، لذلك يسمح باستخدام هذه الاستمارة والوثوق في النتائج المتحصل عليها.

المطلب الثالث: أساليب المعالجة الإحصائية

تتقسم أساليب المعالجة الإحصائية إلى نوعين هما:

أولا: أساليب الإحصاء الوصفي

✓ **التكرارات والنسب المئوية:** حيث استخدمت في وصف خصائص مجتمع الدراسة، وتحسب بالقانون الموالي:

$$\textbf{النسبة المئوية} = \frac{\text{مجموع التكرارات}}{\text{المجموع الكلي للتكرارات}} 100x$$

✓ **المتوسط الحسابي:** تم حسابه لتحديد استجابات أفراد العينة نحو محاور وأسئلة أداة الدراسة، ويعبر بالعلاقة الموالية:

$$X = \frac{\sum xi}{n}$$

xi: عدد القيم؛

Xالمتوسط الحسابي؛

nحجم العينة.

✓ **الانحراف المعياري:** هو عبارة عن مؤشر إحصائي يقيس مدى التشتت، وهو الجذع التربيعي للتباين ويعبر عنه بالعلاقة الموالية:

$$\delta = \sqrt{\frac{\sum(xi - X)2}{n}}$$

xi: عدد القيم؛ X

Xالمتوسط الحسابي؛ n حجم العينة؛

δ الانحراف المعياري.

ثانيا: أساليب الإحصاء الاستدلالي

1. معامل الارتباط بيرسون: يعرف معامل الارتباط بيرسون بأنه مقياس الاتجاه وقوة العلاقة الخطية بين . له بالرمز"r"، فالارتباط هو مقياس الاتجاه العلاقة الخطية ويستخدم لتحديد مدى ارتباط متغيرات الدراسة ببعضهم ويعبر عنه بالعلاقة الموالية:

$$rxy = \frac{\sum(xi - X)(yi - Y)}{(n-1)\delta x\, \delta y}$$

حيث أن:

n عدد المشاهدات؛

Xi قيم المتغير الأول ؛

Yi قيم المتغير الثاني؛

Δxالانحراف المعياري للمتغير الأول؛

Δyالانحراف المعياري للمتغير الثاني.

2. معامل التحديد R^2 معامل التحديد هو عبارة على حاصل ضرب معاملي الانحدار، b_1 و c_1 وبالتالي يمكن الحصول على معامل الارتباط بأخذ الجذع التربيعي لمعامل التحديد كما يلي:

$$R^2 = b_1 x\ c_1$$

$$R = \sqrt{r^2}$$

3. معامل الانحدار: وذلك بهدف معرفة أثر المتغير المستقل على المتغير التابع وسيتم استخدام الانحدار البسيط والمتعدد.

المبحث الثالث: تحليل واختبار نتائج الدراسة الميدانية

بعد جمع البيانات الأولية باستخدام أداتي الدراسة سيتم تحليلها للخروج بالنتائج واختبار فرضيات الدراسة. وسيتم استخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعيةSPSS لتحليل نتائج الاستبيان، وعليه سيتم تقسيم هذا المبحث إلى المطالب الآتية:

- ✓ تحليل مخرجات المقابلة الشخصية؛
- ✓ تحليل نتائج الاستبيان؛
- ✓ الاختبارات الاحصائية لنتائج الاستبيان

المطلب الأول: تحليل مخرجات المقابلة الشخصية

سيتم التطرق في هذا المطلب تحليل إجابات المستقصى منه الخاصة بالمقابلة على النحو التالي

1. هل لديكم مصلحة أو قسم خاص بالتدقيق الداخلي لأعمالكم البنكية؟

- نعم تتوفر مصلحة خاصة بالتدقيق الداخلي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة.

2. من القائم بالأعمال البنكية الخاصة بالمؤشرات التالية

- البيئة الرقابية،
- تقدير المخاطر،
- المعلومات والاتصال،
- الأنشطة الرقابية.

- **البيئة الرقابية:** بالإضافة إلى مصلحة التدقيق والرقابة الدائمة، هناك هيئات أخري للرقابة تابعة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية تتمثل في المفتشية الجهوية والمفتشية العامة، كما توجد هيئات خارجية بإمكانها القيام بمهمات رقابة، تدقيق وتفتيش كلما استدعت الضرورة ذلك تتمثل في مجلس المحاسبةCC ، المفتشية العامة للمالية IGF ومفتشية البنك المركزي .IBC

- **تقدير المخاطر:** يعمل البنك في بيئة متغيرة تشهد تقلبات كثيرة، عدم الاستقرار هذا يحتم على البنك مضاعفة المجهودات لمواجهة المخاطر البنكية من خطر السوق، الائتمان، السيولة، والمخاطر القانونية والتشغيلية، نقوم بتقييم الخطر الممكن في تقارير الرقابة بثلاث درجات، منخفض، متوسط وعالي، ويتم

مواجهة الأخطار من خلال تشديد عمليات الرقابة الدائمة على العمليات البنكية بالإضافة إلى إدراج حصص، مخصصات ومؤونات عند إعداد الميزانيات.

الأنشطة الرقابية: تعمل هذه المصلحة على رقابة العمليات المالية السيولة والائتمان والقوانين الإدارية كالسجلات وحسن السيرة داخل البنك ...الخ والتنظيمية كقاعات الانتظار، الأرشيف وكاميرات الرقابة ...الخ

المعلومات والاتصال: يضم البنك نوعين من المكلفين بالزبائن

1- مكلفين بالزبائن مؤسساتchargé clientèle entreprises: ويتكفلون بالأشخاص المعنويين والأفراد من مقاولين وتجار وفلاحين...الخ

2- مكلفين بالزبائن موظفينchargé clientèle particuliers: يتكفلون بالموظفين والأفراد أضيف لهم نوع ثالث مؤخرا هم:

- المكلفون بالزبائن بنك إسلاميchargé clientèle banque islamique: يقومون بفتح الحسابات والقيام بمختلف التعاملات وفق الشريعة الإسلامية؛

- تتمثل مهامهم جميعا في فتح الحسابات البنكية المختلفة(حسابات الشيك، جارية وتوفير) والقيام بمختلف العمليات البنكية الخاصة بالزبائن والموردين (تخليص الشيكات، مقاصة، استشارة، تحويل الأموال، خصم الأوراق التجارية، تقديم القروض ...) وتسجيلها في نظام المعلومات flexcub حتى يمكن الرجوع إليها في أي وقت ومن قبل أي موظف، كما يقومون بإعداد التقارير المالية الشهرية، الفصلية والسنوية ومقارنتها مع ما قدر له و تقديمها لصناع القرار، والتي تسمح له باتخاذ القرارات اللازمة

يتم تسجيل كل هذه المعلومات والبيانات واستخراجها في شكل تقارير تسمح باتخاذ القرارات في نظام المعلومات الخاص بالبنك والمسمي flexcub وهو برنامج رائد وحديث حول الزبون من زبون وكالة إلى زبون بنك إذ يمكنه هذا النظام من القيام بمختلف التعاملات البنكية من أي وكالة تابعة للبنك عكس النظام القديم الذي يتيح التعامل مع الوكالة الأم فقط(أين تم فتح الحساب أول مرة) كما يعتبر نظام سهل الاستخدام ويوفر مخرجات بحث عديدة تسهل الوصول إلى المعلومات في أسرع وقت.

- **المراقبة:** يتيح نظام المعلومات لدى البنك للموظفين في نهاية اليوم طبع قائمة العمليات المالية الخاصة بكل موظف état des opérations par utilisateur التي أدوها في اليوم، والتأكد منها ومن صحتها وان كان هو من أعدها أولا وتسمى هذه العملية بالرقابة الذاتية autocontrôle وتنتهي بالمصادقة على هذه القائمة، كما يشترط النظام إرسال بعض العمليات الحساسة إلى المشرفين عبر نظام المعلومات نفسه قصد مراقبتها والتأشير على جوازها من عدمه، كما يتيح النظام طبع قائمة العمليات المالية المؤشر عليها في اليوم

liste des opérations par autorisateur والتأكد من صحتها وتسمى هذه العملية بالرقابة من الدرجة الأولى، بالإضافة إلى الرقابة من الدرجة الثانية التي يؤديها موظف مكلف بالرقابة على اليومية المحاسبية contrôleur de la journée comptable وهي مجموع العمليات الخاصة بكل الموظفين سواء حسب المستخدمين utilisateur أو المؤشرين autorisateur، يضاف لهم رقابة مصلحة الرقابة الدائمة والتي تقوم باختيار مجتمع من اليوميات المحاسبية ثم اختيار عينة قصد إعادة مراقبتها وتسمى بالرقابة الدائمة.

المطلب الثاني: تحليل نتائج الاستبيان

تم التطرق في هذا المطلب الى تحليل و مناقشة نتائج الدراسة اعتمادا على مخرجات الحزمة الاحصائية على النحو الاتي

أولا. تحليل نتائج البيانات الشخصية:

1. متغير الجنس:

يوضح الجدول أدناه، توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس:

الجدول رقم(07) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس.

الجنس	التكرار	النسبة %
ذكر	17	44.7
أنثى	21	55.3
المجموع	**38**	**%100**

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات تحليل spss.(ينظر الملحق رقم 02).

الشكل رقم(05) توزيع نسب أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس.

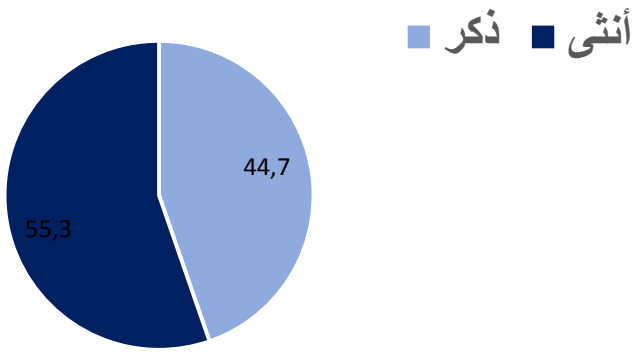

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات تحليل spss

من خلال الجدول والشكل أعلاه يتبين أن نسبة الذكور بلغت (44.7%) من عينة الدراسة الكلية، أما نسبة الإناث فقد بلغت (55.3%)من المجموع الكلي، وهذا راجع إلى أن العينة المدروسة تم اختيارها بصفة عشوائية.

2. متغير السن:

يوضح الجدول أدناه، توزيع أفراد العينة حسب متغير السن:

الجدول رقم (08) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير السن.

السن	التكرار	النسبة %
من 20 سنة إلى 30 سنة	8	21.1
من 31 سنة إلى 40 سنة	17	44.7
من 41 سنة إلى 50 سنة	11	28.9
من 51 سنة فما فوق	2	5.3
المجموع	**38**	**%100**

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات تحليل spss.(ينظر الملحق رقم 02).

الشكل رقم(06) توزيع نسب أفراد عينة الدراسة حسب متغير السن.

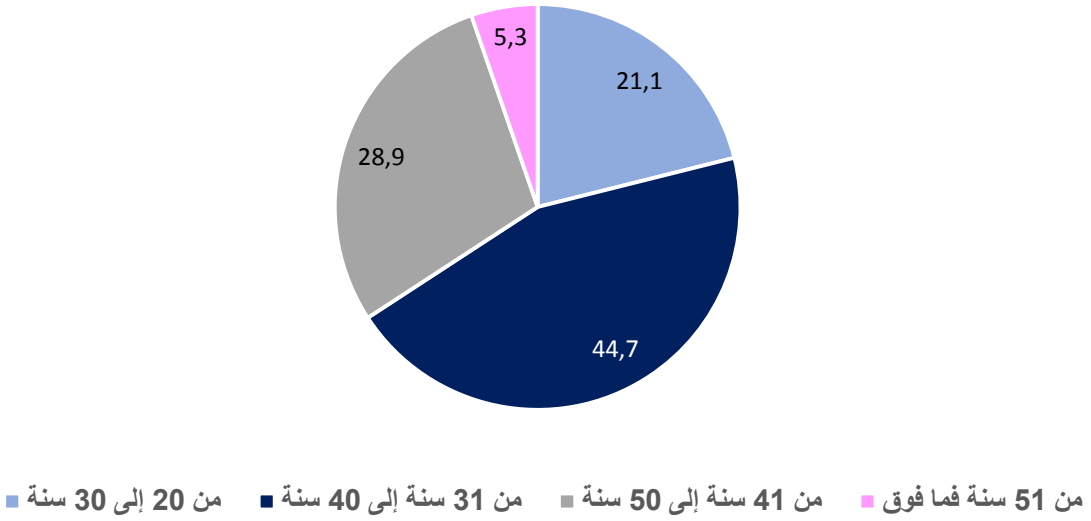

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات تحليل spss

من خلال الجدول والشكل يتضح من التكرارات أن أكثر أفراد العينة كانوا من الفئة العمرية الثانية (من 31 سنة إلى 40 سنة) حيث بلغت نسبة(44.7%)، وبعدها الفئة العمرية (من 41 سنة إلى 50 سنة) بنسبة (28.9%)، ثم الفئة السنة (من 20 سنة إلى 30 سنة) بنسبة بلغت (21.1%)، وفي الأخير الفئة العمرية (من 51 سنة فما فوق) بنسبة(5.3%)، وهذا إن دل على شيء فإنه يدل على أن البنك قيد الدراسة يتجه نحو الاستعانة بالكوادر ذات الفئة العمرية المتوسطة لخبرتهم مقارنة مع الفئات الأخرى لتحسن أداء البنك.

3. متغير المستوى الدراسي:

يوضح الجدول أدناه، توزيع أفراد العينة حسب متغير المستوى الدراسي:

الجدول رقم(09) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المستوى الدراسي.

المستوى الدراسي	التكرار	النسبة %
تقني سامي	5	13.2
دبلوم وظيفي	4	10.5
ليسانس	16	42.1
أعلى من الليسانس	13	34.2
المجموع	**38**	**%100**

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات تحليل spss.(ينظر الملحق رقم 02).

الشكل رقم (07) توزيع نسب أفراد عينة الدراسة حسب متغير المستوى الدراسي.

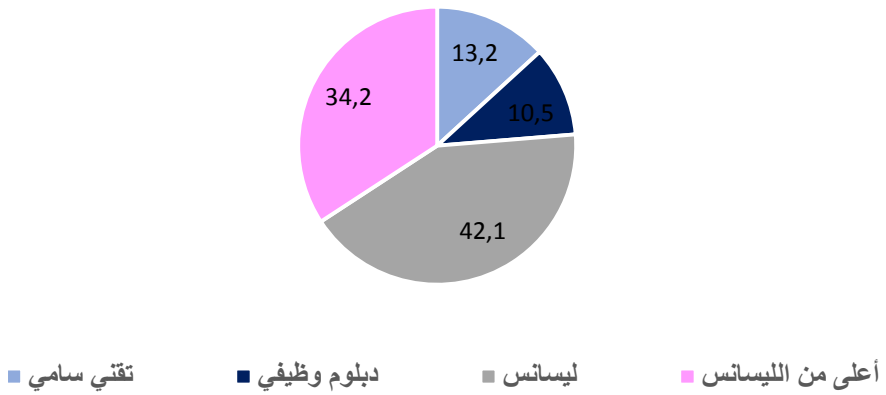

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات تحليل spss

من خلال الجدول والشكل أعلاه يتبين لنا أن نسبة (42.1%) من عينة الدراسة مؤهلهم العلمي ليسانس، و(34.2%) مؤهلهم العلمي أعلى من الليسانس، و (13.2%) حاصلين على شهادة تقني سامي، و(10.5%) متحصلين على دبلوم وظيفي، وهذا ما يوضح أن المستوى الجامعي يحتل مرتبة أعلى لكونهم مؤهلين بشكل جيد وهذا راجع للشروط الموضوعة لتولي بعض المناصب العليا.

4. متغير السلم الوظيفي:

يوضح الجدول أدناه، توزيع أفراد العينة حسب متغير السلم الوظيفي:

الجدول رقم(10) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير السلم الوظيفي.

السلم الوظيفي	التكرار	النسبة %
مكلف بالدراسات	14	36.8
مكلف بالزبائن	17	44.7
رئيس مصلحة	6	15.8
مدير	1	2.6
المجموع	**38**	**%100**

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات تحليل spss.(ينظر الملحق رقم 02).

الشكل رقم(08) توزيع نسب أفراد عينة الدراسة حسب السلم الوظيفي.

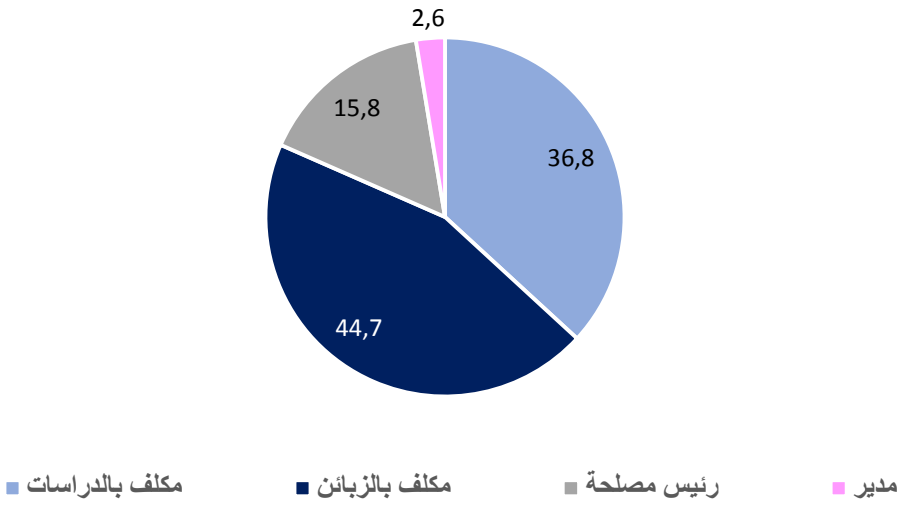

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات تحليل spss

من خلال الجدول والشكل بتضح أن مفردات العينة حسب السلم الوظيفي حيث جاءت نسبة (44.7%) من عينة الدراسة مكلفين بالزبائن وهذا راجع لأهمية الزبون في البنك ، وبعدها المكلفين بالدراسات بنسبة بلغت (36.8%)، ويليها رؤساء المصالح بنسبة بلغت(15.8%)، وفي الأخير المدير بنسبة بلغت (2.6%).

5. متغير الخبرة المهنية:

يوضح الجدول أدناه، توزيع أفراد العينة حسب متغير الخبرة المهنية:

الجدول رقم(11) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الخبرة المهنية.

الخبرة المهنية	التكرار	النسبة %
اقل من 1 سنة	1	2.6
من 1 إلى 5 سنوات	12	31.6
من 5 إلى 10 سنوات	8	21.1
أكثر من 10 سنوات	17	44.7
المجموع	**38**	**%100**

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات تحليل spss.(ينظر الملحق رقم 02).

الشكل رقم(09) توزيع نسب أفراد عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية.

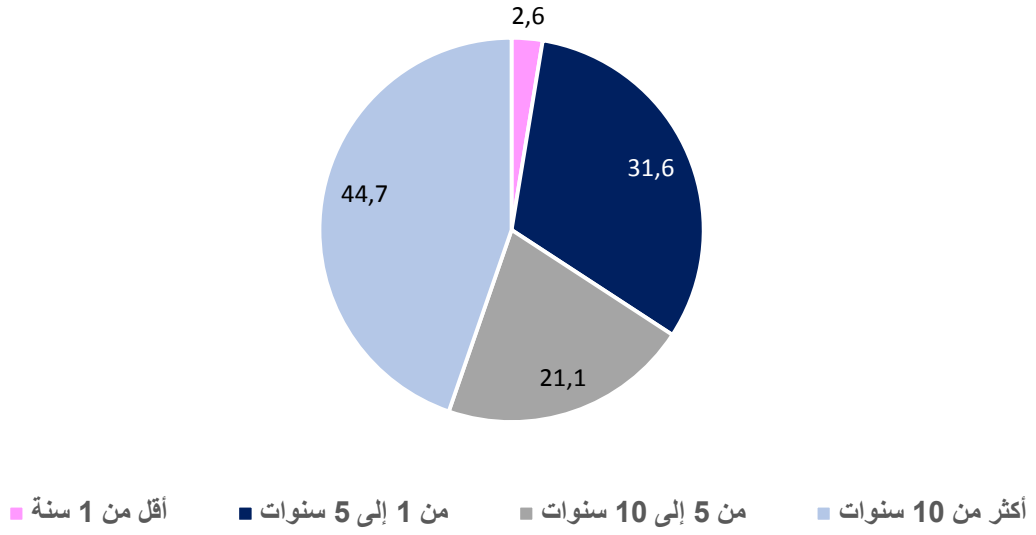

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات تحليل spss

من خلال الجدول والشكل يتبين لنا أن(44.7%) من عينة الدراسة لديهم خبرة عمل أكثر من 10 سنوات وهذا ما يدل على أن البنك تمتلك كوادر ذو خبرة معتبرة ما يمكنها من الاستفادة من هاته الخبرات في تطوير وتجديد خدماتها، وتليها فئة (من 1 إلى 5 سنوات) بنسبة بلغت (31.6%)، وثالثا فئة (من 5 سنوات إلى 10 سنوات) بنسبة (21.1%)، وفي الأخير فئة (أقل من 1 سنة) بنسبة بلغت (2.6%) من خلال النسب يمكننا القول أن الخبرة المهنية لأفراد العينة تعززهم قدرتهم العلمية على استيعاب أعمالهم والاستفادة من خبراتهم.

ثانيا: عرض وتحليل إجابات أفراد العينة حول متغيرات الدراسة

في هذا الجزء سيتم التطرق الى عرض وتحليل إجابات افراد العينة حول المحورين حيث عنون المحور الأول بالتدقيق الداخلي في حين وضع الأداء البنكي كعنوان في المحور الثاني، وقد تم الاستعانة في ذلك من خلال برنامج الحزم الاحصائية spss.

1. بيئة الرقابة:

قمنا باستخراج الاعداد و النسب المئوية والمتوسطات الحسابية و الانحرفات المعيارية لفقرات بيئة الرقابة من وجهة نظر موظفي بنك الفلاحة و التنمية الريفية من خلال الجدول التالي

جدول رقم (12) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة- بيئة الرقابة.

رقم	التكرارات					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التقييم	الترتيب
	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة				
1	1	2	1	27	7	**3.973**	0.821	**مرتفعة**	**1**
	%2.6	%5.3	%2.6	%71.1	%18.4				
2	2	3	3	21	9	**3.842**	1.053	**مرتفعة**	**2**
	%5.3	%7.9	%7.9	%55.3	%23.7				
3	1	2	6	23	6	**3.815**	0.865	**مرتفعة**	**3**
	%2.6	%5.3	%15.8	%60.5	%15.8				
4	4	1	3	24	6	**3.710**	1.112	**مرتفعة**	**4**
	%10.5	%2.6	%7.9	%63.2	%15.8				
5	1	6	8	17	6	**3.552**	1.031	**مرتفعة**	**5**
	%2.6	%15.8	%21.1	%64.7	%15.8				
المتوسط الحسابي كلي						**3.778**		**مرتفعة**	

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات تحليل spss.

نلاحظ من الجدول أعلاه: أن غالبية أفراد عينة الدراسة كانوا على اتفاق حول هذا المحور ويظهر ذلك في النسبة المرصودة للموافقين على عبارات المحور، وبالمتوسط الحسابي الكلي الذي قدر ب(3.778)، كما أن الانحراف المعياري المحسوب يبين أن هناك اتفاق نسبي بين المبحوثين في الاجابات وهو واضح في النسب المرصودة، أي أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية مدرك لأهمية بيئة الرقابة وقد يرجع ذلك لعدة عوامل من أبرزها مساهمة بنك الفلاحة والتنمية الريفية في عقد دورات تدريبية للموظفين وتقديم التوصيات والآراء للقيام بالوظائف على أحسن وجه وعمله على دعم استقلالية المدقق الداخلي عن الإدارة.

2. تقدير المخاطر:

قمنا باستخراج الاعداد و النسب المئوية والمتوسطات الحسابية و الانحرفات المعيارية لفقرات تقدير المخاطر من وجهة نظر موظفي بنك الفلاحة و التنمية الريفية من خلال الجدول التالي

جدول رقم (13) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة– تقدير المخاطر.

رقم	التكرارات					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التقييم	الترتيب
	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة				
6	2	5	0	21	10	**3.842**	1.127	**مرتفعة**	**1**
	%5.3	%13.2	%0	%55.3	%26.3				
7	1	5	6	21	5	**3.631**	0.970	**مرتفعة**	**2**
	%2.6	%13.2	%15.8	%55.3	%13.2				
8	1	9	8	14	6	**3.394**	1.103	**متوسطة**	**4**
	%2.6	%23.7	%21.1	%36.8	%15.8				
9	2	5	10	17	4	**3.421**	1.030	**مرتفعة**	**3**
	%5.3	%13.2	%26.3	%44.7	%10.5				
المتوسط الحسابي العام						**3.572**		**مرتفعة**	

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات تحليل spss.

نلاحظ من الجدول أعلاه: أن غالبية أفراد عينة الدراسة كانوا على اتفاق حول هذا المحور ويظهر ذلك في النسبة المرصودة للموافقين على عبارات المحور، وبالمتوسط الحسابي الكلي الذي قدر بـ (3.572) ما

أن الانحراف المعياري المحسوب يبين أن هناك اتفاق نسبي بين المبحوثين في الاجابات وهو واضح في النسب المرصودة، أي أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية مدرك وواعي لأهمية تقدير المخاطر وذلك من خلال عمل بنك الفلاحة والتنمية الريفية على تحديد الأخطار التي يحتمل أن يقع فيه إضافة إلى المخاطر التقنية التي تحيط به كذلك مخاطر تتعلق بتعيين الموظفين الجدد ونمو وتوسع البنك.

3. الأنشطة الرقابية:

سوف يتم استخراج الاعداد و النسب المئوية والمتوسطات الحسابية و الانحرفات المعيارية لفقرات الانشطة الرقابية من وجهة نظر موظفي بنك الفلاحة و التنمية الريفية من خلال الجدول التالي

جدول رقم(14) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة– الأنشطة الرقابية.

رقم	التكرارات					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التقييم	الترتيب
	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة				
10	2	6	8	16	6	**3.473**	1.108	**مرتفعة**	**3**
	%5.3	%15.8	%21.1	%42.1	%15.8				
11	2	3	6	22	5	**3.657**	0.993	**مرتفعة**	**2**
	%5.3	%7.9	%15.8	%57.9	%13.2				
12	2	4	5	20	7	**3.684**	1.068	**مرتفعة**	**1**
	%5.3	%10.5	%13.2	%52.6	%18.4				
المتوسط الحسابي العام						**3.604**		**مرتفعة**	

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات تحليلspss .

نلاحظ من الجدول أعلاه:أن غالبية أفراد عينة الدراسة كانوا على اتفاق حول هذا المحور ويظهر ذلك في النسبة المرصودة للموافقين على عبارات المحور، وبالمتوسط الحسابي الكلي الذي قدر بـ (3.604)، كما أن الانحراف المعياري المحسوب يبين أن هناك اتفاق نسبي بين المبحوثين في الاجابات وهو واضح في النسب المرصودة، أي أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية مدرك وواعي لأهمية الأنشطة الرقابية وذلك من خلال

عمل المدقق الداخلي ببنك الفلاحة والتنمية الريفية على معالجة ومراقبة الأنشطة والبيانات وتحسين إجراءات الرقابة الداخلية وتقديم تقارير دورية.

4. المعلومات والاتصال:

و قمنا ايضا باستخراج الاعداد و النسب المئوية والمتوسطات الحسابية و الانحرفات المعيارية للمعلومات و الاتصال من وجهة نظر موظفي بنك الفلاحة و التنمية الريفية من خلال الجدول التالي

جدول رقم(15) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة– المعلومات والاتصال.

رقم	التكرارات					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التقييم	الترتيب
	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة				
13	2	5	3	21	7	**3.684**	1.093	**مرتفعة**	**2**
	%5.3	%13.2	%7.9	%55.3	%18.4				
14	1	2	6	22	7	**3.842**	0.886	**مرتفعة**	**1**
	%2.6	%5.3	%15.8	%57.9	%18.4				
15	2	4	7	20	5	**3.578**	1.030	**مرتفعة**	**3**
	%5.3	%10.5	%18.4	%52.6	%13.2				
المتوسط الحسابي العام						**3.701**		**مرتفعة**	

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات تحليل spss.

نلاحظ من الجدول أعلاه: أن غالبية أفراد عينة الدراسة كانوا على اتفاق حول هذا المحور ويظهر ذلك في النسبة المرصودة للموافقين على عبارات المحور، وبالمتوسط الحسابي الكلي الذي قدر بـ (3.701)، كما أن الانحراف المعياري المحسوب يبين أن هناك اتفاق نسبي بين المبحوثين في الاجابات وهو واضح في النسب المرصودة، أي أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية مدرك وواعي لأهمية المعلومات والاتصال وذلك من خلال توفير بنك الفلاحة والتنمية الريفية لأنظمة داخلية تساهم في تسهيل عمل المدقق الداخلي وتزويده بالمعلومات في الوقت المناسب لتمكينه من متابعة مسؤولياتهم بكفاءة وفعالية، كما يقوم المدقق بدوره بتزويد البنك بالمعلومات.

5. المراقبة:

سوف يتم استخراج الاعداد و النسب المئوية والمتوسطات الحسابية و الانحرفات المعيارية لفقرات المراقبة من وجهة نظر موظفي بنك الفلاحة و التنمية الريفية من خلال الجدول التالي

جدول رقم (16) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة–المراقبة.

رقم	التكرارات					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التقييم	الترتيب
	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة				
16	0	3	5	24	6	**3.868**	0.777	**مرتفعة**	**2**
	%0	%7.9	%13.2	%63.2	%15.8				
17	0	3	7	19	9	**3.894**	0.863	**مرتفعة**	**1**
	%0	%7.9	%18.4	%50	%23.7				
18	1	3	4	23	7	**3.842**	0.916	**مرتفعة**	**3**
	%2.6	%7.9	%10.5	%60.5	%18.4				
المتوسط الحسابي العام						**3.868**		**مرتفعة**	

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات تحليل spss .

نلاحظ من الجدول أعلاه: أن غالبية أفراد عينة الدراسة كانوا على اتفاق حول هذا المحور ويظهر ذلك في النسبة المرصودة للموافقين على عبارات المحور، وبالمتوسط الحسابي الكلي الذي قدر بـ (3.868)،كما أن الانحراف المعياري المحسوب يبين أن هناك اتفاق نسبي بين المبحوثين في الاجابات وهو واضح في النسب المرصودة، أي أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية مدرك وواعي لأهمية المراقبة وذلك من خلال عمل المدقق الداخلي على متابعة وتقييم ورقابة عمل بنك الفلاحة والتنمية الريفية إضافة إلى تعديل ثغرات الضعف من خلال نظام رقابة فعال كما يمكن نظام الرقابة المدقق الداخلي من دراسة طبيعة المخاطر.

6. الأداء البنكي:

قمنا باستخراج الاعداد و النسب المئوية والمتوسطات الحسابية و الانحرفات المعيارية لفقرات الاداء البنكي من وجهة نظر موظفي بنك الفلاحة و التنمية الريفية من خلال الجدول التالي

جدول رقم (17) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة– الأداء البنكي.

رقم	التكرارات والنسب					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التقييم	الترتيب
	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة				
19	1	3	3	24	7	**3.868**	0.905	**مرتفعة**	**2**
	%2.6	%7.9	%7.9	%63.2	%18.4				
20	1	7	2	20	8	**3.710**	1.088	**مرتفعة**	**4**
	%2.6	%18.4	%5.3	%52.6	%21.1				
21	1	5	4	19	9	**3.789**	1.043	**مرتفعة**	**3**
	%2.6	%13.2	%10.5	%50	%23.7				
22	1	2	5	19	11	**3.973**	0.944	**مرتفعة**	**1**
	%2.6	%5.3	%13.2	%50	%28.9				
23	2	3	4	18	11	**3.868**	1.094	**مرتفعة**	**2**
	%5.3	%7.9	%10.5	%47.4	%28.9				
24	0	6	4	20	8	**3.789**	0.963	**مرتفعة**	**3**
	%0	%15.8	%10.5	%52.6	%21.1				
25	1	4	2	23	8	**3.868**	0.963	**مرتفعة**	**2**
	%2.6	%10.5	%5.3	%60.5	%21.1				
المتوسط الحسابي العام						**3.837**		**مرتفعة**	

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات تحليلspss (ينظر الملحق رقم 02).

نلاحظ من الجدول أعلاه: أن الاتجاه العام للأداء البنكي باتجاه مرتفع وهذا ما يعبر عن مستوى عالي من الأداء لموظفي بنك الفلاحة والتنمية الريفي، حيث أن غالبية أفراد عينة الدراسة كانوا على اتفاق حول هذا المحور ويظهر ذلك في النسبة المرصودة للموافقين على عبارات المحور، وبالمتوسط الحسابي الكلي الذي قدر بـ(3.837)،كما أن الانحراف المعياري المحسوب يبين أن هناك اتفاق نسبي بين المبحوثين في الاجابات وهو واضح في النسب المرصودة، أي أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يعمل على تحسين أداء الموظفين وتقييم أداء البنك بصفة مستمرة، وتوفير نظام رقابة داخلية يساعد على تحسين أداء البنك.

المطلب الثالث: الاختبارات الإحصائية لنتائج الاستبيان

سوف نتطرق في هدا المطلب الى اختبارات لنتائج الاستبيان بالاعتماد على عدة اساليب احصائية :

نتائج اختبار T-Test لاستجابات أفراد العينة

أولا. بيئة الرقابة:

قمنا باستخراج الاعداد والمتوسطات الحسابية و الانحرفات المعيارية لفقرات بيئة الرقابة من وجهة نظر موظفي بنك الفلاحة و التنمية الريفية من خلال الجدول التالي

الجدول رقم (18) نتائج اختبار T-Test لاستجابات أفراد العينة– بيئة الرقابة.

البعد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (t)	مستوى الدلالة	القرار	معامل الارتباط بيرسون	المستوى
بيئة الرقابة	3.763	0.768	30.174	0.000	دال	0.833**	مرتفعة
الأداء البنكي	3.868	0.851	27.997	0.000	دال		مرتفعة
معامل التحديد R^2 = 0.687							

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج spss (ينظر الملحق رقم 02).

من الجدول أعلاه يتبين ما يلي:

1. أظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط قوي بين بيئة الرقابة كمتغير مستقل وأداء البنك كمتغير تابع، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.833).

2. أظهرت النتائج أن (68.7%) من أداء البنك يعود لبيئة الرقابة أما (31.3%) يعود لعوامل أخرى.

ثانيا. تقدير المخاطر:

قمنا باستخراج الاعداد والمتوسطات الحسابية و الانحرفات المعيارية لفقرات تقدير المخاطر من وجهة نظر موظفي بنك الفلاحة و التنمية الريفية من خلال الجدول التالي

الجدول رقم(19) نتائج اختبار T-Test لاستجابات أفراد العينة– تقدير المخاطر.

البعد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (t)	مستوى الدلالة	القرار	معامل الارتباط بيرسون	المستوى
تقدير المخاطر	3.631	0.920	24.323	0.000	دال	0.596	مرتفعة
الأداء البنكي	3.868	0.851	27.997	0.000	دال		مرتفعة
معامل التحديد R^2 = 0.635							

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج spss (ينظر الملحق رقم 02).

من الجدول أعلاه يتبين ما يلي:

1. أظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط قوي بين تقدير المخاطر كمتغير مستقل وأداء البنك كمتغير تابع، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.596).

2. أظهرت النتائج أن (63.5%) من أداء البنك يعود لتقدير المخاطر أما (36.5%) يعود لعوامل أخرى.

ثالثا. الأنشطة الرقابية:

قمنا باستخراج الاعداد والمتوسطات الحسابية و الانحرفات المعيارية لفقرات الأنشطة الرقابية من وجهة نظر موظفي بنك الفلاحة و التنمية الريفية من خلال الجدول التالي

الجدول رقم (20) نتائج اختبار T-Test لاستجابات أفراد العينة – تقدير المخاطر.

البعد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (t)	مستوى الدلالة	القرار	معامل الارتباط بيرسون	المستوى
الأنشطة الرقابية	3.578	0.933	23.626	0.000	دال	0.634**	مرتفعة
الأداء البنكي	3.868	0.851	27.997	0.000	دال		مرتفعة
معامل التحديد R^2 = 0.537							

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج spss (ينظر الملحق رقم 02).

من الجدول أعلاه يتبين ما يلي:

1. أظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط قوي بين تقدير المخاطر كمتغير مستقل وأداء البنك كمتغير تابع، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.634).

2. أظهرت النتائج أن (53.7%) من أداء البنك يعود لتقدير المخاطر أما (46.3%) يعود لعوامل أخرى.

رابعا. المعلومات والاتصال:

قمنا باستخراج الاعداد والمتوسطات الحسابية و الانحرفات المعيارية لفقرات المعلومات والاتصال من وجهة نظر موظفي بنك الفلاحة و التنمية الريفية من خلال الجدول التالي

الجدول رقم(21) نتائج اختبار T-Test لاستجابات أفراد العينة – المعلومات والاتصال.

البعد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (t)	مستوى الدلالة	القرار	معامل الارتباط بيرسون	المستوى
المعلومات والاتصال	3.631	0.997	22.434	0.000	دال	0.713**	مرتفعة
الأداء البنكي	3.868	0.851	27.997	0.000	دال		مرتفعة
معامل التحديد R^2 = 0.580							

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج spss (ينظر الملحق رقم 02).

من الجدول أعلاه يتبين ما يلي:

1. أظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط قوي بين تقدير المخاطر كمتغير مستقل وأداء البنك كمتغير تابع، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.713).

2. أظهرت النتائج أن (71.3%) من أداء البنك يعود للمعلومات والاتصال أما (28.7%) يعود لعوامل أخرى.

خامسا. المراقبة:

قمنا باستخراج الاعداد والمتوسطات الحسابية و الانحرفات المعيارية لفقرات المراقبة من وجهة نظر موظفي بنك الفلاحة و التنمية الريفية من خلال الجدول التالي

الجدول رقم(22) نتائج اختبار T-Test لاستجابات أفراد العينة – المراقبة.

البعد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (t)	مستوى الدلالة	القرار	معامل الارتباط بيرسون	المستوى
المراقبة	3.855	0.779	7.608	0.000	دال	0.785**	مرتفعة
الأداء البنكي	3.868	0.851	27.997	0.000	دال		مرتفعة
معامل التحديد R^2 = 0.617							

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج spss (ينظر الملحق رقم 02).

من الجدول أعلاه يتبين ما يلي:

1. أظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط قوي بين المراقبة كمتغير مستقل وأداء البنك كمتغير تابع، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.785).

2. أظهرت النتائج أن (61.7%) من أداء البنك يعود للمراقبة أما (38.3%) يعود لعوامل أخرى.

سادسا. التدقيق الداخلي:

قمنا باستخراج الاعداد والمتوسطات الحسابية و الانحرفات المعيارية لفقرات التدقيق الداخلي من وجهة نظر موظفي بنك الفلاحة و التنمية الريفية من خلال الجدول التالي

الجدول رقم(23) نتائج اختبار T-Test لاستجابات أفراد العينة – التدقيق الداخلي.

البعد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (t)	مستوى الدلالة	القرار	معامل الارتباط بيرسون	المستوى
التدقيق الداخلي	3.907	0.787	30.507	0.000	دال	0.797**	مرتفعة
الأداء البنكي	3.868	0.851	27.997	0.000	دال		مرتفعة
معامل التحديد R^2 = 0.706							

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج spss (ينظر الملحق رقم 02).

من الجدول أعلاه يتبين ما يلي:

1. أظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط قوي بين الدرجة الكلية للتدقيق الداخلي كمتغير مستقل وأداء البنك كمتغير تابع، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.797).

2. أظهرت النتائج أن (70.6%) من أداء البنك يعود للتدقيق الداخلي أما (29.4%) يعود لعوامل أخرى.

خاتمة الفصل الثالث

من خلال هذا الفصل التطبيقي الذي تمحور حول الدراسة الميدانية لدور التدقيق الداخلي في تحسين أداء البنك حيث استهدفت الدراسة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة –488– وتم الاعتماد للحصول على البيانات على استمارة الاستبيان التي وزعت على عينة لموظفي البنك، ومن ثم دراستها وتحليلها بواسطة برنامج SPSS والذي من خلاله تبين أن المؤسسة محل الدراسة تطبق مختلف عناصر التدقيق الداخلي وهذا لتحسين أداء البنك وتقديم خدمات ترقى إلى تطلعات ورغبات عملاء هذا البنك.

خاتمة عامة

كان الهدف من وراء هذه الدراسة تسليط الضوء على الدور الفعال للتدقيق الداخلي لتحسين أداء البنك ويعد هذا الأخير عنصرا هاما حيث أنه يقوم على مجموعة من الأنشطة والممارسات التي يتوقع أن تكون مقابل أهداف موضوعة ومرسومة بغية تنفيذ وظائفها في ظل البيئة البنكية الخارجية. ولتحقيق ما ذكر سابقا من أهداف فإن البنك من بين المنشآت المتبنية لعنصر التدقيق الداخلي، حيث يمكن القول أنه كفيل بحماية البنك من مختلف أعمال التلاعب والإهمال حيث يضمن سير عملياتها وسلامة الوثائق المالية من حالات الأخطاء، الغش والتزوير وهذا من أجل اكتشاف نقاط القوة والضعف واتخاذ الإجراءات اللازمة.

وبعد معالجة وتحليل مختلف جوانب الموضوع تمت الإجابة على الإشكالية المطروحة سابقا والتي تمت صياغتها على النحو التالي:

- **ما مدى مساهمة التدقيق الداخلي في تحسين أداء بنك الفلاحة و التنمية الريفية؟** حيث تم التأكيد من أن التدقيق الداخلي يساهم بنسبة كبيرة في تحسين أداء بنك الفلاحة و التنمية الريفية

- **أولا: اختبار فرضيات الدراسة**

الفرضية الرئيسية: تم إثبات صحة الفرضية الرئيسية التي مفادها أنه يمكن أن يساهم التدقيق الداخلي في تحسين الأداء البنكي حيث اتضح أن للتدقيق الداخلي دور فعال في تطوير أداء البنك نحو الأفضل وتجنيبه أي نوع من أنواع التلاعبات ومن خلال الدراسة الميدانية تأكد وجود دلالة إحصائية بين التدقيق الداخلي والأداء البنكي حيث بلغت قيمة معامل الارتباط بينهما (0.797).

الفرضية الأولى: توصلنا إلى نفي هذه الفرضية التي مفادها بأنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين البيئة الرقابية وأداء بنك الفلاحة والتنمية الريفية وقد اتضح من خلال الدراسة أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين البيئة الرقابية وأداء بنك الفلاحة والتنمية الريفية. حيث بلغت قيمة معامل الارتباط بينهما (0.833).

الفرضية الثانية: توصلنا إلى نفي الفرضية التي في محتواها أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين تقدير المخاطر وأداء بنك الفلاحة والتنمية الريفية وقد تبين من خلال الدراسة الإحصائية أنه يوجد ارتباط قوي بين تقدير المخاطر كمتغير مستقل وأداء البنك كمتغير تابع، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.596) وهو ما يؤكد وجود دلالة إحصائية بين المتغيرين.

الفرضية الثالثة: توصلنا إلى نفي هذه الفرضية التي مفادها أنه لا يوجد دلالة إحصائية بين الأنشطة الرقابية

وأداء بنك الفلاحة والتنمية الريفية حيث اتضح أن هناك دلالة إحصائية بين الأنشطة الرقابية والأداء البنكي من خلال الأساليب الإحصائية المعتمدة في الدراسة الميدانية

الفرضية الرابعة: اتضح أنه يوجد دلالة إحصائية بين المعلومات والاتصال وأداء بنك الفلاحة والتنمية الريفية وهو ما ينفي صحة الفرضية التي مفادها عدم وجود دلالة إحصائية بين المعلومات والاتصال وأداء بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

الفرضية الخامسة: توصلنا إلى نفي هذه الفرضية التي في محتواها أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين المراقبة وأداء بنك الفلاحة والتنمية الريفية حيث اتضح من نتائج التقدير وجود ارتباط قوي بين المراقبة كمتغير مستقل وأداء البنك كمتغير تابع، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط بينهما (0.785).

ثانيا: نتائج الدراسة

- من خلال كل من الدراسة الميدانية والتطبيقية تم التوصل إلى النتائج التالية:

✓ التدقيق الداخلي عبارة عن الكيفية التي يقوم من خلالها البنك بالفحص، التقييم، التأكد من أن العمليات تسيير وفق الخطط المرسومة؛

✓ إن التطبيق الحسن لمعايير التدقيق الداخلي يعبر عن أداء الأفراد في البنك؛

✓ يعتبر التدقيق أداة فعالة للتقليل من المخاطر البنكية؛

✓ هناك مساهمة فعالة لنشاط التدقيق الداخلي في عملية أداء البنك؛

✓ يساهم نشاط التدقيق الداخلي في تقويم أنظمة الرقابة الداخلية؛

✓ يعكس الأداء قدرة البنك على تحقيق أهدافه ولاسيما طويلة الأمد منها والتي تتمثل في تحقيق الأرباح والبقاء والنمو والتكيف؛

✓ يمثل الأداء الأنشطة النهائية التي أسفرت عنها مختلف أنشطة البنك من خلال التوفيق بين مختلف موارده؛

✓ تمكن عملية تقييم الأداء من مقارنة الأهداف المسطرة في البنك مع المحققة لكي يتمكن من تحديد سبب الانحرافات؛

✓ يمارس بنك الفلاحة والتنمية الريفية التدقيق الداخلي من خلال عدة عناصر؛

✓ يؤثر البنك على ثقة المستثمرين باستخدام نظام التدقيق الذي يؤثر بدوره على القيمة السوقية للأسهم.

ثالثا: التوصيات والاقتراحات

من خلال دراسة موضوع دور التدقيق الداخلي في تحسين أداء البنك يمكن الخروج بالاقتراحات والتوصيات التالية:

✓ ضرورة توفير قسم خاص بالتدقيق الداخلي على مستوى الوكالات التابعة للبنك؛

✓ العمل على تحليل وتقدير المخاطر التي تشكل تهديد لتحقيق أهداف المصرف وخاصة المخاطر الناتجة من النمو السريع للبنك؛

✓ متابعة التطورات الفنية التي تطرأ على معايير التدقيق الداخلي ومدى علاقتها بالأداء البنكي مع القيام بإجراء دورات تدريبية للمدققين الداخلين على هذه المعايير؛

✓ اهتمام المدقق الداخلي إلى الآراء التي تشير إلى حالة النظام الداخلي من انحرافات في أداء بنك الفلاحة والتنمية الريفية والعمل على تصحيح هذه الانحرافات؛

✓ ضرورة توفير الموارد البشرية الكافية لدعم وتجسيد التدقيق الداخلي؛

✓ العمل على تكوين لجنة خاصة بالتدقيق أو إطارات تتوافق مع البنك لغرض تلبية احتياجات المستثمرين والعمال.

رابعا: افاق البحث

تعد هذه الدراسة بمثابة محاولة التعرف على أثر التدقيق الداخلي في تحسين أداء البنك و تم فيه تقديم صورة مختصرة لمتغيرات الدراسة و مفاهيمها و نظرا لأهمية الموضوع تفتح آفاق لبحوث و دراسات أخرى أكثر تفصيلا في المستقبل و عليه فان آفاقه تمثلت في:

- ✓ انعكاسات التدقيق الداخلي على مخرجات البنك؛
- ✓ أثر التدقيق الداخلي على الهيكل التنظيمي للبنك التجاري؛
- ✓ انعكاس الأداء على مكانة البنك؛
- ✓ مساهمة التدقيق الداخلي في التقليل من مخاطر فشل أداء البنك.

قائمة المصادر والمراجع

أولا. الكتب

1. إبراهيم محمد المحاسنة، **إدارة وتقييم الأداء الوظيفي: بين النظرية والتطبيق**، الطبعة الأولى، دار جزير للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.

2. أحمد حلمي جمعة، **المدخل الحديث لتدقيق الحسابات**، ط 1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.

3. إيهاب نظمي وهاني العزب، **تدقيق الحسابات الإطار النظري**، ط1، دار وائل للنشر، الأردن، 2012.

4. حاكم محسن الربيعي، **حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة**، الطبعة الأولى، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.

5. حمد سمير الصبان، **نظرية المراجعة وآليات تطبيقها**، الدار الجامعية، الإسكندرية – مصر، 2003/2002.

6. رضا خلاصي، **مرام المراجعة الداخلية للمؤسسة**، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

7. شوقي بورقبة، **الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية**، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.

8. صلاح حسن، **الرقابة على أعمال البنوك ومنظمات الأعمال: تقييم أداء بنك الفلاحة و التنمية الريفية والمخاطر المصرفية الالكترونية**، الطبعة الأولى، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، 2010.

9. صلاح حسن، **تحليل وإدارة وحوكمة المخاطر المصرفية الالكترونية**، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2010.

10. عبد الفتاح الصحن وسمير كمال، **الرقابة والمراجعة الداخلية**، الدار الجامعية الجديدة للنشر، جامعة الجزائر 03، 2001 .

11. عبد الفتاح الصحن ومحمد سيد سرايا، **الرقابة والمراجعة الداخلية على المستوى الكلي والجزئي**، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، جامعة الجزائر 03، 1998.

12. علاء فرحان طالب، **الحوكمة المؤسسية: والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.

13. فتحي رزقي السوافري وأحمد عبد المالك محمد، **دراسات في الرقابة والمراجعة الداخلية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002.

14. فلاح حسن الحسيني، **إدارة البنوك: مدخل كمي واستراتيجي معاصر**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000.

15. كمال بو الشرش، **الثقافة التنظيمية والأداء في العلوم السلوكية والإدارية**، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.

16. مجيد الكرخي، **تقويم الأداء: في الوحدات الاقتصادية باستخدام النسب المالية**، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.

17. محمد السيد سرايا، **أصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل (الإطار النظري، المعايير، مشاكل التطبيق العملي)**، ط 1، الإسكندرية، مصر، 2007

18. محمد الشريف، **إدارة الموارد البشرية**، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2004.

19. محمد سليمان المثوني، **تقنيات ومناهج البحث العلمي**، منشأة المعارف، الإسكندرية –مصر، 2002.

20. محمد محمود الخطيب، **الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات المساهمة**، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2010.

21. نصر محمود مزنان فهد، **أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية**، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.

22. الهادي بوقلقول، **تحليل البيانات باستخدام البرنامج الاحصائي**، ندوة علمية، جامعة باجي مختار عنابة، 2013.

23. وائل محمد صبحي إدريس وطاهر محسن منصور الغالبي، **أساسيات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.

ثانيا. المذكرات

1. أحمد محمد مخلوف، **المراجعة الداخلية في ظل المعايير الدولية للمراجعة الداخلية في البنوك التجارية الأردنية**، مذكرة ماجستير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2006–2007.

2. بن داود محمد عبد النور، **دور المراجعة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات دراسة عينة من الشركات في ولاية ورقلة**، رسالة ماجستير غير منشورة في علوم المالية والمحاسبة، جامعة قصدي مرباح، ورقلة، 2015.

3. جلايلي بلال، **تقييم هيكل الرقابة الداخلية في المؤسسات الجزائرية**، جامعة سعيدة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص محاسبة والتدقيق،2018.

4. رغدة إبراهيم عوض المدهون، **العوامل المؤثرة في العلاقة بين التدقيق الداخلي والخارجي في المصارف وأثرها في تعزيز نظام الرقابة الداخلية وتخفيض تكلفة التدقيق الداخلي**، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2014.

5. زينب بورقبة، **التدقيق الخارجي وتأثيره على فعالية الأداء في المؤسسة الاقتصادية**، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، جامعة الجزائر 3، 2010-2011.

6. سماح ميهوب، **أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على أداء التجاري والمالي للمصارف الفرنسية: حالة نشاط بنك عن بعد**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة 2، 2013-2014.

7. شدري معمر سعاد، **دور المراجعة الداخلية المالية في تقييم الاداء في المؤسسة الاقتصادية**، دراسة حالة سونلغاز، رسالة ماجستير في علوم التسيير، فرع مالية المؤسسة، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2007-2008.

8. شعباني لطفي، **المراجعة الداخلية مهمتها ومساهمتها في تحسين تسيير المؤسسة مع دراسة حالة قسم تصدير الغاز التابع للنشاط التجاري المجمع سوناطراك الدورة مبيعات – مقبوضات**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، قسم علوم التسيير، فرع إدارة الأعمال، جامعة الجزائر، 2004/2003.

9. صونية كيلاني، **استراتيجية الجودة الشاملة ودورها في تحسين الأداء التسويقي للمؤسسات الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، باتنة 1، 2015-2016.

10. عبد الباسط احمد الخيسي، **مدى مساهمة وظيفة التدقيق الداخلي في ضبط الاداء المالي والاداري في هيئات الحكم المجلي بقطاع غزة**، رسالة ماجيستر في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2013.

11. عبد السلام عبد الله سعيد أبو سرعة، **التكامل بين المراجعة الداخلية والخارجية "دراسة حالة التكامل بين الشركة K.P.H.M.G وحازم حسن وشركائهم المحاسبون القانونيون"**، رسالة ماجستير، قسم العوم التجارية فرع المحاسبة والتدقيق،2010/2009.

12. كفوس نوال، **مدى التزام الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية بمتطلبات الرقابة الداخلية وأثر ذلك على أدائها المالي**، رسالة ماجستير، غ.م، تخصص محاسبة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، الأردن، 2010.

13. كمال سعيد محمد سعيد كمال النونو، **مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة**، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2009.

14. كاروس أحمد، **تصميم إدارة للمراجعة الداخلية كأداة لتحسين أداء وفعالية المؤسسة حالة المؤسسة الوطنية لأجهزة القياس والمراقبة**، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، قسم العلوم التجارية، فرع محاسبة وتدقيق، جامعة الجزائر 3، 2011/2010.

15. مؤمن شرف الدين، **تدور الإدارة بالعمليات في تحسين الأداء للمؤسسة الاقتصادية**، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011-2012.

ثالثا. المجلات

1. الاتحاد الدولية، **إصدارات المعايير الدولية لرقابة الجودة والتدقيق والمراجعة وعملية التدقيق وعملية التأكيد الأخرى والخدمات**، الجزء الأول، 2010.

2. إيهاب ديب مصطفى رضوان، **أثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الدولية: دراسة عينة من البنوك الفلسطينية وقطاع غزة**، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2011.

3. جمعة أحمد حلمي، **التحكم المؤسسي وأبعاد التطور في إطار ممارسة مهنة التدقيق الداخلي**، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، مصر، 2004.

4. خلايفية إيمان وجاوحدو رضا، **التدقيق الخارجي في الجزائر بين منظور معايير التدقيق الدولية ومعايير التدقيق الجزائرية**، مجلة معارف، المجلد 14، ع 1، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، 2019.

5. الشيخ الداوي، **تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء**، مجلة الباحث، جامعة الجزائر، العدد السابع، 2010/2009.

6. صبيحة قاسم هاشم، **أثر الثقة التنظيمية في الأداء الإستراتيجي باستخدام نموذج بطاقة العلامات المتوازنة**، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة الكوفة، العدد الأول، 2010.

7. عبد المليك مزهودة، **الأداء بين الكفاءة والفعالية: مفهوم وتقييم**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خضير، بسكرة، العدد الأول، 2001.

8. محمد جموعي قريشي، **تقييم أداء المؤسسات المصرفية: دراسة حالة لمجموعة من البنوك الجزائرية**، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد الثالث، 2004.

9. المهدي حجاج وآخرون، **دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في البنوك**، المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، العدد الثالث، جامعة أمحد بوقرة بومرداس، الجزائر، 2019.

10. يوسف بوخلخال، **أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي camels على فعالية نظام الرقابة على البنوك التجارية: دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية**، مجلة الباحث، جامعة الأغواط، الجزائر، العدد العاشر، 2012.

رابعا. المحاضرات

1. أقاسم عمر، **التدقيق الداخلي، مطبوعة دروس مقدمة لطلبة سنة الثانية ماستر تخصص تدقيق ومراقبة التسيير**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية، أدرار.

خامسا. الملتقيات

1. أحمد قايد نور الدين، بروية الهام، **تأهيل مهنة التدقيق في الجزائر في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي**، ملتقى حول تأهيل مهنة التدقيق المواجهة الأزمات المالية والمشاكل المحاسبية المعاصرة للمؤسسات، جامعة عمار ثليجي، بالأغواط ،2013.

2. سامح رفعت أبو حجر وإيمان أحمد محمد رويحه، **دور المراجعة الداخلية كآلية لتقويم نظم الرقابة الداخلية في ظل تطبيق حوكمة الشركات في مصر**، المؤتمر السنوي الخامس لقسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة القاهرة، مصر، 2014.

3. عبد الله بن صالح، **دراسة تحليلية تقييمية لواقع إصلاح مهنة المراجعة بالجزائر ومدى توافقها مع معايير المراجعة الدولية**، ملتقى حول تأهيل مهنة التدقيق لمواجهة الأزمات المالية والمشاكل المحاسبية المعاصرة للمؤسسات، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، 2013.

سادسا. مواقع إلكترونية

ملتقى المحاسبين العرب الأردنيين، الساعة 11:35، تاريخ الاطلاع: 2022/02/03.
https://aazs.yoo7.com

الملاحق

الملحق رقم(01):استمارةاستبيان

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي التبسي – تبسة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية **إعداد المتربصين:**

السنة: ثانية ماستر **– أسماء بوطويل**

تخصص تسويق مصرفي. **– يعقوب لسود**

استمارة استبيان:

دور التدقيق الداخلي في تحسين أداء البنك

دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة تبسة

السادة المحترمين:

في إطار التحضير لإعداد مذكرة تخرج مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، نضع بين أيديكم هذا الاستبيان لمساعدتنا في إتمام دراسة هذا الموضوع، فالرجاء التعاون في الإجابة عن الأسئلة الواردة فيه، ونعلمكن أن مساهمتكم في ابداء الرأي الدقيق على الأسئلة الواردة بالقائمة سيكون له أثر كبير في إثراء البحث والوصول إلى نتائج دقيقة، كما نحيطكم علما أن البيانات والمعلومات الواردة لن تستخدم إلا لغرض البحث العلمي.

ملاحظة: يرجى وضع علامة (X) أمام العبارة التي ترونها ملائمة.

الجزء الأول: البيانات الشخصية.

1. الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐

2. السن:

من 20 سنة إلى 30 سنة ☐

من 31 سنة إلى 40 سنة ☐

من 41 سنة إلى 50 سنة ☐

من 51 سنة فما فوق ☐

3. المستوى التعليمي:

تقني سامي ☐

دبلوم وظيفي ☐

ليسانس ☐

أعلى من الليسانس ☐

4. السلم الوظيفي:

مكلف بالدراسات ☐

مكلف بالزبائن ☐

رئيس مصلحة ☐

مدير ☐

5. الخبرة المهنية:

أقل من 1 سنة ☐

من 1 إلى 5 سنوات ☐

من 5 إلى 10 سنة ☐

أكثر من 10 سنوات ☐

تعريف المتغيرين:

1. التدقيق الداخلي:

- عبارة عن وظيفة تؤديها هيئة مؤهلة من الموظفين، تتناول الفحص الانتقادي المنظم والتقييم المستمر المخطط والإجراءات ووسائل الرقابة الداخلية وأداء الإدارات والأقسام.

2. الأداء البنكي:

- يعرف الأداء البنكي على أنه انعكاس لكيفية استخدام المؤسسة للموارد المالية والبشرية واستغلالها بكفاءة وفعالية وبصورة تجعلهاقادرة على تحقيق أهدافه.

الجزء الثاني: محاور الدراسة:

المحور الأول: التدقيق الداخلي.

الرقم	عبارات الاستبيان	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
	أولا: بيئة الرقابة					
1	يعمل بنك الفلاحة والتنمية الريفية على حث الموظفين للعمل بنزاهة وبطرق قانونية مما يدعم أنظمة التدقيق الداخلي					
2	يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية على عقد دورات تدريبية لموظفيها لتهيئتهم لإنجاز مهامهم بدقة					
3	تطلع الإدارة كافة الموظفين على أدوارهم في إطار عمليات التدقيق الداخلي بطريقة واضحة ومكتوبة					
4	يعطي قسم التدقيق الداخلي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية مجموعة من التوصيات والآراء التي تمكن من القيام بالوظائف على أحسن وجه.					
5	يعمل مجلس إدارة بنك الفلاحة والتنمية الريفية على دعم					

	استقلالية المدقق الداخلي عن الإدارة					
	ثانيا: تقدير المخاطر					
6	يعمل بنك الفلاحة والتنمية الريفية على تحديد المخاطر التي يحتمل أن يقع فيها البنك					
7	يعتمد بنك الفلاحة والتنمية الريفية على مختلف الوسائط الإلكترونية لتحديد المخاطر التقنية المحاطة به					
8	يدرس المدقق الداخلي احتمالية حدوث مخاطر متعلقة بتعيين موظفين جدد					
9	يدرس المدقق الداخلي احتمالية حدوث مخاطر ناتجة عن النمو والتوسع السريع ببنك الفلاحة والتنمية الريفية					
	ثالثا:الأنشطة الرقابية					
10	يعمل المدقق الداخلي على معالجة ومراقبة مختلف الأنشطة والبيانات الإلكترونية المتواجدة على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية					
11	يعمل المدقق الداخلي على تحسين اجراءات الرقابة الداخلية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية					
12	يقدم المدقق الداخلي تقارير دورية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية مما يساهم في إنجاح عمل البنك					
	رابعا: المعلومات والاتصال					
13	يتوفر لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية أنظمة داخلية تساهم في تسهيل عمل المدقق الداخلي.					
14	يوفر المدقق الداخلي المعلومات للمعنيين في الوقت المناسب لتمكينهم من متابعة مسؤولياتهم بكفاءة وفعالية.					
15	يقوم المدقق الداخلي بتوفير معلومات لبنك الفلاحة والتنمية الريفية من خلال وسائل الاتصال المناسبة.					
	خامسا: المراقبة					
16	يقوم المدقق الداخلي بمتابعة وتقييم ورقابة عمل بنك الفلاحة					

	والتنمية الريفية					
17	يتم متابعة وتعديل ثغرات الضعف من خلال نظام رقابة فعال يعتمده المدقق الداخلي على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية					
18	يتمكن المدقق الداخلي من دراسة طبيعة المخاطر التي يتعرض لها البنك من خلال نظام الرقابة.					

المحورالثاني : الأداء البنكي.

الرقم	عبارات الاستبيان	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
19	يعمل بنك الفلاحة والتنمية الريفيةعلى تحسين أداء الموظفين باستمرار.					
20	يقوم المسؤولين ببنك الفلاحة والتنمية الريفية بتقييم الأداء بصورة مستمرة.					
21	يعد استثمار الجهد والمال في تدريب قدرات العاملين بمثابة أرضية صلبة لتحسين الأداء الحالي والمستقبلي للبنك.					
22	يعمل بنك الفلاحة والتنمية الريفية بميزة تنافسية ملموسة عن منافسيها من خلال الأداء الحسن لها.					
23	مراقبة وتقييم عملية الأداء تتم وفق تقنيات وأساليب أكثر فاعلية.					
24	يقوم المدقق الداخلي بمراقبة وتقييم عملية الأداء وفق تقنيات وأساليب أكثر فاعلية.					
25	يساعد نظام الرقابة الداخلية على تحسين أداء بنك الفلاحة والتنمية الريفية.					

الملحق رقم(02): مخرجات SPSS

أولا. معامل الارتباط بيرسون للاستبانة والمحاور:

Corrélations

		بيئة الرقابة	تقير المخاطر	الأنشطة الرقابية	المعلومات والإتصال	المراقبة	الأداء البنكي
بيئة الرقابة	Corrélation de Pearson	1	,733**	,723**	,561**	,550**	,508**
	Sig. (bilatérale)		,000	,000	,000	,000	,001
	N	38	38	38	38	38	38
تقير المخاطر	Corrélation de Pearson	,733**	1	,727**	,518**	,687**	,635**
	Sig. (bilatérale)	,000		,000	,001	,000	,000
	N	38	38	38	38	38	38
الأنشطة الرقابية	Corrélation de Pearson	,723**	,727**	1	,612**	,676**	,634**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000		,000	,000	,000
	N	38	38	38	38	38	38
المعلومات والإتصال	Corrélation de Pearson	,561**	,518**	,612**	1	,747**	,713**
	Sig. (bilatérale)	,000	,001	,000		,000	,000
	N	38	38	38	38	38	38
المراقبة	Corrélation de Pearson	,550**	,687**	,676**	,747**	1	,785**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	,000		,000
	N	38	38	38	38	38	38
الأداء البنكي	Corrélation de Pearson	,508**	,635**	,634**	,713**	,785**	1
	Sig. (bilatérale)	,001	,000	,000	,000	,000	
	N	38	38	38	38	38	38

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

ثانيا. اختبار آلفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبيان:

المحور الأول: التدقيق الداخلي.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,945	18

1. بيئة الرقابة:

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,770	5

2. تقدير المخاطر:

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,832	4

3. الأنشطة الرقابية:

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,729	3

4. المعلومات والاتصال:

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,855	3

5.المراقبة:

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,851	3

المحور الثاني: الأداء البنكي:

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,918	7

معامل الاستبيان الكلي:

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,959	25

الجنس

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ذكر	17	44,7	44,7	44,7
	أنثى	21	55,3	55,3	100,0
	Total	38	100,0	100,0	

السن

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	من 20 سنة إلى 30 سنة	8	21,1	21,1	21,1
	من 31 سنة إلى 40 سنة	17	44,7	44,7	65,8
	من 41 سنة إلى 50 سنة	11	28,9	28,9	94,7
	من 51 سنة فما فوق	2	5,3	5,3	100,0
	Total	38	100,0	100,0	

المستوى_الدراسي

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	تقني سامي	5	13,2	13,2	13,2
	دبلوم وظيفي	4	10,5	10,5	23,7
	ليسانس	16	42,1	42,1	65,8
	أعلى من الليسانس	13	34,2	34,2	100,0
	Total	38	100,0	100,0	

السلم_الوظيفي

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	مكلف بالدراسات	14	36,8	36,8	36,8
	مكلف بالزبائن	17	44,7	44,7	81,6
	رئيس مصلحة	6	15,8	15,8	97,4
	مدير	1	2,6	2,6	100,0
	Total	38	100,0	100,0	

الخبرة_المهنية

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	أقل من 1 سنة	1	2,6	2,6	2,6
	من 1 إلى 5 سنوات	12	31,6	31,6	34,2
	من 5 إلى 10 سنوات	8	21,1	21,1	55,3
	أكثر من 10 سنوات	17	44,7	44,7	100,0
	Total	38	100,0	100,0	

المحور الأول: التوزيع التكراري لإجابات أفراد العينة.

أولا: بيئة الرقابة:

يعمل بنك الفلاحة والتنمية الريفية عل حث الموظفين للعمل بنزاهة و بطرق قانونية مما يدعم أنظمة التدقيق الداخلي

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	1	2,6	2,6	2,6
	غير موافق	2	5,3	5,3	7,9
	محايد	1	2,6	2,6	10,5
	موافق	27	71,1	71,1	81,6
	موافق بشدة	7	18,4	18,4	100,0
	Total	38	100,0	100,0	

يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية على عقد دورات تدريبية لموظفيها لتهيئتهم لإنجاز مهامهم بدقة

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	2	5,3	5,3	5,3
	غير موافق	3	7,9	7,9	13,2
	محايد	3	7,9	7,9	21,1
	موافق	21	55,3	55,3	76,3
	موافق بشدة	9	23,7	23,7	100,0
	Total	38	100,0	100,0	

تطلع الإدارة كافة الموظفين على أدوارهم في إطار عمليات التدقيق الداخلي بطريقة واضحة ومكتوبة

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	1	2,6	2,6	2,6
	غير موافق	2	5,3	5,3	7,9
	محايد	6	15,8	15,8	23,7
	موافق	23	60,5	60,5	84,2
	موافق بشدة	6	15,8	15,8	100,0
	Total	38	100,0	100,0	

يعطي قسم التدقيق الداخلي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية مجموعة من التوصيات والأراء التي تمكن من القيام بالوظائف على أحسن وجه.

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	4	10,5	10,5	10,5
	غير موافق	1	2,6	2,6	13,2
	محايد	3	7,9	7,9	21,1
	موافق	24	63,2	63,2	84,2
	موافق بشدة	6	15,8	15,8	100,0
	Total	38	100,0	100,0	

يعمل مجلس إدارة بنك الفلاحة والتنمية الريفية على دعم استقلالية المدقق الداخلي عن الإدارة

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé

Valide	غير موافق بشدة	1	2,6	2,6	2,6
	غير موافق	6	15,8	15,8	18,4
	محايد	8	21,1	21,1	39,5
	موافق	17	44,7	44,7	84,2
	موافق بشدة	6	15,8	15,8	100,0
	Total	38	100,0	100,0	

ثانيا: تقدير المخاطر:

يعمل بنك الفلاحة والتنمية الريفية على تحديد المخاطر التي يحتمل أن يقع فيها البنك

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	2	5,3	5,3	5,3
	غير موافق	5	13,2	13,2	18,4
	موافق	21	55,3	55,3	73,7
	موافق بشدة	10	26,3	26,3	100,0
	Total	38	100,0	100,0	

يعتمد بنك الفلاحة والتنمية الريفية على مختلف الوسائط الإكترونية لتحديد المخاطر التقنية المحاطة به

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	1	2,6	2,6	2,6
	غير موافق	5	13,2	13,2	15,8
	محايد	6	15,8	15,8	31,6
	موافق	21	55,3	55,3	86,8
	موافق بشدة	5	13,2	13,2	100,0
	Total	38	100,0	100,0	

يدرس المدقق الداخلي إحتمالية حدوث مخاطر متعلقة بتعيين موظفين جدد

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	1	2,6	2,6	2,6
	غير موافق	9	23,7	23,7	26,3
	محايد	8	21,1	21,1	47,4
	موافق	14	36,8	36,8	84,2
	موافق بشدة	6	15,8	15,8	100,0
	Total	38	100,0	100,0	

يدرس المدقق الداخلي احتمالية حدوث مخاطر ناتجة عن النمو والتوسع السريع ببنك الفلاحة والتنمية الريفية

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	2	5,3	5,3	5,3
	غير موافق	5	13,2	13,2	18,4
	محايد	10	26,3	26,3	44,7
	موافق	17	44,7	44,7	89,5
	موافق بشدة	4	10,5	10,5	100,0
	Total	38	100,0	100,0	

ثالثا: الأنشطة الرقابية:

يعمل المدقق الداخلي على معالجة ومراقبة مختلف الأنشطة والبيانات الإلكترونية المتواجدة على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	2	5,3	5,3	5,3
	غير موافق	6	15,8	15,8	21,1
	محايد	8	21,1	21,1	42,1
	موافق	16	42,1	42,1	84,2
	موافق بشدة	6	15,8	15,8	100,0
	Total	38	100,0	100,0	

يعمل المدقق الداخلي على تحسين اجراءات الرقابة الداخلية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	2	5,3	5,3	5,3
	غير موافق	3	7,9	7,9	13,2
	محايد	6	15,8	15,8	28,9
	موافق	22	57,9	57,9	86,8
	موافق بشدة	5	13,2	13,2	100,0
	Total	38	100,0	100,0	

يقدم المدقق الداخلي تقارير دورية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية مما يساهم في إنجاح عمل البنك

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	2	5,3	5,3	5,3
	غير موافق	4	10,5	10,5	15,8
	محايد	5	13,2	13,2	28,9
	موافق	20	52,6	52,6	81,6
	موافق بشدة	7	18,4	18,4	100,0
	Total	38	100,0	100,0	

رابعا. المعلومات والاتصال:

.يتوفر لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية أنظمة داخلية تساهم في تسهيل عمل المدقق الداخلي

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	2	5,3	5,3	5,3
	غير موافق	5	13,2	13,2	18,4
	محايد	3	7,9	7,9	26,3
	موافق	21	55,3	55,3	81,6
	موافق بشدة	7	18,4	18,4	100,0
	Total	38	100,0	100,0	

يوفر المدقق الداخلي المعلومات للمعنيين في الوقت المناسب لتمكينهم من متابعة مسؤولياتهم بكفاءة وفعالية.

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé

Valide	غير موافق بشدة	1	2,6	2,6	2,6
	غير موافق	2	5,3	5,3	7,9
	محايد	6	15,8	15,8	23,7
	موافق	22	57,9	57,9	81,6
	موافق بشدة	7	18,4	18,4	100,0
	Total	38	100,0	100,0	

.يقوم المدقق الداخلي بتوفير معلومات لبنك الفلاحة والتنمية الريفية من خلال وسائل الاتصال المناسبة

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	2	5,3	5,3	5,3
	غير موافق	4	10,5	10,5	15,8
	محايد	7	18,4	18,4	34,2
	موافق	20	52,6	52,6	86,8
	موافق بشدة	5	13,2	13,2	100,0
	Total	38	100,0	100,0	

خامسا. المراقبة:

يقوم المدقق الداخلي بمتابعة وتقييم ورقابة عمل بنك الفلاحة والتنمية الريفية

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	3	7,9	7,9	7,9
	محايد	5	13,2	13,2	21,1
	موافق	24	63,2	63,2	84,2
	موافق بشدة	6	15,8	15,8	100,0
	Total	38	100,0	100,0	

يتم متابعة وتعديل ثغرات الضعف من خلال نظام رقابة فعال يعتمده المدقق الداخلي على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	3	7,9	7,9	7,9
	محايد	7	18,4	18,4	26,3
	موافق	19	50,0	50,0	76,3
	موافق بشدة	9	23,7	23,7	100,0
	Total	38	100,0	100,0	

. يتمكن المدقق الداخلي من دراسة طبيعة المخاطر التي يتعرض لها البنك من خلال نظام الرقابة

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	1	2,6	2,6	2,6
	غير موافق	3	7,9	7,9	10,5
	محايد	4	10,5	10,5	21,1
	موافق	23	60,5	60,5	81,6
	موافق بشدة	7	18,4	18,4	100,0
	Total	38	100,0	100,0	

المحور الثاني: التوزيع التكراري لإجابات أفراد العينة.

يعمل بنك الفلاحة والتنمية الريفية على تحسين أداء الموظفين باستمرار.

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	1	2,6	2,6	2,6
	غير موافق	3	7,9	7,9	10,5
	محايد	3	7,9	7,9	18,4
	موافق	24	63,2	63,2	81,6
	موافق بشدة	7	18,4	18,4	100,0
	Total	38	100,0	100,0	

يقوم المسؤولين ببنك الفلاحة والتنمية الريفية بتقييم الأداء بصورة مستمرة.

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	1	2,6	2,6	2,6
	غير موافق	7	18,4	18,4	21,1
	محايد	2	5,3	5,3	26,3
	موافق	20	52,6	52,6	78,9
	موافق بشدة	8	21,1	21,1	100,0
	Total	38	100,0	100,0	

يعد استثمار الجهد والمال في تدريب قدرات العاملين بمثابة أرضية صلبة لتحسين الأداء الحالي والمستقبلي للبنك.

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	1	2,6	2,6	2,6
	غير موافق	5	13,2	13,2	15,8
	محايد	4	10,5	10,5	26,3
	موافق	19	50,0	50,0	76,3
	موافق بشدة	9	23,7	23,7	100,0
	Total	38	100,0	100,0	

يعمل بنك الفلاحة والتنمية الريفية بميزة تنافسية ملموسة عن منافسيها من خلال الأداء الحسن لها.

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	1	2,6	2,6	2,6
	غير موافق	2	5,3	5,3	7,9
	محايد	5	13,2	13,2	21,1
	موافق	19	50,0	50,0	71,1
	موافق بشدة	11	28,9	28,9	100,0
	Total	38	100,0	100,0	

مراقبة وتقييم عملية الأداء تتم وفق تقنيات وأساليب أكثر فاعلية.

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	2	5,3	5,3	5,3
	غير موافق	3	7,9	7,9	13,2
	محايد	4	10,5	10,5	23,7

	موافق	18	47,4	47,4	71,1
	موافق بشدة	11	28,9	28,9	100,0
	Total	38	100,0	100,0	

يقوم المدقق الداخلي بمراقبة وتقييم عملية الأداء وفق تقنيات وأساليب أكثر فاعلية.

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	6	15,8	15,8	15,8
	محايد	4	10,5	10,5	26,3
	موافق	20	52,6	52,6	78,9
	موافق بشدة	8	21,1	21,1	100,0
	Total	38	100,0	100,0	

يساعد نظام الرقابة الداخلية على تحسين أداء بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	1	2,6	2,6	2,6
	غير موافق	4	10,5	10,5	13,2
	محايد	2	5,3	5,3	18,4
	موافق	23	60,5	60,5	78,9
	موافق بشدة	8	21,1	21,1	100,0
	Total	38	100,0	100,0	

نتائج اختبار T-Test لاستجابات أفراد العينة.

أولا. بيئة الرقابة:

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,833[a]	,687	,607	,74360

a. Prédicteurs : (Constante), بيئة الرقابة

ثانيا. تقدير المخاطر:

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,596[a]	,635	,597	,66731

a. Prédicteurs : (Constante), تقير المخاطر

ثالثا. الأنشطة الرقابية:

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,634[a]	,537	,495	,66807

a. Prédicteurs : (Constante), الأنشطة الرقابية

رابعا. المعلومات والاتصال:

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,713[a]	,580	,504	,60584

a. Prédicteurs : (Constante), المعلومات والإتصال

خامسا. المراقبة:

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,785[a]	,617	,606	,53473

a. Prédicteurs : (Constante), المراقبة

الملحق رقم (03):اتفاقية تربص

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي التبسي.تبسة

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم : العلوم التجارية

الرقم: ..... /ق.ع.ت /ك.ع.إق.ت.ع.ت/ج.ت/2022/2021

إتفاقية التربص

المادة الأولى:

هذه الإتفاقية تضبط علاقات جامعة تبسة ممثلة من طرف عميد كلية العلوم الاقتصادية ، والعلوم التجارية ، وعلوم التسيير

مع المؤسسة : ..... مديرية الفلاحة والتنمية الريفية .....

مقرها في : ..... تبسة .....

ممثلة من طرف : ....

الرتبة : .....

هذه الاتفاقية تهدف إلى تنظيم تربص تطبيقي للطلبة الآتية أسماؤهم :

1-..... بومزبل أسماء .....

2:..... أسود يوسف .....

3:.....

4:.....

وذلك طبقا للمرسوم رقم : 88-90المؤرخ في 1988/05/03 القرار الوزاري المؤرخ في ماي 1989.

المادة الثانية:

يهدف هذا التربص إلى ضمان تطبيق الدراسات المعطاة في القسم والمطابقة للبرنامج والمخططات التعليمية في تخصص الطلبة المعنيين.

التخصص:..... ماستر تسويق مصرفي .....

المادة الثالثة :

التربص التطبيقي يجرى في :مصلحة .....

الفترة من : ..... 1 مارس 2022 ..... إلى : 31 مارس 2022 .....

المادة الرابعة :

برنامج التربص المعد من طرف الكلية مراقب عند تنفيذه من طرف جامعة تبسة والمؤسسة المعنية.

المادة الخامسة:

وعلى غرار ذلك تتكفل المؤسسة بتعيين عون أو أكثر يكلف بمتابعة تنفيذ التربص التطبيقي هؤلاء الأشخاص مكلفون أيضا بالحصول على المسابقات الضرورية للتنفيذ الأمثل للبرنامج وكل غياب للمتربص ينبغي أن يكون على استمارة السيرة الذاتية المسلمة من طرف الكلية .

المادة السادسة::

خلال التربص التطبيقي والمحدد بثلاثين يوما يتبع المتربص مجموع الموظفين في وجباته المحددة في النظام الداخلي وعليه يحسب على المؤسسة أن توضع للطلبة عند وصولهم لاماكن تربصهم مجموع التدابير المتعلقة بالنظام الداخلي

في مجال الأمن والنظافة وتبين لم الأخطاء الممكنة.

المادة السابعة :

في حالة الإخلال بهذه القواعد فالمؤسسة لها الحق في إنهاء تربص الطالب بعد إعلام القسم عن طريق رساله مسجلة

ومؤمنة الوصول.

المادة الثامنة:

تأخذ المؤسسة كل التدابير لحماية المتربص ضد مجموع مخاطر حوادث العمل وتسهر بالخصوص على تنفيذ كل تدابير النظافة والأمن المتعلقة بمكان العمل المعين لتنفيذ التربص.

المادة التاسعة :

في حالة حادث ما على المتربصين بمكان التوجيه يجب على المؤسسة أن تلجأ إلى العلاج الضروري كما يجب أن ترسل تقريرا مفصلا مباشرة إلى القسم.

المادة العاشرة:

تتحمل المؤسسة التكفل بالطلبة في حدود إمكانياتها وحسب مجمل الاتفاقية الموقعة بين الطرفين عند الوجوب وإلا فإن الطلبة يتكفلون بأنفسهم من ناحية النقل ، المسكن ، المطعم.

حرر بتبسة في: ..... 28 نوفمبر 2021

رئيس القسم

ممثل المؤسسة

الملخص

قمنا بدراسة تهدف إلى معرفة الدور الذي يلعبه التدقيق الداخلي في تحسين أداء البنك ومن أجل ذلك أجريت دراسة استبيانية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وأخذنا عينة تتكون 38 نسخة إستبيان خضعت لتحليل بواسطة spss وتم الاعتماد على عدة أساليب للإحصاء الوصفي من أجل تحليل النتائج واختبار الفرضيات.

وقد توصلنا إلى عدة نتائج أهمها أن التدقيق الداخلي يلعب دورا جوهري في تحسين أداء البنك من خلال استخدام عناصره بجدارة في قسم التدقيق والتي تؤثر بدورها على فعالية وكفاءة الأداء البنكي.

الكلمات المفتاحية: التدقيق الداخلي . الأداء البنكي.

résumé:

L'étude visait à mieux comprendre le rôle de l'audit interne dans l'amélioration de la performance de la Banque. À cette fin, une enquête de la Banque de développement agricole et rural a été menée. L'étude était fondée sur les données recueillies au moyen du questionnaire distribué à l'échantillon de 38 exemplaires analysés par spss et s'appuyait sur plusieurs méthodes de statistiques descriptives pour analyser les résultats et tester les hypothèses.

L'étude a permis de constater plusieurs constatations importantes selon lesquelles l'audit interne joue un rôle essentiel dans l'amélioration de la performance de la Banque par l'utilisation judicieuse de ses composantes au sein du service d'audit, ce qui influe à son tour sur l'efficacité et l'efficience de la performance de la Banque.

Mots clés : audit interne. Performance de la Banque.

summary:

We conducted a study aimed at knowing the role of internal audit in improving the bank's performance. To this end, we conducted a survey of the Bank of Agriculture and Rural Development. We took a sample of 38 questionnaire copies that were analyzed by spss and relied on several descriptive statistical methods to analyze the results and test the hypotheses.

We have reached several findings, the most important of which is that internal audit plays an essential role in improving the Bank's performance by using its elements deservedly in the audit department, which in turn affects the effectiveness and efficiency of bank performance.

Keywords: internal auditing. Bank performance.